وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة الدّكتور يحيى فارس بالمديّة

كلّية الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربية وآدابها

الاستحسان وأثرهُ في إثبات المسائل النّحويّة والصّرفيّة

مذكّرة مُقدَّمة لنيل درجة الماجستير

التخصّص : لسانيّات عربية قديمة وحديثة

إعداد الطالب :

محمّد أمين مولوج

السّنة الجامعيّة :

2013-2014م

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة الدّكتور يحيى فارس بالمديّة

كلّية الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربية وآدابها

الاستحسان وأثرهُ في إثبات المسائل النّحويّة والصّرفيّة

مذكّرة مُقدَّمة لنيل درجة الماجستير

التخصّص : لسانيّات عربية قديمة وحديثة

إعداد الطالب:

محمّد أمين مولوج

إشراف الدّكتور :

مبارك تريكي

السّنة الجامعيّة :

2013-2014م

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة الدّكتور يحيى فارس بالمديّة

كلّية الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربية وآدابها

الاستحسان وأثرهُ في إثبات المسائل النّحويّة والصّرفيّة

مذكّرة مُقدَّمة لنيل درجة الماجستير

التخصّص : لسانيّات عربية قديمة وحديثة

إعداد الطالب:

محمّد أمين مولوج

إشراف الدّكتور :

مبارك تريكي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. يوسف حميدي	أستاذ محاضر (أ)	رئيـــــسا	جامعة المدية
د. مبـارك تريـكي	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا مقررا	جامعة المدية
د. أحمد محمد الصغير	أستاذ محاضر (أ)	منـــاقـشا	جامعة المدية
أ.د. بوعبد الله عبيدي	أستاذ التعليم العالي	منـــاقـشا	جامعة البليدة

السّنة الجامعيّة :

2013-2014م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر وتقدير :

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على نبيّ الثَّقَلَين ؛ القائل : "لَا يَشْكُرُ اللهَ من لَا يشكُرُ النَّاسَ" . أَمَّا بَعْدُ ؛ فَأقول :

إِلَى اللهِ حَمْـدِي لَا يَـزَالُ مُعَاقِبـاً حَمْـداً تَعَالَى رَبُّنَـا الرَّحْمَٰنْ

ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَـفَى وَالآلِ والأَصْحَابِ والإِخْوَانْ

وَالشُّكْرُ مَوْصُـولٌ لِكُلِّ مُشَارِكٍ أَوْ نَـاصِحٍ أَوْ بِالدُّعَـاءِ أَعَانْ

وَأَخُصُّ بِالشُّكْرِ "المُبَارَكَ" مُشْرِفاً فَجَـزَاهُ رَبِّي جَنَّةَ الرِّضْـوَانْ

وَكَـذَا الأَسَـاتِذَةُ الّذِينَ بِعِلْمِهِمْ قَدْ نَوَّرُوا الأَفْهَـامَ وَالأَذْهَـانْ

فَجَزَاهُمُ الرَّحْمَٰنُ عَنِّي خَيْرَ مَا يَجْزِي بِهِ المَنَّانُ عَنْ إِحْسَـانْ

مقدمة

مقدّمة :

إنّ الحمد لله نحمده ؛ و نستعينه ، و نستغفره و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أمّا بعد :

فإنّ من أجلّ العلوم التي ينبغي أن تُصرَف الهِمَمُ في تحصيلها ، ويُعمَلَ الفكر في فهمها هو العلم الذي به يحصل فهم الكتاب والسّنّة اللذان هما مصدرا كلّ عزٍّ وفخر لهذه الأمّة ؛ ألا وهو علم النّحو ؛ الذي به يَزينُ الكلام ، ويخلو من الألحان .

ولا بدّ مِمّن أراد تحصيل أيّ علم – كما هو معلوم -أن يبدأ بتحصيل أصوله التي ينبني عليها ؛ إذ هي بمثابة الأركان للبنيان .

ولمّا كان علم النّحو بهذه المكانة ، اهتم العلماء ببيان أصوله وفروعه ، فكان بيانهم غاية البيان ، وجهودهم مستحقّة للتقدير والامتنان .

و إنّي لمّا نظرت في مباحث علم أصول النّحو وجدت جلّ مباحثه قد أُشبعت بحثاً ودراسةً ، فقد أُلّف في بعض الأصول النّحوية أكثر من كتاب ، وأُنتجت حوله أكثر من دراسة ؛ كما هو الحال بالنسبة للسّماع والقياس والعلّة و الإجماع والاستصحاب .

أمّا الاستحسان -على أهميته- فلم يُكتب فيه ما يشفي الغليل ، رغم وروده في كتب النّحاة الأوّلين والمتأخرين ، على غرار ابن جني الذي خصّصَ له في خصائصه باباً حوى أكثر من عشر صفحات ، وضمّنه عشرات الأمثلة ، ثمّ ما فتىء يشير إليه إشارات متفرقة كلّما دعت إلى ذلك حاجة أو مزيد بيان .

ولمّا كان الأمر كذلك عزمت – مستعينا بالله – على كشف القناع عن هذا الأصل ، والتصدّي لهذا البحث .

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أمور منها :

1 – حُبِّي للتراث النّحوي الأصيل ، ورغبتي في المساهمة بجهدي المتواضع في تجلية غوامضه ، وتقريبه للدّارسين .

2 - أنّ هذا الأصل – أعني الاستحسان - لم يأخذ حقّه من الدراسة والبيان كباقي الأصول النّحوية .

3 - أنّه مصطلح بقي غامضاً ويحتاج إلى مزيد توضيح ، رغم وروده عند بعض النّحويين ، كابن جني ، والأنباري ، والسّيوطي ، وغيرهم .

4 - اختلاف المتقدمين في حجّيته ، وترددهم في الأخذ به .

5 - أنّه من الأصول التي توضّح الارتباط القوي والواضح بين علم أصول النّحو ، وعلم أصول الفقه .

6 - إدراكي أن هذا الأصل له أثر كبير في إثبات المسائل النّحوية والصّرفية ، وفي التقعيد اللّغوي بصورة عامّة .

7 - كثرة الكلام في الآونة الأخيرة عن قضية تجديد النّحو و تيسير صعوبته ، وإدراكي أنّ للاستحسان دوراً في تجلية هذا الموضوع وتوضيحه .

وانطلاقا من ذلك كلّه آثرت أن يكون عنوان مذكرتي لنيل درجة الماجستير - تخصّص اللّسانيات العربية القديمة والحديثة- :

"الاستحسان وأثره في إثبات المسائل النّحوية والصّرفيّة"

حيث سأحاول بذلك أن أُجيب عن التساؤلات الآتية :

- ما هو مفهوم الاستحسان الذي ارتضاه جمهور النّحاة ؟ وما مدى حُجِّية هذا الدّليل عندهم ؟ وما مدى تأثّر النّحاة في ذلك بالاستحسان عند علماء أصول الفقه ؟

- ما هي المسائل النّحوية والصّرفيّة التي استدلّ لها النّحاة اعتماداً على هذا الدّليل ؟ وهل اعتمد المعاصرون هذا الدّليل ؟ وما مدى أثره في إثبات المسائل النّحوية والصّرفيّة عندهم ؟

وبناءً على ذلك توجّب عليّ اعتماد منهج الاستقراء قصد جمع ما تيسر من المسائل المبثوثة في كتب الفروع النّحوية ، والتي كان اعتماد النّحويين في إثباتها على دليل الاستحسان . ثمّ الاستعانة بمنهج التّحليل والمقارنة من أجل دراسة هذه المسائل

ونقدها ، وتقييم مدى حضور الاستحسان كدليل من أدلّة الصناعة النّحوية في استدلالات المتقدّمين والمتأخرين والمعاصرين .

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة جاءت خطة البحث مقسّمة إلى مقدّمة وفصلين ، وخاتمة ، حيث جاء الفصل الأوّل تحت عنوان : "الاستحسان في النّحو" وقسّمته إلى خمسة مباحث ؛ تناولت في المبحث الأوّل مفهوم الاستحسان في اللّغة والاصطلاح ، وجمعت في المبحث الثاني المواطن التي ورد فيها مصطلح الاستحسان في المؤلفات النّحوية .

أما المبحث الثّالث فتناولت فيه المفاهيم التي ربطها النّحاة بمفهوم الاستحسان ؛ مثل : القياس ، وتخصيص العلّة ، والتّوسّع وغيرها ، وجعلت المبحث الرّابع مخصّصا للكلام عن حجّية الاستحسان . أمّا المبحث الأخير من الفصل الأوّل فخصّصته للكلام عن الاستحسان النّحوي وعلاقته بالاستحسان الفقهي ، ومدى تأثّره به .

أمّا الفصل الثاني فعنوانه : "أثر الاستحسان في إثبات المسائل النحويّة والصّرفيّة" ، وهو مقسّم كذلك إلى خمسة مباحث ، أوّلها خصّصته للكلام عن المسائل النّحوية ، والثاني للمسائل الصرفية . أمّا المبحث الثالث فتكلّمت فيه عن أنواع الاستحسان ، وتكلّمت في المبحث الرّابع عن علاقة الاستحسان بالأصول الأخرى على غرار السماع و القياس والاستصحاب ، أمّا المبحث الأخير من هذا الفصل فجعلته للكلام عن الاستحسان عند المحدثين ومدى أثره في التقعيد النّحوي عندهم .

وأمّا الخاتمة ، فجمعت فيها أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث .

ولا يفوتني أن أنبّه بين يدي هذه المقدّمة أنّه قد واجهتني أثناء إعداد هذا البحث عدّة صعوبات يمكن إجمالها فيما يأتي :

ـ قلّة المراجع وعدم توفّر دراسات سابقة في هذا الموضوع بالخصوص حيث لم أجد من تطرّق لموضوع الاستحسان إلاّ رسالة موسومة بعنوان : " الاستحسان في النحو العربي " لصاحبها "محمد عبد المقصود الخولي" ؛ نوقشت بجامعة القاهرة ، ولم تُطبع بعد ؛ لذلك لم أستطع الاطلاع عليها رغم المحاولة ، أمّا بقية الدّراسات التي تناولت أصول النّحو بشكل عام مثل : " أصول النّحو عند ابن مالك " للباحث " خالد سعد محمد عثمان " ، و" أصول النّحو عند السيوطي" لخالد سعد شعبان ، و" أصول

النّحو عند ابن هشام " لمحمد عبد الحليم عبد الجواد ، و"الشاهد وأصول النّحو عند سيبويه" للدكتورة خديجة الحديثيّ ، وغيرها . فإنّ جميعها لم يتطرّق لمبحث الاستحسان وكأنّه ليس من مباحث أصول النّحو .

- صعوبة البحث في كتب المتقدّمين ، لدقّة عبارتها ، وغموضها في بعض الأحيان ، خاصّة وأنّ البحث يتطلب تنقيبا وتفتيشا في بطون أمّهات المؤلّفات النّحوية .

- تحديد مدّة إنجاز البحث ، وهي مدّة غير كافية لموضوع تراثي مهمّ كهذا ، بالنظر لوفرة المراجع في مقابل ندرة المواطن التي أشارت إلى الاستحسان .

- بما أنّ البحث له صلة وثيقة بأصول الفقه ؛ فقد كان عليّ أن أطالع في كثير من كتب أصول الفقه ، وذلك بقراءة مباحث الاستحسان ، لاستخراج كل ما له علاقة بالاستحسان النّحوي ، فكان ذلك جهدا إضافيا أخذ مني مزيدا من الوقت .

ولا يفوتني في الأخير أن أُسدي الشكر الجزيل لكل من أعانني في إنجاز هذا البحث المتواضع من قريب أو بعيد ، بالقليل أو الكثير . كما آملُ أن يكون هذا البحث على وَجازته محطّة انطلاق ، وتمهيدا لكل باحث أراد أن يتوسّع في البحث في هذا الموضوع .

الفصل الأول : الاستحسان في النحو العربي

المبحث الأول : مفهوم الاستحسان

المبحث الثاني : ورود مصطلح الاستحسان في المؤلّفات النّحويّة

المبحث الثالث : مفاهيم ربطها النّحاة بمفهوم الاستحسان

المبحث الرابع : حجّية الاستحسان

المبحث الخامس : بين الاستحسان النحوي والاستحسان الفقهي

تمهيد :

أجمع أغلب علماء النّحو على الاعتداد بـ : السّماع والقياس والإجماع ؛ كأدلّة إجمالية اعتمدوا عليها لإثبات المسائل النّحوية ، فقد رووا في كتبهم ما صحّ نسبته إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلم من القراءات القرآنية ، وما سمعوه من العرب الفصحاء ؛ شعرا كان أم نثرا ، واحتفوا به وجعلوه الأساس المتين الذي بنوا عليه صرح النحو ؛ و أخذوا يزنون به كلام الناس ؛ فما وجدوا له مستندا من كلام الفصحاء صَحّحُوه وصوَّبوه ، وما كان مخالفا سارعوا إلى رده و تخطئته.

والمراد بالسماع عندهم : (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا ، عن مسلم أو كافر) [1] .

وهو عند "الأنباري" : " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى الكثرة" [2] ، وهذا التعريف يبين أنّ للسّماع شروطا وهي :

- أن يكون النص المنقول كلاما عربيا فصيحا .
- أن يكون منقولا نقلا صحيحا .
- أن يكون خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة .

وقد شرح العلماء هذه الشّروط ؛ فحدّدوا مكان الفصاحة وزمانها ، ووضعوا شروط النقل الصّحيح ، وبينوا حدّ القلّة والكثرة ؛ ففرّقوا بين المتواتر والآحاد والكثير والنّادر... .

والسّماع من أقوى الأدلّة عندهم ، لأنّ مصادره - وهي : القرآن الكريم وقراءاته الثابتة ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعرا كان أم نثرا - تُعدُّ أدلة قطعية . وأمثلة استدلال النّحاة بالسماع كثيرة و غير خافية على كلّ من نظر في كتبهم ؛ بدءًا بكتاب سيبويه فلا حاجة إلى ذكر بعضها .

فإن لم يجدوا للمسألة ما يعضدها من السّماع لجأوا إلى القياس ؛ الذي يقصدون به : " تقدير الفرع بحكم الأصل" ، وقيل : "هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم

1) السيوطي ، جلال الدين . الاقتراح في أصول النحو ، تح : محمود سليمان ياقوت ؛ القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2006م ، ص : 74 .
2) الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمان . لمع الأدلة في أصول النحو ، تح : سعيد الأفغاني ؛ سوريا : مطبعة الجامعة السورية، 1957 م ، ص : 71 .

الفرع على الأصل" ، وقيل : هو : "إلحاق الفرع بالأصل بجامع " [1] ، وهو : (معظم أدلّة النّحو ، و المعوّل في غالب مسائله عليه ، كما قيل : إنما النّحو قياس يُتبع) [2] . ولا حاجة أيضا إلى ذكر أمثلة له ، فكتب النّحو مليئة بها ، والبحث لا يعنيه ذلك .

ويأتي الإجماع في المرتبة الثّالثة بين أدلّة النحو ؛ حيث عوّل عليه بعض النّحاة في استدلالاتهم إذا لم يجدوا في السّماع أو القياس ما يُغنيهم ، والمراد به : " إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة " [3] . قال "ابن جني" : " اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص . والمقيس على المنصوص ، وأمّا إن لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنّه لم يَرِد ممن يُطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ... وإنما هو علم مُنتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة ، فكلُّ من فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريق نَهْجَةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره " [4] .

وبدرجة أقل اعتمد بعض النحاة على الاستصحاب الذي عَنَوا به : (إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل) [5] .

قال "الأنباري" : " اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ..." [6] .

ثم إن النّحاة قد اختلفوا في الأخذ بالأدلّة الأخرى منها : الاستدلال بالعكس ، والاستدلال ببيان العلة ، والسبر والتقسيم ، والاستدلال بالأصول ، والاستدلال بعدم الدليل ، والاستدلال بالنظير ، والدليل المسمى بالباقي ؛ و منها أيضا : الاستحسان – موضوع البحث- حيث سنعرض في هذا الفصل إلى الكلام عنه من خلال المباحث الآتية :

1 – مفهوم الاستحسان

2 – ورود مصطلح الاستحسان في المؤلفات النحوية

---

1) المرجع السابق ، ص : 93 .
2) السيوطي ، جلال الدين . الاقتراح في أصول النحو ، ص : 203 .
3) المرجع نفسه ، ص : 187 .
4) ابن جني ، أبو الفتح عثمان . الخصائص ، تح : محمد علي النجار ، القاهرة : دار الكتب المصرية (المكتبة العلمية) ، د ت ، ج1 ، ص : 189-190 .
5) السيوطي ، جلال الدين . الاقتراح في أصول النحو ، ص : 274 .
2) الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمان . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 141 .

3 - مفاهيم ربطها النّحاة بمفهوم الاستحسان

4 - حجية الاستحسان عند النّحاة

5 - بين الاستحسان النّحوي والاستحسان الفقهي

المبحث الأول : مفهوم الاستحسان

أ - <u>الاستحسان لغة :</u>

قال "ابن فارس" رحمه الله : " الحاء والسين والنون أصل واحد ، فالحُسن ضد القبح ، يُقال: رجل حَسَنٌ و امرأة حسناء و حُسَّانةُ ... " [1] .

وفي "القاموس" : "الحُسن بالضم الجمال ، وجمعه مَحاسنٌ على غير قياس ... ، وهو يُحسِنُ الشيء إحسانا ، أي : يَعْلَمُهُ . واستحسنهُ : عدَّهُ حسناً... والحَسَنُ مُحَرّكَةً : ما حَسُنَ من كل شيءٍ " [2] . وفي "التّهذيب" : " قال اللّيثُ : الحَسَنُ نعت لما حَسُنَ ، تقول : حَسُنَ الشيء حُسْناً ، وقال الله جلَّ وعزَّ : ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [3] ، وقُرِئ : (وقولوا للنّاس حَسنًا) ، والأخرى : مصدر حَسُنَ يحسُنُ حُسْناً ... وأصل قولهم : حَسَنٌ ؛ حَسِينٌ لأنّه من حسُن يحسُنُ ، كقولهم : عَظُمَ فهو عظيمٌ ، وكَرُمَ فهو كريمٌ ..." [4] .

---

1) ابن فارس ، أحمد بن زكرياء . معجم المقاييس في اللغة ، تح : شهاب الدين أبو عمرو ؛ بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1 ،2011م ، ص : 262 .

2) الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب . القاموس المحيط ، تح : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع ، ط8 ، 1426 ه-/ 2005 م ، ص : 1189 .

3) سورة البقرة ، الآية : 83 .

4) الأزهري ، محمد بن أحمد . تهذيب اللغة ، تح : عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف ، د ت ، ج4 ، ص : 314-315 .

وقال "الزّمخشري" : " (ح س ن) ... حسَّن الحلاق رأسه : زيّنه ، ودخل الحمّامَ فتحَسَّنَ أي : اِحْتَلَقَ ، وهو يتحسنُ ويتجمل بكذا ... ورجل حُسَّانٌ وامرأة حُسَّانةٌ ... واستُحسن فعله ، وصرف هند استحسان ؛ والمنع قياس " [1] .

وفي "الصِّحاح" : "الحُسنُ ضد القبح ، والجمع محاسنٌ على غير قياس ، وقد حسُنَ الشيءُ ، ويُقال رجل حَسَنٌ بَسَنٌ وامرأة حسناء ... والحَاسِنُ : القمرُ ، وحسَّنتُ الشيء تحسينا : زَيَّنتُهُ ، وهو يحسِنُ الشيء أي : يعلمه . ويستحسنه : يَعُدُّهُ حَسَناً " [2] .

فالحاصل أنّ الاستحسان في اللغة "اسْتِفْعَالٌ" من الحُسْنِ ؛ وهو : (عدُّ الشيء واعتقاده حسنا) [3] ، وهو ضد الاستقباح ؛ تقول : استحسنت كذا ؛ أي اعتقدته حسنا .

و الاستحسان يكون في الحِسِّيات والمعنويات ؛ ومنه : استحسنت الرّأي ؛ أو الثوب إذا عَدَدْتُهُ حَسَنًا ، ويُقال : هذا مما استحسنه المسلمون ؛ أي عدُّوه حسنا [4] . وهو : (ضدُّ القبح ونقيضه) [5] .

ب– **الاستحسان اصطلاحا :**

قال "الجرجاني" في "التعريفات" : " الاستحسان اسمٌ لدليل من الأدلة الأربعة ، يعارض القياس الجلي ، ويُعمَل به إذا كان أقوى منه ؛ سمَّوه بذلك لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي ، فيكون قياسا مُسْتَحْسَنًا . قال الله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ﴾ [6] " [7] .

وعرفه "ابن برهان" بقوله : (الاستحسان حُكمٌ عُدل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه) [8] .

---

5) الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر . أساس البلاغة ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ب ت ، 1341 ه/ 1922 م ، ج1، ص : 184 .

1) الجوهري ، إسماعيل بن حماد . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت : دار العلم للملايين ؛ ط4 ، 1990 م ، ج5 ، ص : 2099 .

2) الفيروزأبادي ، القاموس المحيط ، ص : 1189 .

3) الرازي ، محمد بن أبي بكر . مختار الصحاح ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1990 م ، ص:24-25 .

4) ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرّم بن علي . لسان العرب ، تح : عبد الله علي الكبير و آخرون ، القاهرة : دار المعارف، ط1 ، د ت ، ص 877 .

6) سورة الزمر، الآية : 17 و 18 .

7) الجرجاني ، علي بن محمد . كتاب التعريفات ، بيروت : مكتبة لبنان ،1985م ، ص 18 .

1) العكبري ، ابن برهان . شرح اللمع ، تح : د. فائز فارس ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ؛ ط1 ، 1404 هـ/1984 م ، ج1 ، ص : 06 .

إلا أنّ العلماء لم يتّفقوا على تعريف واحد له ، فنُقِل عنهم الاختلاف في حدِّه [1] ، وأظهرُ ما قيل فيه :

1 - تعريف "ابن برهان العكبري" السّابق ، و مضمونه : "ترك قياس الأصول لدليل" [2] .

و قريبٌ منه :

2 - تعريف "ابن العربي المالكي" : "الاستحسان : إيثار ترك الدليل والترخيص بمخالفته لمعارضة دليل آخر في بعض مقتضياته ..." [3] .

3 - و قيل : هو تخصيص العلة [4] .

قال "ابن القيم" رحمه الله : " والاستحسان يرجع إلى تخصيص العلة ، بل هو نفسه ، كما قاله "أبو الحسين البصري" ، و"الرازي" ، و غيرهما" [5] .

وقال في موضع آخر: " فرّق القاضي بين التّخصيص والاستحسان : بأنّ التخصيص منع العلّة عملها في حكم خاصٍّ ، والاستحسان ترك قياس الأصول للنصوص ، أي مخالفة القياس لأجل النّص ؛ كما في شهادة أهل الذِّمة ، وإجارة الضئر ، وإعطاء الزرع لمالك الأرض ونظائره كحمل العاقلة دية الخطأ " [6] .

4 - وقيل : هو ترك القياس لما يستحسنه الإنسان ويختاره من غير دليل [7] . ونُسب إلى أبي حنيفة [8] .

5 - وقيل هو: " ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس " [9] . أو : " معارضة القياس الجلي والأخذ بما هو أرفق للموضوع و أقوى أثرا " [1] .

---

2) الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص133 .
[2]) المرجع نفسه : ص133-134 .
[3]) نقلا عن : أبو زهرة محمد ، أصول الفقه ، دار الفكر العربي ، د ت ، ص:263 .
5) الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 133- 134 .
6) ابن قيم الجوزية ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب . بدائع الفوائد ، تح : علي بن محمد العمران ، إشراف : بكر بن عبد الله أبو زيد ، جدة : دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، د ت ، مج 4 ، ص: 1531.
1) المرجع نفسه ، مج 4 ، ص: 1531 .
2) الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 134 .
3) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
[9]) الجرجاني . كتاب التعريفات ، ص 18 .

وليس المراد بترك القياس هنا ؛ التشريع أو مخالفة السماع من غير دليل ؛ بل هو لدليل أقوى منه قد يكون : الإجماع أو العرف أو المصلحة أو الضرورة أو دفع الضرر... ؛ كما أنّه ليس المراد بالإنسان المُسْتَحْسِن العاميُّ ؛ بل يُقصد به العالم المجتهد ، و لذلك عرفه الغزالي بقوله : "هو ما يستحسنه المجتهد بعقله " [2] .

6 - وقيل : "هو معنىً خفي ينقدح في النفس وتضيق العبارة عنه " [3] .

7 - وقيل : "هو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص" [4] .

8 - ما ذكره "ابن جني" في "الخصائص" ؛ قال : " باب في الاستحسان ، وجماعه أنّ علّته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف ، من ذلك تركُك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم الفتوى ، و البقوى ، و التقوى و الشَّروى ، ونحو ذلك ، ألا ترى أنّهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدَّة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم في تكسير (حَسَنٍ) : (حِسَانٍ) ، فهذا كجبل وجِبالٍ ..." [5] .

ومن ذلك ما يخرج تنبيها على أصل بابه ؛ نحو استحوذ ، وأَغْيَلَتِ المرأة ، و:

صددتَ فأَطْوَلْتَ الصدود ... [6] " [7] .

وهنا نلاحظ أنّ لابن جني في الاستحسان مفهوما خاصا ، فهو لا يراه كما يراه غيره : العدول عن دليل إلى ما هو أقوى منه ، ولا هو ترك الدّليل إلى ما يستحسنه الإنسان ويهواه من غير دليل ، بل هو ترك الدّليل (القياس) إلى ما يستحسنه الإنسان لمسوِّغ لا يرقى إلى

---

5) قباوة ، فخر الدين . تحليل النص النحوي ، الجزائر : دار الوعي للنشر و التوزيع ؛ ط2 ، 1433 ه-/2012 م ، ص : 97 .

6) الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد . المستصفى من علم الأصول ، تح : د/ محمد سليمان الأشقر ، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1417 ه/ 1997 م ، ج1 ، ص : 410 .

7) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص : 413 .

8) الشنقيطي ، محمد الأمين. مذكرة في أصول الفقه ، المدينة النبوية : مكتبة العلوم والحكم ؛ ط5 ، 2001 م ، ص : 199 .

1) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 133-144 .

2) البيت من الطويل . و تتمته كالآتي :

.....وقلَّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة : سيبويه . الكتاب ، ج1 ، ص : 12 .ونسبه غيره للمرّار الفقعسي ، انظر :البغدادي . خزانة الأدب ، ج4 ، ص : 289 .

3) ابن جني . الخصائص ، ج 1 ، ص : 143 .

مرتبة الدليل المُلزِم ، كالتفريق بين شيئين (الاسم والصفة مثلا) ، أو التّنبيه على أصل الشيء (الباب)، أو الاسترواح والاستخفاف [1] .

و لذلك ذكر أحد الباحثين [2] أنّ الاستحسان عند النحاة هو : " ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة تؤدي إلى ذلك " ، فالعرب – حسبه - يستحسنون المستخف ويميلون إليه . كما أنهم يستحسنون استخفاف الشيء في موضع ، ولا يستحسنونه في آخر ، وهم يلجأون إلى العدول من الأخف إلى الأثقل أو العكس ، و من الأثقل إلى الأثقل منه ، كقلب الياء واوا في "حيوان" هروبا من تضعيف المثلين ، حيث اختلاف الحرفين يسوغ الخفة .

ومن هذا المنطلق عرف الأستاذ "تمام حسان" الاستحسان بقوله : "هو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف دون علة قوية " [3] .

كما نلاحظ [4] أيضا أنّ الاستحسان – حسب مفهوم ابن جني – ليس مهيَّئًا لكل طالبٍ له ، ، بل هو مقصور على السماع عن العرب ، ولهذا قال عن الوجهين الأولين :- الأول : ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، والثاني : ما خرج تنبيها على أصل بابه - : " ولا يقاس هذا ولا ما قبله لأنه لم تستحكم علته ؛ وإنّما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا " [5] ، وقال عن الوجه الثّالث : " وهو الأقل في كلامهم " [6] .

ومن خلال دراسة أهم التعريفات الاصطلاحية التي أُعطيت لمفهوم الاستحسان نجد أن التعريف الذي يكاد يُجمِعُ العلماء - نحويين و أصوليين – على صحّته هو التّعريف الأول من هذه التعريفات ؛ أي هو : " ترك قياس الأصول لدليل " .

---

4) السبيهين ، محمد بن عبد الرحمان . اعتراض النحويين للدليل العقلي ، رسالة دكتوراه (مطبوعة) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1426هـ / 2005 م ، ص : 108 ؛ بتصرف .

1) الراجحي ، فاطمة راشد . "أصول النحو عند البغدادي : دراسة في شواهد الخزانة" . حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت . العدد : 25 ، 2005 ، ص : 15 .

2) تمام ، حسان . الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ... ، القاهرة : دار عالم الكتب ، 1420 ه/ 2000 م ، ص : 186 .

3) السبيهين . اعتراض النحويين للدليل العقلي ، ص : 108 ، بتصرف .

5) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 144 .

6) المرجع نفسه ، ج3 ، ص : 161 .

يقول "السّرخسي" [1] : " الاستحسان في الحقيقة قياسان أحدهما جليٌ ضعيف الأثر يُسمى قياسا ، والآخر خفيٌّ قوي الأثر فيُسمى استحسانا ، أي قياسا مستحسنا ، فالترجيح بالأثر لا بالخفاء والوضوح " [2] .

ومن ثَمَّ " فإن الاستحسان – في ضوء هذا التّحديد – ليس صادرا عن تحكُّم شخصي ، ولا يقوم على أساس من المصادرات المذهبية ، وإنما يمتد عن الإدراك العلمي الذي يعي وجود ظروف خاصة تحُدُّ من شمول حكم القياس الأصلي " [3] .

وعليه فإنّ " الاستحسان بمفهومه الذي قَبِلَهُ الجمهور نوع من القياس غير المستكمل للشروط " [4] .

ويرى بعض الدارسين أنّ الاستحسان عند النحاة على نوعين [5] :

– النوع الأول :

أن يكون الاستحسان مجرد رغبة في استعمال ظاهرة شاذّة تخالف بابا مطّردا ، بحجة قياسها على ظاهرة بعيدة القرابة منها ، وكان الأولى أن تُقاس على نظيراتها في ذلك الباب ؛ ومثال ذلك ما ذكره "ابن جني" [6] ؛ من أنّ العرب قالت "الفتوى" فقُلبت الياء التي هي لام الكلمة واوا للتفرقة بين الاسم وصفته "الفتيا"،التي تحافظ على الياء الأصلية، وعلّة التفرقة هذه ليست مقنعة في رأي "ابن جني" ؛ بل كان الأجدر أن تبقى الياء في الاسم فيُقال : "الفتيا" قياسا على قاعدة وجوب إبقاء الحروف الأصلية مادام بقاؤها لا يؤدي إلى ثقل .

و يمكن أن نسمي هذا القياس الضعيف الذي أوجد (الفتوى) بالحمل (القياس) الخفيّ .

– النوع الثاني :

---

1) السرخسي (ت : 490 هـ) : هو محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة ، فقيه حنفي ، له عدة تصانيف أهمها : الأصول ، شرح أدب القاضي لأبي يوسف ، شرح الجامع الصغير .(ينظر :إسماعيل باشا : هداية العارفين ، 6/ 76) .

2) السرخسي ، أبو بكر أحمد بن أبي سهل . أصول السرخسي ، تح : أبو الوفا الأفغاني ، بيروت : دار الكتب العلمية ؛ ط1 ، 1414 ه-/1993 م ، ج2 ، ص : 203 .

3) أبو المكارم ، علي . أصول التفكير النحوي ، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ؛ ط1 ، 2006 م ، ص : 120 .

4) المرجع السابق ، ص : 121 .

5) الكندي ، خالد بن سليمان . التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، عمان : الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ؛ ط 2 ، 1430 ه/2009 م ، ص : 110-111 .

6) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 169.

وهو أن يكون الاستحسان بمعنى تعليل ظاهرة لغوية تعليلا غير مقبول عند أكثر النّحاة ؛ كأن يقول نحويّ : " إنما جُمعت "أرض" على "أرضون" ؛ لأن أصل أرض" هو "أرضة" ، لكنّ العرب حذفوا التاء فقالوا :"أرض" ، وأرادوا أن يعوضوا ما حذفوه فقالوا في الجمع "أرضون" فنردُّ على تعليله هذا بقولنا :إنّ هذا يتناقض مع كلمات مثل : "شمس" ، و "دار" ، و "قِدر" ، فهذه الكلمات أصلها : "شمسة" ، "دارة" ، "قِدرة" ، ولكنها مع هذا لا يجوز جمعها على الواو والنون كما تجمع "أرضون" [1] .

فالاستحسان إذن :

1 – إما قياس خفي ، أي قياس لم تكتمل شروطه .

2 – أو علة خفية ، أي غير مقبولة عند أكثر النحاة .

ويؤكد هذا التفريق قول "ابن علاّن" في "داعي الفلاح" ؛ بعد أن ذكر أنّ من الاستحسان ؛ صرف "هند" و "نوح" ؛ قال : " فالقياس منع الصرف لوجود مقتضيه في العلتين ، والاستحسان الصّرف لخفته ؛ فعلّة الصّرف الاستحسان مع قيام علّة المنع ، والخفّة علّة الاستحسان" [2] . ففرّق بين الاستحسان الذي هو دليل الصرف ، و الخفّة التي هي علّة الاستحسان .

1) الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمان . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 134 . و انظر أيضا : العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين . اللباب في علل البناء والإعراب ، تح : غازي مختار طليمات ، دمشق : دار الفكر ؛ ط1، 1416 ه/ 1995 م ، ج 1 ، ص: 114 .

1) ابن علان ، محمد علي . ابن علان ، محمد علي . داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو ، تح : جميل عبد الله عويضة ، د ط، كتاب مصور، دون دار طبع ، 1432 ه/ 2011 م ، ص : 405 .

المبحث الثاني : ورود مصطلح الاستحسان في المؤلفات النّحوية

إن النّاظر في المؤلفات النّحوية قديمها وحديثها ؛ يلحظ تفاوتا واختلافا في توظيف مصطلح "الاستحسان" ، ويمكن تلخيص ذلك كما يأتي :

1 - استعماله بمعنى الدليل النحوي (الاستحسان كدليل من أدلة النحو)

2 - استعماله بمعنى العلة النحوية (الاستحسان كعلة من علل النحو)

3 - استعماله بمعنى الحكم النحوي (أي : الحكم على مسألة نحوية بالحسن أو القبح أو ما في معناهما)

أولا : استعماله بمعنى الدليل النحوي :

إن الاستحسان بهذا المعنى لم يرد ذكره صراحة –في حدود اطلاعي- عند النّحاة القدامى كالخليل ، و "سيبويه" ؛ بل يُعدُّ "ابن ولاد" ، و "ابن درستويه" ، و "ابن جني" ، و "الأنباري" ، و"العكبَري" ، و "الرضي الأسترابادي" ، و "ابن الشجري" ، و "السيوطي" ، وغيرهم من أبرز النّحاة الذين ذكروا الاستحسان دليلا في كتبهم .

لكنّ كتاب "سيبويه" لم يخل في نظري من إشارات للاستحسان بهذا المعنى ، ولعلّ من أوضح ذلك -في نظري والله أعلم- ما ذكره بعنوان : " هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ، ولا دخول الألف واللام ، ولا لأنّه لا ينصرف ، وكان القياس أن يثبت التوين فيه" [1] .

وقد عرفنا فيما سبق أنّ حقيقة الاستحسان هي : ترك القياس ومخالفته ، والأخذ بدليل أضعف منه وأخفى ؛ لكنّه أقوى أثرا من القياس . ونحن نرى أنّ "سيبويه" هنا قد صرّح بأنّ ترك التنوين هنا ؛ ترك للقياس ومخالفة له ، ثمّ ذهب يعلّل هذا الترك بمجرّد الكثرة في كلامهم –وهذه العلّة وإن كانت قوية مؤثرة إلاّ أنّها ولا شك أضعف وأخفى من القياس - ؛ يقول : " وذلك كلّ اسم غالب وُصف بابن ، ثمّ أضيف إلى اسم غالب ، أو كنية ، أو أمٍّ ، وذلك قولك : هذا زيد بن عمرٍو ، وإنّما حذفوا التنوين من هذا النّحو ، حيث كثُر في كلامهم ؛ لأنّ التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان ..." [2] .

أمّا "ابن ولاد" فيقول في كتابه" الانتصار لسيبويه على المبرد " ؛ بعد أن استدرك على "سيبويه" في باب الإدغام ، بعد أن استدل "سيبويه" بقول الراجز [3] :

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحيٍ [4] مرُّ عقاب كاسرِ

يقول : " إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه ، لأنه لا يلزم الإدغام من وجهين :

أحدهما : أنه قد يكون موضع الهاء ما لا تُدغم فيه ؛ لأن الهاء ليست من الكلمة ، و إنما هي كناية ، فقد تضيف هذا الاسم إلى الكاف المضمرة وقد لا تضيفها وهذا وجه .

والوجه الآخر : أنّ هذا الإدغام إنّما وقع استحسانا من قائله في لغته لا على أنّه لازم في اللغات، واجتماع الساكنين ههنا كاجتماعهما في الوقف ، إلا أنه وصل فتركه على حاله في الوقف ، ومن ههنا صار قبيحا [1] .

---

1) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ؛ ط3 ، 1408 هـ/ 1988 م ، ج 3 ، ص : 504

2) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

3) البيت بلا نسبة ، ينظر : سيبويه . الكتاب ، ج4 ، ص : 450 .

1) قال سيبويه : يريدون : و مسحه . والبيت بلا نسبة في الكتاب ، انظر : المرجع نفسه ، ج4 ، ص : 450 .

و يقول "ابن درستويه" في "تصحيح الفصيح" : " اعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فَعَلتَ ؛ بفتح العين ، ولم يكن بثنيه ولا ثالثه من حروف اللين ، ولا حروف الحلق فإنه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ، ويفعِل بكسرها ، كقولنا ضرب يضرِب ، و شكر يشكُر ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، و لا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف ...) [2] .

وينقل عن "أبي زيد الأنصاري" [3] أنّه قال : (طفت في عُلْيَا قيس وتميم مدة طويلة ، أسأل عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم ؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى ، وما كان منه بالكسر أولى ، فلم أعرف لذلك قياسا ؛ وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف ؛ لا على غير ذلك) [4] .

كما خصّص "ابن جني" له بابا في كتابه "الخصائص" ، وذكر تحته مسائل نصّ على أن دليلها الاستحسان ؛ من ذلك قوله : " ...من ذلك تركُك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم الفتوى ، و البقوى ،و التقوى و الشَّروى ، ونحو ذلك ، ألا ترى أنّهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدَّة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير حسن: حِسان فهذا كجبل وجبال وقالوا: فرس وَرد وخيل وُرد فهذا كسَقف وسُقف. وقالوا: رجل غفور وقوم غُفُر وفخور وفخر فهذا كعمود وعمد. وقالوا: جمل بازل وإبل بوازل وشغل شاغل وأشغال شواغل فهذا كغارب وغوارب وكاهل وكواهل. ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة " [5] .

أما "الأنباري" فذكره بهذا المعنى في كتابه "لمع الأدلة" ، وذكر اختلاف العلماء في مفهومه وفي الأخذ به ؛ ومن الأمثلة التي ذكرها له : "...رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة . وكذلك أيضا مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله ، فإنه أيضا مخالف لقياس الأصول ..." [6] .

---

2) ابن ولاد ، أبو العباس أحمد بن محمد . الانتصار لسيبويه على المبرد ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ؛ ط1 ، 1416 ه/ 1996 م ، ص : 269 .

3) ابن درستويه ، عبد الله بن جعفر بن المرزبان . تصحيح الفصيح وشرحه ، تح : محمد بدوي المختون ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، 1419 هـ/ 1998 م ، ص : 33 .

4) أبو زيد الأنصاري (119-215 ه/ 737-830 م) : هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أحد أئمة اللغة والأدب من أهل البصرة ، ووفاته بها ، وهو من ثقات اللغويين ، من تصانيفه : "النوادر" في اللغة ، و"الهمز" ، و"المطر" ، و"المياه" ، "خلق الإنسان" ، و "غريب الأسماء" ...ينظر : الأعلام للزركلي : ج 3 ، ص : 92 .

4) ابن درستويه . تصحيح الفصيح وشرحه ، ص :36 .

5) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص: 133-134 .

3) الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص: 134 .

وذكره "العكبري" كذلك بهذا المعنى – أي أنه دليل من الأدلة النحوية – ومَثَّلَ له بأمثلة منها :

– أن الإعراب إنما دخل الكلام استحسانا ؛ ونسبه لقطرب [1] . [2]
– حمل المنصوب على المجرور في جمع المؤنث السالم استحسانا [3] .
– إعراب الفعل المضارع لشبهه بالاسم ؛ استحسانا[4] .

وقال في "مسائل خلافية في النحو" في المسألة الخامسة عشرة : "فعل الأمر مبني..." ، ثمَّ قال : "والإعراب إمّا أن يثبت أصلاً أو استحسانًا ، وكلاهما معدوم ؛ أمّا الأصل : فلأنّه لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها ، و أمّا الاستحسان فهو أنّ فعل الأمر لا يشابه الاسم حتى يُحمل عليه في الإعراب ، بخلاف المضارع فإنّه يشبه الاسم ؛ لوجود حرف المضارعة ، وليس في لفظ الأمر هنا حرف مضارعة يُشبه به الاسم ، فعند ذلك يجب أن يكون مبنيا " [5] .

و ذكره "السيوطي" كذلك في كتابه "الاقتراح في أصول النحو" في الكتاب الخامس : " في أدلة شتى" ، وجمع تحته كلام "ابن جني" و "الأنباريط ، فقال : "قال في "الخصائص" : وجماعه أنّ علته ضيفة غير مستحكمة ، إلاّ أنّ فيه ضربا من الاتساع والتصرّف.... ثمّ قال : ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته ، كقوله :

ولا نسألُ الأقوامَ عقدَ المياثق

فإنّ الشائع في جمع "ميثاق" مواثقُ ؛ بردّ الواو إلى أصلها ، لزوال العلّة المجبة لقلبها ياءً ، وهي الكسرة ، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب ، وإن زالت العلّة من حيث إنّ الجمع تابع لمفرده إعلالا وتصحيحا " [6] .

كما استدل "ابن مالك" به ؛ في "شرح التسهيل" ، وذلك في باب العدد حيث يقول :" وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل : عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا ، قاصدا أنّ لكل

---

1) قطرب (؟-206 ه/ ؟-821 م) : هو محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي ، الشهير بقطرب ، نحوي ، عالم بالأدب واللغة ، من أهل البصرة ، أول من وضع المثلث في اللغة ، وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه ، من كتبه : "معاني القرآن" و "النوادر" في اللغة ، و"غريب الحديث" و"الأضداد" ...ينظر : الأعلام للزركلي : ج 7 ، ص : 95 .
2) العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين . اللباب في علل البناء والإعراب ، تح : غازي مختار طليمات ، دمشق : دار الفكر ؛ ط 1 ، 1416 ه-/ 1995 م ، ج 1 ، ص : 55 .
3) المرجع نفسه ، ج1 ، ص :117 .
4) العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين . التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تح : عبد الرحمان السليمان العثيمين، رسالة ماجستير (غير منشور) ، جامعة الملك عبد العزيز ،السعودية ، 1396هـ/ 1976م ،ص: 74 .
5) العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، مسائل خلافية في النحو ، تح : عبد الفتاح سليم ، القاهرة : مكتبة الآداب ،ط3 ، 1428 هـ/ 2008 م ، ص : 85 .
6) السيوطي . الاقتراح في أصول النحو ، ص : 379 – 393 .

منهم عشرين درهما . قلت[1] : وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن ، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره . ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع " [2] .

وكذلك فعل "ابن الشجري" ؛ فقد جاء في أماليه قوله : "... قوله جلّت عظمته : ﴿ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ١٣٨ ﴾ [3] كان قياسه يجهلون بالياء ، لأنه صفة قوم ، وقوم اسم غيبة والتاء خطاب ؛ ولكنْ حَسُن إجراء الخطاب وصفا لقوم ، لوقوعه خبرا عن ضمير المخاطبين " [4] . وهذا لا شك استحسان ؛ فإنه ترك القياس الجلي واستدل بالخفي ، وهذه هي حقيقة الاستحسان على ما بينه البحث .

وفي "الأمالي" أيضا قوله : " والباء كثيرا ما تحذف في قولهم : "أمرتك أن تفعل كذا" ، فإذا صرّحوا بالمصدر قالوا : "أمرتك بفعل كذا" ؛ وإنّما استحسنوا حذف الباء مع "أن" لطول "أن" بصلتها التي هي جملة ، فمِن حذفها في التنزيل حذفها في قوله تعالى [5] : ﴿ إِنَّ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ ﴾ ؛ ومن إثباتها مع المصدر الصّريح إثباتها في قوله تعالى : ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ ﴾ [6] " [7] .

و ممّن ذكره بهذا المعنى أيضا "الزّمخشري" ؛ حيث يقول : " وصرف هند استحسان ؛ والمنع قياس " [8] .

و قال "الرّضيّ الأستراباذي" في "شرحه على شافية ابن الحاجب" عند حديثه عن تخفيف الهمزة : "...رُوي عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه : نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر ، و لولا أنّ جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى

---

[1]) أي ابن مالك .
3) ابن مالك ، جمال الدين بن محمد . شرح التسهيل ؛ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تح : محمد عبد القادر عطا و محمد فتحي السيد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ؛ ط1 ، 1422هـ / 2001 م ، ج2 ، ص : 307 .
[3]) سورة الأعراف ، الآية : 138 .
5) ابن الشجري ، هبة الله بن علي . أمالي ابن الشجري ، تح : محمود محمد الطناحي ، القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ ط1 ، 1413 هـ/1992م ، ج1 ، ص : 39 .
[5]) النساء ، الآية : 58 .
[6]) الأعراف ، الآية : 28 .
[7]) ابن الشجري . الأمالي ، ج2 ، ص : 133 .
[8]) الزمخشري . أساس البلاغة ، ج1 ، ص : 184 .

الله عليه و سلّم ما همزنا" ، ثمّ قال معلقاً : "و حقّقها غيرهم ، و التّحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، و التّخفيف استحسان " [1] .

وهنا نلاحظ أنّ "الرضيّ" علّل اختلاف العرب في نطق بعض الحروف كالهمزة مثلاً ؛ بمجرّد الاستحسان ، وهو ما يؤكد أنّ الاستحسان من الأدلّة المعتبرة ، التي يُلجأُ إليها من أجل تعليل بعض الظواهر التي لم يجد لها النحاة علة أخرى .

ثانيا : استعماله بمعنى العلّة النحوية

العلّة لغةً : حدث يشغل صاحبه عن وجهه [2] ، وقال "الشريف الجرجاني" : " العلّة لغةً : عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار ، ومنه يسمى المرض علّة ؛ لأنّه بحلوله يتغير حال الشخص من القوّة إلى الضعف " [3] .

وفي اصطلاح النّحاة هي : " تفسير اقتراني يبين علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص ، وفق أصوله العامة" [4] .

وقد اجتهد النّحاة في تعليل الظواهر اللّغوية ، وارتبطت العلّة بالدرس النّحوي بشكل وثيق ؛ فقد شَغَل التّعليل أذهان النّحاة بشكل ملفت ؛ بل " تعود إرهاصات التّعليل النّحوي الأولى إلى روايات وضع النّحو العربي ؛ التي تشير إلى إدراك واضع النّحو – أيّاً كان[5] - خطر الانحراف عن سَنَن العرب في كلامهم ، وضرورة " استنباط قوانين مطّردة

4) الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن . شرح شافية ابن الحاجب ، تح : محمد الزفزاف وآخرون ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1402 ه-/1982 م ، ج3 ، ص : 32 .

1) الخليل بن أحمد . كتاب العين ، تح : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، بغداد ، دار الرشيد (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية) ، 1985 م ، مج 1 ، ص : 88 ، باب العين واللام .

3) الجرجاني . كتاب التعريفات ، ص : 159 .

3) الملخ ؛ حسن خميس . نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، عمّان : دار الشروق للنشر والتوزيع ؛ ط1 ، 2000 م ، ص : 29 .

4) مسألة واضع النّحو مسألة خلافيّة مشهورة ، يُنظر : الطنطاوي ، محمد . نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة ، مراجعة وتعليق : سعيد محمد اللّحام ، بيروت : دار عالم الكتب ، 1426 هـ/ 2005 م ، ص : 13-19 .

تشبه الكليات والقواعد يقيس النّاس –ولا سيما غير العرب– عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه بالأشباه "[1] ، بسبب ارتباط اللغة العربية بالإسلام الذي جاء للناس كافة " [2] .

وترتبط البداية الحقيقية للتعليل بـ "ابن إسحاق الحضرمي" ، فقد قيل إنه : " أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل " [3] ؛ مما جعل الأستاذ "أحمد حسن الزيات " يصفه بأنّه " معلل النحو " [4] .

وتمتدّ بعد ذلك من خلال المؤلفات النحوية بدءًا بكتاب سيبويه الذي ضَمَّنَه كثيرا من اعتلالات شيخه "الخليل بن أحمد الفراهيدي" الذي قال عندما سُئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النّحو : " إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقَل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مَثَلُ رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها ؛ بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج الملائمة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ؛ سنحت له وخطرت بباله مُحْتَمِلَةً لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّةً لذلك ، فإن سنح لغيري علّة لما علَّلْتُه من النحو هي أليقُ مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " [5] .

ووصولا إلى المؤلفات التنظيرية التي تناولت قضية التعليل بشكل خاص مع بداية القرن الرابع الهجري حيث بلغت العلة النحوية أَوْجَ نضجها وأكمل صورها ؛ ككتاب " الأصول في

5) ابن خلدون ، عبد الرحمان . مقدمة ابن خلدون ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 م ، ص : 566 .
6) الملخ ، حسن خيس . نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص : 33 .
1) الزبيدي ؛ محمد بن الحسن . طبقات النحويين واللغويين ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ؛ ط2 ، 1984 م ، ص : 31 .
2) الزيات ؛ أحمد حسن ، تاريخ الأدب العربي ، القاهرة : دار نهضة مصر للنشر والتوزيع ، د ت ، ص : 364 .
3) الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسحاق . الإيضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ؛ ط3 ، 1989 م ، ص : 66 .

النحو " لابن السراج ، و "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي ، و"الخصائص" لابن جني ، و"لُمع الأدلة " للأنباري ، و" علل النحو " لابن الوراق [1] ، و " اللباب في علل البناء والإعراب " للعكبري ...

وهكذا فقد تعدّدت العلل التي ذكرها النحاة ، وبلغت الحد الذي يصعب عدّه ؛ فقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أنّ في كتاب سيبويه وحده أكثر من ستٍّ وسبعين علة [2] .

ومن العلل التي استعملها بعض النحاة في تعليلاتهم : علة الاستحسان ؛ سواء بالنص على أن علة المسألة الاستحسان ، أو بالإشارة إلى ضدها وهو علة الكراهة والقبح ؛ كما هو الحال عند ابن السراج - مثلا - ، حيث علل في كتابه "الأصول في النحو" كراهة الجمع بين نون الإضافة والم ضرمر فقال : (وإذا كان الاسم الذي تُوقعُ عليه "ضاربك" وما أشبهه مضرمرا سقطت النون والتنوين .لأن الم ضرمر وما قبله كالشيء الواحد فكرهوا زيادة التنوين مع هذه الزيادة ؛ نحو قولك: هذا ضار بي وضاربك ، وهذان ضار بلك غداً ، ولو كان اسما ظاهرا لقلت : هذان ضاربان زيدا غدا ، ولكنك لما جئت بالمضرمر أسقطت النون وأضفته) [3] .

ومن النّحاة الذين ذكروا في كتبهم علّة الاستحسان : سيبويه ، وابن يعيش ، و الرضيّ الأستراباذي وغيرهم . ومن ذلك ما يأتي :

-من العلل النحوية التي ذكرها "سيبويه" في "الكتاب" :"علّة إعلام بالأصل " [4] .

كما في قوله : " وقالوا : وجَدَ يَجُدُ ، ولم يقولوا في يفعُلُ ؛ يوجُدُ ، وهو القياس ، ليُعلموا أنّ أصله يَجِدُ " [5] . ولا شك أنّ هذه علّة استحسانية ؛ فقد مرّ معنا أنّ من الاستحسان -على ما قرّره ابن جني- ما خرج تنبيها على أصل بابه [6] .

---

1) ابن الورّاق (؟-381 ه/ ؟-991 م) ، هو محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن ، ابن الوراق ؛ نحوي ، له : "علل النحو" ، و"الهداية" في شرح مختصر الجرمي . يُنظر : الأعلام للزركلي : ج6 ، ص : 225 .

2) الحديثي خديجة. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1394 ه/ 1974 م ، ص : 368-389 .

3) ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل . الأصول في النحو ، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ؛ط3 ، 1996م ، ج1 ، ص : 129 .

4) الحديثي خديجة. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص : 380 .

5) سيبويه . الكتاب ، ج 4 ، ص : 341 .

6) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 143 .

-يقول الدكتور "عبد الإله نبهان" : (ومن أطرف مظاهر التعليل والبحث عن العلة لدى ابن يعيش حرصه على تعليل ما يسميه الحسن والقبح ، فالنحاة استقبحوا أمورا واستحسنوا أخرى ، و قد يقرر بعضهم الاستقباح أو الاستحسان من غير ذكر لعلة ذلك ، أما الشارح فإنه قرن كل تقبيح أو استحسان بعلة ...) [1] .

-وممّا استحسنه ابن يعيش : حذف الموصوف و إقامة الصفة (الجملة) مكانه في بيت النابغة :

كأنك من جبال بني أقيش يقعقع خلف رجليه بشنٍّ [2]

أي كأنك جَملٌ يقعقعُ ، ويرى الشارح أنّ الذي حسّن هذا الحذف للموصوف ههنا هو كونه خبرا ، والخبر يكون جملة ويكون جارا ومجرورا ، نحو قولك : إنّ زيدا أبوه قائم ، إنّ زيدا من الكرام ...[3] .

-ومن ذلك تعليله حُسن الشين التي كالجيم ، وقُبح الجيم التي كالشين . يقول : (فما الفرق بين الشين التي كالجيم حتى جعلت في الحروف المستحسنة ، وبين الجيم التي كالشين حتى جُعلت في الحروف المستهجنة ؟ ، قيل : إنّ الأول كُره فيه الجمع بين الشين والدال لما بينهما من التباين ...وأمّا إذا كانت الجيم مقدّمة كـ "الأجدر" و"اجتمعوا" فليس بين الجيم والدال من التنافي والتباعد ما بين الشين والدال ، ولذالك حَسُن الأول وضَعُف الثاني) [4] .

- أما الرضيّ الأستراباذي فقد اعتلَّ أيضا بعلة الاستحسان في شرحه على كافية ابن الحاجب. يقول في "باب حذف عامل المفعول المطلق جوازا ووجوبا" : " ... وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط ، لأنّ حقّ الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ، ويتصلا به ، فاستُحسِن حذف الفعل في بعض المواضع ، إمّا إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوعٌ للحدوث والتجدد ؛ أي الفعل في نحو : حمدا لك ، وشكرا لك ، وعجبا منك ، ومعاذ الله ، وسبحان الله [5] . وإمّا لتقدّم ما يدل عليه كما في في قوله تعالى : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[6] و ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾[1] و ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ﴾[2] ، أو لكون

3) نبهان ، عبد الإله . ابن يعيش النحوي ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1997 م ، ص : 516 .
4) النابغة ، زياد بن عمرو الذبياني . ديوان النابغة الذبياني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ، ط2 ، 1985 م ، ص : 126 .
5) ابن يعيش ، يعيش بن علي . شرح المفصل ، مصر : إدارة الطباعة المنيرية ، د ت ، ج1 ، ص: 61 .
[4]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 127 .
[5]) في الأصل : وسبحانه الله . ولعل الصواب ما أُثْبِتَ .
[6]) النساء ، الآية : 24 .

لكون الكلام مما يُستحسن الفراغ منه بسرعة ؛ نحو : لبّيك و سَعْديك و دواليك [3] ..." [4] .

-وقال في موضع آخر : "... ثمّ اعلم أنّ هذه المصادر مع الحال المذكورة ؛ من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة ، إمّا أن يُتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها في الكلام تقديرا ... ، وإمّا ألاّ يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدّرا قبلها لينصبها ... " [5] .

-وقال العكبري في "اللباب" : "وأمّا "أرَضون" فجمعوها جمع السلامة جبرا لما دخلها من حذف تاء التأنيث الراجعة في التصغير ، وفتحوا الرّاء لوجهين :

أحدهما : التنبيه على مخالفة الأصل .

والثاني : أنّها الفتحة التي تستحقها في جمعها الأصلي ، وهو "أرَضات" ، وهذه علة استحسانية لا موجبة ، فعند ذلك لا تنتقض بـ "شمس" و "قدر" ونحوهما " [6] .

-ومن المعاصرين ؛ أشار الباحث "خالد بن سليمان الكندي" [7] إلى أنّ الاستحسان عند النحاة هو كما ذكرنا إما :

- قياس خفي ، أي قياس لم تكتمل شروطه .
- أو علة خفية ، أي غير مقبولة عند أكثر النحاة .

---

[1]) البقرة ، الآية : 138 .
[2]) الروم : الآية : 06 .
[3]) أي مداولة على الأمر ، أو تداول بعد تداول بعد تداول . القاموس المحيط ، ص : 1000 .
7) الأسترابادي ، محمد بن الحسن رضي الدين . شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، تح : عبد العال سالم مكرم ،القاهرة : عالم الكتب ؛ ط1 ، 1421هـ/ 2000م ، ج1 ، ص : 303 .
[5]) المصدر نفسه : ج1 ، ص : 305-306 .
[6]) العكبري . اللباب في عللل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 114 .
[7]) الكندي . التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، ص : 110-111 .

ثالثا : استعماله بمعنى الحكم النحوي :

الحكم : مصدر حَكَمَ عليه ، و له ، و به ؛ بمعنى : قضى و فصل . و الحكم : القضاء والفصل[1]. والمقصود به هنا : المقضيُّ به ، والمحكوم به ، والمفصول به ؛ فكأن لفظ الحكم بمعنى المحكوم به .

وقال "السيوطي" في "الاقتراح" : " الحكم النحوي ينقسم إلى : واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء " [2] .

ثم قال : "والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض . والقبيح كرفعه بعد شرط مضارع " [3] .

لقد استعمل النّحاة مصطلح الاستحسان ؛ أو مادة "حسن" للحكم على كثير من المسائل غير مبينين في كثير منها علّة هذا الحُسن ؛ وذلك مما يؤكد أن الاستحسان –على ما بينه البحث- هو مجرد توسّع أو قياس لم تستحكم علّته . وهذه بعض الأمثلة التي اخترناها لتوضيح هذه المسألة [4] :

–قال "سيبويه" : " فإذا قلت : رويدكم وعبد الله ، فهو أيضا رفعٌ وفيه قبح ، لأنك لو قلت: اذهب وعبد الله كان فيه قبح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبد الله ؛ حَسُن ... وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم ؛ فيَحْسُن الكلام " [5] .

فسيبويه هنا يحكم على هذه الأمثلة بالحسن ؛ إلاّ أنّه لم يذكر لذلك أيّ علّة .

–وقال [6] : " وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسنٌ ، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً ؛ وهو قول "النابغة الذبياني" :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمـامتنـا ونصفــه فَقَدِ [7]

---

[1] الجوهري . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، مج5 ، ص : 1901 .
[2] السيوطي . الاقتراح في أصول النحو ، ص : 48 .
[3] المرجع نفسه ، ص : 48-49 .
[4] أي استعمال النحاة لمصطلح الاستحسان بمعنى الحكم النحوي .
[5] سيبويه . الكتاب ، ج1 ، ص : 247 .
[6] سيبويه . الكتاب ، ج2 ، ص: 137 .
[7] النابغة . ديوان النابغة الذبياني ، ص : 24 .

-وقال في موضع آخر : " ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه ؛ تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت فإذا زيد يذهب ؛ لحسُن . وأما إذ فيحسُن ابتداء الاسم بعدها . تقول : " جئت إذ عبدُ الله قائمٌ " ، و "جئت إذ عبد الله يقوم " ، إلا إنها في فعَلَ قبيحة ، نحو قولك : " جئت إذ عبد الله قام " ، ولكن (إذ) إنما يقع في الكلام الواجب ،فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسم بعدها ؛ فحسُنَ الرفع " [1] .

-ومنها استحسانه تقديم المعرفة على النّكرة في معموليهما ، قال : "...وتقول إنّ قريبا منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إنّ زيداً قريب منك ، أو بعيد منك ، لأنّه اجتمع معرفة ونكرة ، وقال "امرؤ القيس" [2] :

وإنّ شفاءً عبرة مهراقةٌ فهل عند رسم دارس من مُعَوَّل

فهذا أحسن لأنّهما نكرة " [3] .

-ومنها قوله [4]: " وأكثر العرب يقول : لاثٌ وشاكٌ سلاحه ، فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء كأنّهم لم يقلبوا الهمزة في "جئت" حين قالوا فاعل ، لأنّ من شأنهم الحذف لا القلب ، ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان . فهذا تقوية لمن زعم أنّ الهمزة في جاءِ هي الهمزة التي تبدل من العين . وكلا القولين حسن جميل" .

-ومن أبواب كتابه قوله : "هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة" [5] .

-وقال "المبرد" : " تقول : أمرته أن يقوم يا فتى . فالمعنى ؛ أمرته بأن يقوم ، إلا أنّك حذفت حرف الخفض ، وحذفه مع "أنْ" جيد . وإذا كان المصدر على وجهه جاز الحذف ، ولم يكن كحُسنه مع "أنْ" ، لأنها وصِلَتها اسم ... وأمّا "أنْ" فالأحسن فيها الحذف ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [6] ، ومعنى قضى ههنا أمر " [7] .

---

[1]) سيبويه . الكتاب ، ج1 ، ص : 107 .

4) امرؤ القيس ، ديوان امرئ القيس ، ضبط وشرح : مصطفى عبد الشافي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط5 ، 1425 هـ/2004 م ، ص : 111 . والبيت من معلّقته المشهورة .

[3]) سيبويه . الكتاب ، ج2 ، ص : 142-143 .

[4]) المرجع نفسه ، ج 4 ، ص : 378 .

[5]) المرجع السابق ، ج 4 ، ص : 378 .

[6]) سورة الإسراء ، الآية : 23 .

4) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد . المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ؛ القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية؛ ط3 ، 1415هـ/1994م ،ج2 ، ص : 34-35 .

–وقال في موضع آخر : " وقال بعض المفسرين في قوله عزّ وجلّ : ﴿ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [1] ؛ معناه : ردفكم .

وتقول : لِزيد ضربت ، ولِعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول ، لتشغل اللام ما وقعت عليه ؛ فإن أخّرته فالأحسن ألّا تدخلها ، إلا أن يكون المعنى ما قاله المفسرون فيكون حسنا ، وحذفه أحسن لأنّ جميع القرآن عليه " [2] .

–و قال في موضع آخر : " وتقول : من أتاني وتبسَّط إليّ أكرمْه ؛ لأنّ (من أتاني) في موضع (من يأتي) . لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتاني وأكرمني أتيته ، كما أنّ الأحسن : من يأتني و يكرمني آته " [3] .

وقال "ابن الشّجري" :

–" فإن كان العائد متصلا مرفوعا في المعنى لم يجز حذفه كقولك : قام الذي أعجب ضربُهُ زيداً ، لا يجوز : الذي أعجب ضربٌ زيدا ، لأن الهاء فاعل المصدر ، وقد شبهوا العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه ، بالعائد من جملة الصفة إلى الموصوف فحذفوه ، وحذفه ضعيف لا يحسن استعماله في حال السعة " [4] .

–وقال عن بيت "ذي الأصبع العدوانيّ" [5] :

كأنَّا يوم قُرّى إنّـــــ ما نقتل إيّانا

... ولمّا لم يمكن هذا الشّاعر أن يقول : نقتل أنفسنا ، ولا نقتلنا وضع "إيانا" موضع "نا" وحَسَّن ذلك قليلا أن استعمال المتصل ههنا قبيح أيضاً ... ولكنّ أقبح من هذا قول الرّاجز :

إليك حتى بلغت إياكا [6]

لأنّ اتصال الكاف ببلغت حسنٌ " [7] .

---

[1]) سورة النمل ، الآية : 72 .
[2]) المبرد . المقتضب ، ج2 ، ص : 36 .
[3]) المرجع نفسه ، ج2 ، ص : 59 .
[4]) ابن الشجري . أمالي ابن الشجري ، ج2 ، ص : 08 .
3) البيت منسوب لذي الأصبع ، ولأبي بجيلة ، ولبعض اللصوص ، يُنظر : سيبويه . الكتاب ، ج2 ، ص : 111 ، 362 .
4) البيت لـ : حميد الأرقط ، يُنظر : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . الكتاب ، ج2 ، ص : 362 .
[7]) ابن الشجري . أمالي ابن الشجري ، ج2 ، ص : 56-58 .

-قال "العكبري" عند بيانه اسمية "نعم و بئس" : "ودليل آخر على أنّهما اسمان أنّه لا يحسُن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ؛ لأنّك لا تقول : "نعم الرّجل غداً" ، و لا "أمس" ، و لا "بئس الرّجل غدا" ، و لا "أمس" [1] .

-وقال في سياق كلامه عن جمع المذكّر السّالم : " وإنّما اختص هذا الجمع بالأعلام لكثرتها فيمن يعقل ، و اختصّ بالمذكر منها ، لأنّ مسمّاه أفضل المسمّيات . و جمع السّلامة لمّا صِينَ عن التغيير كان ذلك فضيلة له ، ومطابقة اللّفظ للمعنى مستَحسنةٌ " [2] .

فهذه جملة من النُّقول التي توضّح استعمال النّحاة لمصطلح "الاستحسان" ، وهم يعنون بذلك مجرّد الحكم على المسألة بالحسن أو القبح من غير تعليل ، وإنّما لِمُجرّد الاسترواح والتّذوّق الشّخصي .

المبحث الثالث : مفاهيم لها صلة بمفهوم الاستحسان

إنّ المتتبع للتعريفات التي قدّمها العلماء لدليل "الاستحسان" ؛ و المنثورة في صفحات كتب النّحو و أصوله ، يجد أن النّحاة قد ربطوا هذا المفهوم بمجموعة من المفاهيم الأخرى ، لذلك رأيت من الواجب أن أتناولها بالشرح والتوضيح حتى يتبيّن مقصودهم من ذلك .

[1]) العكبري . مسائل خلافية في النحو ، ص : 120 .
[2]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 112-113 .

وهذه المفاهيم هي : القياس ، تخصيص العلّة ، الاتساع و التصرُّف ، الاستخفاف والاسترواح .

أولا : القياس :

لقد عرفنا في المبحث الأوّل من خلال تناولنا لمفهوم الاستحسان أنّه عبارة عن قياس خفي ؛ أي أنه قياس لم تكتمل شروطه ، وهذا يعني أن بين المفهومين – الاستحسان والقياس- علاقة متينة ، وليس المقصود من هذا البحث توضيح مفهوم القياس وأنواعه وغير ذلك من المباحث المتعلقة به ؛ فإنّ ذلك مدروس ومُوَضَّحٌ غاية الوضوح في مضانّه من كتب النّحو وأصوله [1] ؛ وإنما قصدت من ذلك بيان مراد النّحاة بقولهم أنّ (الاستحسان ترك قياس الأصول) أو (عدول عن القياس ، أو الأصل) .

لم يتطرق النّحاة لشرح هذه المفاهيم لوضوحها –في الغالب- لكنهم مثّلوا لها -كما سيأتي- ، ويمكن القول بأن المراد بهذا المفهوم عندهم : أن يعدل النّحوي عن الحكم للمسألة بما يوافق نظيراتها في الباب إلى حكم آخر ، وقد مثل النحاة لذلك بما يأتي :

- القول بأنّ العامل في رفع المضارع سلامته من النّواصب و الجوازم ، أو أنّه ارتفع بالزائد في أوله . قال "الأنباري" : " فمثال ترك قياس الأصول ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أنّ رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل النّاصبة والجازمة .

وكذلك أيضا مذهب من ذهب إلى أنّه ارتفع بالزائد في أوله فإنّه أيضا مخالف لقياس الأصول ، لأنّ الزائد جزء من الفعل المضارع ، إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أنّ العامل يجب أن يكون غير المعمول وألاّ يكون جزءاً منه " [2] .

- القول بأن المضارع إنما أُعرب لدليل شبهه بالاسم رغم أنّ قياس أصله البناء [3] ؛ " إذ الأصل في الأفعال البناء ، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب " . قال "الأنباري" [4] : (

1) يُنظر مثلا : الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ، ولمع الأدلة للأنباري ، وأيضا : في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، و القياس في اللغة العربية لمحمد حسن عبد العزيز ... وغيرها .

1) الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 134 .

2) الفاسي ، محمد بن الطيب . فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، دبي : دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ؛ ط2 ، 1423هـ/ 2002 م ، ج2 ، ص : 1085 .

3) الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمان . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، بيروت : المكتبة العصرية ، 1428 هـ/ 2008 م ، ج2 ، ص :446 بتصرف .

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة . واختلفوا في علة إعرابها ؛ فذهب الكوفيون إلى أنّها إنّما أُعربت لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة .

وذهب البصريون إلى أنّها إنّما أُعربت لشبهها بالاسم ، وذلك من ثلاثة أوجه : أحدها أنّ الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصّص ، كما أنّ الاسم يكون شائعا فيتخصّص ... ، والوجه الثاني : أنّه تدخل عليه لام الابتداء تقول (إنّ زيدا ليقومُ) كما تقول : (إنّ زيدا لقائم) فلمّا دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلّ على مشابهة بينهما ...، والوجه الثّالث : مضارعته لاسم الفاعل في حركته وسكونه ...) .

- صرف "هند" مع وجود مقتضي المنع ، وهو اجتماع العلتين "العلمية والتأنيث" ، وصرفها للاستحسان ، وعلته الخفّة [1] .

- ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، كقلب الياء واوا في قولهم : الفتوى ، والتقوى ، والبقوى ، والشّروى ... . والقياس : (وجوب إبقاء الحروف الأصلية ما دام بقاؤها لا يؤدي إلى ثقل) [2] .

فمثل "الفتوى" كان " المتبادر ألاّ يجري فيه إعلال ، فيُقال : "الفُتيا" ، ولكن عارض هذا الأمر الجليَّ القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض " [3] .

- ما ذكره "ابن الشجري" في "أماليه" حيث قال : " ... قوله جلّت عظمته : ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ١٣٨ ﴾ [4] ؛ كان قياسه يجهلون بالياء ،لأنه صفة قوم وقوم اسم غيبة والتاء خطاب ؛ ولكن حَسُن إجراء الخطاب وصفا لقوم ، لوقوعه خبرا عن ضمير المخاطبين" [5] .

وهذا لا شك استحسان ؛ فإنه ترك القياس الجلي واستدل بالخفي ، وهذه هي حقيقة الاستحسان على ما بينه البحث .

1) ابن علان ، محمد علي . داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو ، ص : 405 بتصرف .
2) هبّال ، خير الدين . الأحكام النحوية عند البصريين من خلال المدونة اللغوية الفصيحة ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ؛ تيزي وزو ، د ت ، ص : 61 .
3) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 134 ؛ هامش التحقيق .
4) سورة الأعراف ، الآية : 138 .
5) ابن الشجري . أمالي ابن الشجري ، ج1 ، ص : 39 .

و ينبغي التّنبيه هنا أن ترك القياس ؛ لا يكون مُستَحسَنًا إلا إذا كانت علته أقوى وأظهر من علّة القياس ، أو أن هذا العدول مسموع مطرد عن العرب الفصحاء وإلا فإن النحاة يسمونه حينئذ : "شاذا" ، أو "ضرورة" ، أو "قليلا" ، أو "نادرا" ، أو "خطأ" ؛ وكل ذلك يمكن تفسيره بفكرة : " الترخص عند أمن اللبس " [1] .

1) تمام ، حسان . الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ... ، ص : 130 .

ثانيا : تخصيص العلّة :

مرّ معنا أنّ من تعاريف "الاستحسان" أنّه : (تخصيص العلّة) [1] . و العلّة " هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجا عليه مؤثرا فيه " [2] ؛ أي هي : " الوصف الذي يكون مَظِنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة " [3] ، والمراد بتخصيص العلّة " هو تخلف الحكم عن الوصف المدّعى عليه في بعض الصور لمانع " [4] ؛ أي " منع العلّة عملها في حكم خاص " [5] .

وقد اختلف العلماء ؛ نحويين وأصوليين في جواز تخصيص العلة ، قال "ابن القيم" رحمه الله: " فالمشهور عند الشافعية منعه ، وعن الحنفية القول بتخصيصها ، وعن أحمد القولان ، وحُكي أنّ تخصيصها مذهب الأئمة الأربعة ، وهو الصواب " [6] .

وكذلك الأمر عند النّحاة ؛ فقد قال "ابن جني" : " اعلم أنّ محصول مذهب أصحابنا ومتصرّف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل . وذلك أنّها وإن تقدّمت علل الفقه ؛ فإنّها أو أكثرها إنّما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلّف متكلِّف نقضها لكان ذلك ممكنا ؛ - وإن كان على غير قياس - ومستثقلا ؛ ألا تراك لو تكلّفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقدرت على ذلك فقلت : "مِوْزَان" ، و "مِوْعَاد" . وكذلك لو آثرت تصحيح فاء موسر ، وموقن ؛ لقدرت على ذلك فقلت : "مُيْسر" و "مُيْقن" . وكذلك لو نصبت الفاعل ، أو رفعت المفعول ، أو ألغيت العوامل من الجوارّ ، والنواصب والجوازم ، لكنت مقتدرا على النطق بذلك ، وإن نفى القياس تلك الحال . وليست كذلك علل المتكلمين ..." [7] .

و يرى "ابن جني" أنّ الذي دعا النّحاة إلى القول بتخصيص العلة هو عدم الاحتياط لها بالوصف ، ولذلك قال –بعد أن ذكر أمثلة للعلل النحوية التي دخلها التخصيص- : " إنّما اضطر القائل بتخصيص العلل فيها وفي أشباهها ، لأنّه لم يحتط في وصف العلة ؛ ولو قدّم الاحتياط فيها لأَمِنَ الاعتذار بتخصيصها " [8] ، لأنّ هذا الوصف هو الذي يجب أن

---

[1]) الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 133 .
[2]) الجرجاني . كتاب التعريفات ، ص 190 .
3) الزجاجي ، أبو القاسم . الإيضاح في علل النحو ، ص: 90 .
[4]) المرجع نفسه : ص : 55 .
[5]) ابن قيم الجوزية ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب . بدائع الفوائد ، مج4 ، ص 1531 .
[6]) المرجع نفسه ، و الصفحة نفسها .
[7]) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 144-145 .
[8]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 146 .

"يحرسوا أوائل التعليل به ؛ وهو الذي نتق عليهم هذا الموضع حتى اضطرّهم إلى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعذر والتمحّل " [1] .

ولم ينهج "الأنباري" منهج "ابن جني" ، فقد ساق قول القائلين بتخصيص العلّة ، وذكر أنّه مذهب قوم ، ولم يرتضه وردّ عليه [2] .

و الحاصل أنه يجوز أن يدخل التخصيص العلة عند من لا يشترط الاطراد فيها [3].

وقد ذكر النّحاة أمثلة للاستحسان الذي حقيقته تخصيص العلة ؛ من ذلك :

- قولهم : (إنما بنيت "قَطامِ" و "حَذامِ" و "سَكابِ" لاجتماع ثلاث علل تمنع من الصرف وهي : التعريف والتأنيث والعدل عن : "قاطمة" و "حاذمة" و "ساكبة" ، فهذه العلّة غير مطّردة ، وذلك لأنّه قد يوجد ثلاث علل أو أكثر ، ولا يجب البناء ؛ ألا ترى أن أذربيجان فيه أكثر من ثلاث علل [4] ، ومع هذا فليس بمبني) [5] .
- جمع "أرض" بالواو والنون ؛ فيُقال :"أرَضون" عوضا من حذف تاء التأنيث ؛ لأنّ الأصل أن يُقال في "أرض" : "أرضة" ، فلمّا حُذفت التاء جُمعت بالواو والنون عوضا عن تاء التأنيث المحذوفة .

وهذه العلّة غير مطردة لأنّها تنتقض ب"شمس ، ودار ، وقدر" ؛ فإنّ الأصل : "شمسة ، ودارة ، وقدرة" ، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون ، فلا يُقال : "شمسون ، ولا دارون ، ولا قِدرون" [6] .

وقال "الشاوي" : "قالوا في "أرَضون" : إنّه جمع بالواو والنون ، لأنّ أصله التاء ؛ فخُصِّصت العلّة لنقضها بـ : "شمس" و "دار"" [7] .

- تصحيح الواو إذا اجتمعت مع الياء ، و سُبقت الأولى منهما بالسكون ، كما في قولهم: "حَيْوَة" ، و عوى الكلب "عَوْيَةً" ، ونحو صحة الواو والياء ، في نحو : "غزوا" ، و

---

[1]) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص : 147 .

4) الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمان . الإغراب في جدل الإعراب ، تح : سعيد الأفغاني ؛ سوريا : مطبعة الجامعة السورية، 1957 م ، ص : 61-62 .

5) حسانين ، عفاف . في أدلة النحو ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ؛ ط1 ، 1996 م ، ص : 168 .

1) وهي : العلمية والعجمة وزيادة الألف والنون .

2) الأنباري . لُمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 133 .

3) المرجع نفسه ، ص : 134 .

4) الشاوي ، يحيى بن محمد . ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، تح : عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي ؛ بغداد : دار الأنبار للطباعة والنشر ، ط1 ، 1411هـ/1990 م ، ص : 103 .

"رميا" ، و"النَّزَوَان" ، و "الغَلَيان" ، و صحّة الواو في نحو قولهم : "اجتوروا" ، و "اعتونوا" ، و "اهتوشوا"... " [1] .

ثالثا : الاتساع (التوسّع) :

لقد مرّ معنا أنّ "ابن جني" لم يعتبر الاستحسان دليلا قائما بنفسه ، وإنّما جعله ضربا من التصرف والاتساع ؛ قال "السيوطي" : " قال ابن جني في "الخاطريات" : العرب تُضعف الأقوى ، وتُقَوِّي الأضعف تصرفا وتلعبا " [2] ، كما يلاحظ أن التوسع من أهم أسباب الاستحسان ؛ فما المقصود بالاتساع عند النحاة ؟ وما علاقته بالاستحسان ؟

أولا : التَّوسُّع لغة :

إن الباحث في مادة (وَسِعَ) في معاجمِ اللّغة يجدها تشير إلى التَّوسُّع والتَّوسعة التي هي ضِد الضَّيْق وَالُعسْر ، قال "الأزهري" : (وسعت البَيْت وغيره فاتَّسع و اسْتَوْسَع) [3] .

وأشار "ابن فارس" إلى ذلك بقوله [4] : (الواو والسين والعين : كلمة تدل على خلاف خلاف الضِيْق والعُسْر) . وبعد أن بيّنَ بعض معانيها ذكرَ قوله تعالى في السَّعة :﴿لِيُنفِق ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[5] . في حين فسّرَ "الجوهريّ" التَّوسُّع بخلاف التَّضْييق ، إذ قال : "وسعت "وسعت الشيءَ فلتَّسعَ واسْتَوْسَعَ ، أي : صار واسعاً ، وتَوسَّعوا في المجلس ، أي: تَفَسَّحوا " [6] .

---

5) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 145 .
1) السيوطي ، جلال الدين . الأشباه والنظائر ، تح : عبد العال سالم مكرم ، بيروت : مؤسسة الرسالة ؛ ط1 ، 1406 هـ/1985 م ، ج1 ، ص : 347 .
2) الأ زهري . تهذيب اللغة ، ج 3 ، ص : 95 .
3) ابن فارس . معجم المقاييس في اللغة ، ص : 1091 .
[5]) سورة الطلاق ، الآية : 07 .
5) الجوهري ، إسماعيل بن حماد . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ؛ ط4 ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1990 م ، ج 3 ، ص : 1298 .

ولم يخرج "الزمخشري" عن الآراء التي ذكرها العلماء السابقون إذ أشار إليه بقوله : "وَسِعَ المكان وغيره سَعَةً وسِعَةً و اتَّسَعَ وَتَوسَّعَ و اسْتَوسَعَ [1] ، ثُمَّ أورد قول النابغة :[من الكامل]

تَسَعُ البِلادُ إذا أَتَيتُكَ زائِراً وإذَا هَجَرْتُكَ ضَاقَ عَنّي مَقْعَدِي [2]

و مِمَّا يُفْهِم مِن كلامه أَنَّ (التَّوسُّع) ضِد (التَّضْييق) ؛ مَا ساقه من المجازِ من قولِهِ [3] : "إنَّه ليسعني مَا يسعك ، وَلاَ يسعني شيء وَيضيق عنك ، وَلاَ يسعك أن تفعل كذا ، ووسَّع الله عليك العيش و أوسعه ، و أوسع الرّجل و اسْتَوسَع ؛ اتَّسَعَت حالُه ، وَهو في عيش واسع ، ﴿ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ ﴾[4] ، وَ (وسِعَتْ رَحمته كُلَّ شَيءٍ) .

قال "الأخطل": [من البسيط]

وَلاَ تُكلّفُ نفسٌ فَوْقَ مَا تَسَعُ [5]

وَ يُقال : (وَسِعَ القومَ عطاءُ فلانٍ). اهـ

وَكذلك أشار "ابن منظور" إلى أنَّ : " في أسمائه – سبحانه وتعالى – (الواسع) وهو الذي وَسِعَ رِزقه جميع خلقه ، و(وَسِعتْ رَحْمَته كُلَّ شَيءٍ) ثُمَّ قال : والسَّعة نقيضُ الضِيّق ،واتَّسَعَ كَوَسِعِ ، والتَّوسيعُ خِلاف التَّضْييق " [6].

– في الاصطلاح :

---

1) الزمخشري . أساس البلاغة ،ج 2 ، ص : 505 .
2) البغدادي ، عبد القادر بن عمر . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ ط4 ، 1418 هـ/1997 م ، ج 2 ، ص : 135 ، 137 . والبيت غير موجود في ديوانه .
3) الزمخشري . أساس البلاغة ، ج 2 ، ص : 506 .
4) سورة البقرة ، الآية :247 .
5) الأخطل ، غياث بن غوث . ديوان الأخطل . تقديم وشرح : كارين صادر ؛ الجزائر : دار الأبحاث للنشر والتوزيع ، ط1. 2009 م . ص : 169 . والبيت من البسيط ، وصدره :
فاليوم أُجهِدُ نفسي ما وسعت لكم .....
1) ابن منظور . لسان العرب ، مج 6 ، ص : 4835 .

أمّا التَّوسُّع في الاصطلاحِ فقد عَرّفَهُ القدماء ، وَصرَّحوا بهِ في مؤلفاتِهم ؛ " و على الرّغم من كثرة تواتر هذا المصطلح (التّوسع أو الاتساع) عندهم إلا أنّه لم يظفر بتعريف محدّد ، وإنما جاء ليصف طُرُقًا في القول لا تنسجم مع الطرق التي جرت العادة على استخدامها " [1] .

يقول "ابن رشيق" عنه : (هو أن يقول الشاعر بيتاً يتسع فيه التأويل فيأتي كلّ واحد بمعنى ، وإنّما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوتهِ واتساع المعنى) [2].

وحدّه "السبكي" بأنه : (كلَّ كلام تتسع تأويلاته فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته لنكتة ما ؛ كفواتح السور) [3].

وَهناك تعريفات أخرى لبعض العلماء والأدباء ك "الحموي" و "السيوطي" و "المدني" ، وهذه التعريفات [4] ؛ لا تخرج في مضمونها عَمَّا ذكره "ابن رشيق" .

وَمِمَّا يمكن أن يلاحظ عليهم جميعاً ، أنهم لمْ يضعوا تعريفاً مانعاً جامعاً ضابطاً لحدود التَّوسُّع ، على الرغمِ مِن أن لهم قصب السّبق في معرفته ودراسته . وَمِمَّا تجدرُ الإشارة إليه أيضاً هو أن معظم من جاؤوا بعد "ابن رشيق" رددوا قوله واعتمدوا تفسيره [5] ، على الرغمِ مِمَّا يحمله هذا التفسير من قصور في توضيح وبيان مفهوم التَّوسُّع إذْ فسّره بالتأويل ، والتَّوسُّع ليس تأويلاً في الأصلِ ولكنَّه يمكن أن يؤدي إليه [6] .

ولعل أقوى التصريحات وَأكثرها دقة وضبطاً تلك التّي نادى بها "سيبويه" و "ابن السرّاج" اللّذان قرّرا بأنّ التَّوسُّع في اللغةِ أكثر من أن يحصى [7] ، وَأوسع من أنْ يُحاط يُحاط بهِ ، لأنّه أسلوب إبداعي ، وكلُّ إبداع يصعب أنْ يُحاطَ بهِ ، لأنه في تدفق دائم وَعطاء

2) ربابعة ، موسى سامح . الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها ، الأردن : دار الكندي للنشر والتوزيع ؛ ط1 ، 2003م ،ص : 48.
3) ابن رشيق ، أبو علي الحسن القيرواني . العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ؛ ط5 ، 1401 هـ/ 1981 م ، ج2 ، ص : 93 .
4) السبكي ، بهاء الدين . عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، بيروت : دار الهادي ؛ ط4 ، 1416هـ/1996 م ، ج4 ، ص : 469 .
1) مطلوب ، أحمد . معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1403هـ/1983م ، ج1 ، ص : 41-42 .
2) يُنظر : مطلوب ، أحمد . معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، ص : 42 .
3) العبيدي ، عادل هادي . التوسع في كتاب سيبويه ، القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، 2004م ، ص : 181 .
4) سيبويه . الكتاب ، ج1 ، ص : 110 . و : ابن السراج . الأصول في النحو ، ج2 ، ص : 255 .

مستمر ، وتقييده بالضوابطِ وَالأغلال يفسده ، ويخرجه من دائرة العطاء والنّماء والتجدد [1] .

أما عند المحدثين فقد عرّفه بعضهم بأنه : " الخروج من حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قوام النّحو " [2] ، و " هو نوع مِن التَّصرَّفِ في تأليفِ الكَلامِ بالحذفِ والاختصارِ " [3] .

وقد شاع مصطلح " الاتِّساع " وانتشر في الدّرس النَّحوي لأنَّه نوعٌ من التّصرُّف وأُسلوبٌ مُتميزٌ من أساليب كلام العرب ؛ جعل "ابنَ جني" يَعُدّ "الاستحسان" الذي استعان به بعض العلماء في إثبات بعض المسائل النحوية ضربا من التصرف والاتساع ، ومن الأمثلة التي ذكرها العلماء للاستحسان الذي حقيقته الاتساع ما يأتي :

- عدم خفض المفعول له والمفعول معه ؛ قال "ابن السراج" : " وهذا الباب والباب الذي قبله أعني : بابي المفعول له ، والمفعول معه كان حقهما أن لا يفارقهما حروف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجر مجرى الظروف في التصرّف في الإعراب وفي إقامتها مقام الفاعل . فيَدُلُّكَ تَرْكُ العربِ لذلك ، أنَّهما بابان وضعا في غير موضعهما . و أن ذلك اتساع منهم فيها " [4] .
- قال "سيبويه" : في قولهم : "جئتك خفوق النّجم : أصله حين خفوق النجم ، فاتسع في الكلام واختصر" ، قال : " وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من قولهم : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما ، وسير عليه فرسخان ، يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا ..." [5] .
- قال "أبو العباس المبرد" : "وإنما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووُلد له ستون عاما ، فالمعنى : وُلد لزيد الولدُ ستين عاما ، وسير به في يومين ، وهذا

---

[5]) العبيدي . التوسع في كتاب سيبويه ، ص : 181 .

1) شكري ، محمد عياد . اللغة والإبداع ؛ مبادئ علم الأسلوب العربي ، القاهرة : انترناشيونال برس؛ ط1 ، 1988 م : ص : 111 .

2) ثلجي ، محمد فضل . دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ، الأردن : دار الكتاب الثقافي ، 2005 م ، ص : 90 .

[3]) ابن السراج . الأصول في النحو ، ج1 ، ص : 212 .

1) سيبويه . الكتاب ، ج1 ، ص : 216 ، ويُنظر أيضا : 1/ 160 ، 211 ، 337 ، 415 .

الرفع الذي ذكرناه ؛ اتساعٌ " [1] .

- قال "الرضي" في "شرح الكافية" : "سير فرسخان ، وصيد يوم كذا فمجاز قليل ، وكذا فرسخ مسير ، ويوم مصيد ، وهو على حذف حرف الجر للاتساع ، كما في نحو : استغفرت الله ذنبا " [2] .

- قال "الزجاجي" في الإيضاح بعد أن نقل مذهب "قطرب" في أن الإعراب دخل الكلام استحسانا ، ثم فسر ذلك بقوله : " إنهم لم يلزموا حركة واحدة حتى لا يضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألاَّ يحظروا على المتكلم الكلام إلاّ بحركة واحدة " [3] .

- قال "السيوطي" : " قال "ابن حيان" في "شرح التسهيل" : الاتساع يكون في المصدر المتصرف ، فينصب مفعولا به على التّوسع والمجاز ... وفي "البسيط" : المصادر يُتوسّع فيها فتكون مفعولا كما يُتوسع في الظروف فتكون إذا جُرَّت أخبارا بمنزلة الأسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار " [4] .

- وقال أيضا : "قال "ابن جني" في "الخاطريّات" العرب تضعف الأقوى وتقوي الأضعف تصرّفا وتلعّبا ، فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو : مررت بقاع عَرْفَجٍ كلُّه ، وبصحيفة طين خاتمها ...ومن إضعاف الأقوى منع فعل التعجب التصرّف ، أو تقديم مفعوله عليه ..." [5] .

2) المبرد . المقتضب ، ج2 ، ص : 105 .
3) الأستراباذي . شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ج1 ، ص: 293-294 .
[3]) الزجاجي . الإيضاح في علل النحو ، ص : 70-71 .
1) السيوطي . الأشباه والنظائر في النحو ، ج1 ، ص : 31-32 .
[5]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 247 .

رابعاً : الاستخفاف والاسترواح :

إنّ من المتقرر عند النّحاة قصدهم "التّخفيف" في تقعيداتهم وتعليلاتهم ؛ فإن مراعاة الخفة والاسترواح إليها عند النّطق أمرٌ ثابت عند المتكلم العربي ولا شك ، ولذلك لا تخلو كتب النّحو من ذكر علة "التخفيف" ، فقد ذكرها "السيوطي" في "الاقتراح" في العلل الأربع والعشرين ؛فقال: "وعلّة تخفيف كالإدغام" [1].

وقال "ابن جني" في "الخصائص" [2] : "... و منها أنّ الغرض في هذا القلب إنّما هو طلبٌ للخفة ؛ فمتى وجدوا طريقا أو شبهة في الإقامة عليها سلكوها و اهتبلوها ... ، وإنّما غالب الأمر ومجموع الغرض القلب لها ، لِما يُعقب من الاسترواح إلى انقلابها . فكأنّهم قنّعوا أنفسهم بتصوُّرِ القلب في الواحد لمّا انتقلوا عنه إلى الجمع ؛ ملاحظة لأحواله ، ومحافظة على أحكامه ، واسترواحا إلى خفة المقلوب إليه..." .

وقال "أبو إسحاق الزجاج" في رفع الفاعل ونصب المفعول : " إنّما فُعل ذلك للفرق بينهما ، ثمّ سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلاّ عُكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك لأنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرُفِع الفاعل لقلته ، ونُصِب المفعول لكثرته ، وذلك ليَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويَكثُر في كلامهم ما يستخفون " [3] .

و الاستحسان له علاقة واضحة بالاستخفاف والاسترواح ؛ فقد مر معنا عند بيان مفهوم الاستحسان ؛ قول "ابن جني" : " باب في الاستحسان ، وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف ، من ذلك تركُك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة "[4] ، و لذلك ذكر أحد الباحثين [1] ؛ أنّ الاستحسان عند النّحاة هو : " ترك

---

[1]) السيوطي . الاقتراح في أصول النحو ، ص : 263 .
[2]) ابن جني ، الخصائص ، ج3 ، ص : 160 .
[3]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 49 .
[4]) المرجع السابق ، ج1 ، ص : 133.

الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة تؤدي إلى ذلك " ، فالعرب – حسبه- يستحسنون المستخف ويميلون إليه . كما أنهم يستحسنون استخفاف الشيء في موضع ، ولا يستحسنونه في آخر ، وهم يلجأون إلى العدول من الأخف إلى الأثقل أو العكس ، و من الأثقل إلى الأثقل منه ، كقلب الياء واوا في "حيوان" هروباً من تضعيف المثلين ، حيث اختلاف الحرفين يسوغ الخفة " .

ومما يؤكد العلاقة بين الاستحسان ، و الاستخفاف أنّ "ابن جني" نفسه ذكر عدة أمثلة في "الخصائص" استدل لها بالاستحسان مرة ؛ و بالاستخفاف أخرى ؛ من ذلك قوله : "... ومنها أنّهم قلبوا الواو ياء قلبا صريحا لا عن علة مؤثرة أكثر من الاستخفاف ؛ نحو قولهم : " رجلٌ غَدْيَانٌ و عَشْيَانٌ ... " [2] ، وقال في موضع آخر :"...ومن الاستحسان قولهم : رجل غديان وعشيان ، وقياسه غدوان وعشوان ؛ لأنّهما من غدوت وعشوت ... " [3] .

ومن استحسانات العرب التي ذكرها "ابن جني" أيضا ؛ ما ذكره من : بقاء الحكم مع زوال علّته استرواحا إلى خفة ذلك الحكم وأُنْساً به ، ودلالة على تقبل الموضع له .

ومثاله : فاء ميثاق انقلبت للكسرة قبلها ياءً ، كما انقلبت في "ميزان" و "ميعاد" ، فجمعه الشاعر في قوله [4] :

حميً لا يحل الدهرَ إلاّ بإذننا ولا نسأل الأقوام عقد المياثقِ

على "مياثق" ، فأبقاها ياءً برغم زوال الكسرة [5] .

و قال أيضا : " ومن ذلك قولهم : أبيض لِياح ، وهو من الواو ، لأنّه ببياضه ما يلوح للناظر ، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوة علّة ، إنّما هو للجنوح إلى خفّة الياء مع أدنى سبب ، وهو التّطرق إليها بالكسرة طلباً للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس ؛ ألا ترى أنّ هذا الضّرب من الأسماء التي ليست جمعا ؛ كـ "رياض" ، و "حياض" ، ولا مصدرا جاريا على فعل معتل ؛ كـ "قيام" و "صيام" ، إنّما يأتي مُصحّحا ؛ نحو : خوانٍ ، وصوانٍ ..." [6] ، فعلّل القلب هنا ؛ بالجنوح إلى الخفة وطلب الاستخفاف ، و قد سمّاه في موضع آخر استحسانا [7] .

---

2) الراجحي ، فاطمة راشد . أصول النحو عند البغدادي : دراسة في شواهد الخزانة ، ص : 15 .

[2]) ابن جني ، الخصائص ، ج3 ، ص : 161 .

[3]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 143 .

5) البيت من الطويل وهو لعياض بن درة الطائي . ينظر : الأنصاري ، أبو زيد . كتاب النوادر في اللغة ، تح : محمد عبد القادر أحمد ؛ بيروت : دار الشروق ؛ ط1 ، 1401 هـ/1981 م ، ص : 271 . والخصائص : ج3 ، ص : 157 ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي ، ج1 ، ص : 210 .

[5]) السبيهين . اعتراض النحويين للدليل العقلي ، ص: 107 .

[6]) ابن جني . الخصائص ، ج 1 ، ص : 349 .

[7]) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص : 350 .

و يقول "ابن درستويه" في "تصحيح الفصيح" : (اعلموا أن كلّ ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت ؛ بفتح العين ، ولم يكن بثنيه ولا ثالثه من حروف اللين ، ولا حروف الحلق فإنه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ، ويفعِل بكسرها ، كقولنا : ضرب يضرِب ، و شكر يشكُر ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان و الاستخفاف ...) [1] . بل إنّه نقل عن "أبي زيد الأنصاري" –وهو أحد أئمة اللغة والأدب- أنّه قال : (طفت في عُلْيَا قيس وتميم مدة طويلة ، أسأل عن هذا الباب صغيرَهم و كبيرَهم ؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى ، وما كان منه بالكسر أولى ، فلم أعرف لذلك قياساً ؛ وإنّما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف ؛ لا على غير ذلك) [2] .

المبحث الرّابع : حجية الاستحسان

درج كل من درس الاستحسان من نحويين وأصوليين على تصدير كلامهم باختلاف العلماء في الأخذ به [3] ، و هذا في ظاهره حقٌ ، فقد مرّ بنا قريبا قول "ابن جني" : (إنّه لا يُقاس عليه بنوعيه) [4] ، و قال عنه أيضاً : (وجِماعه أن علّته ضعيفة غير مستحكمة) [5] .

[5] .

وقد عدّه بعض الأصوليين من الأصول الموهومة التي يُظنُّ أنها من أصول الأدلة ؛ و ليست منها [6] ، وردّوا حجج القائلين به وسموها شُبَهاً [7] ، و حكموا ببطلانه [8] ، و جعلوه جعلوه من الأدلّة المردودة [9] ، وأنكروه ؛ حتى نُقل عن "الشافعي" أنّه قال : "من استحسن فقد شرع " [10] .

---

4) ابن درستويه . تصحيح الفصيح وشرحه ، ص : 33 .
[2]) المرجع نفسه ، ص :36 .
1) يُنظر: الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص :133 ، و : السيوطي . الاقتراح في أصول النحو ، ص : 389 . ومن كتب أصول الفقه : الإيجي ، عضد الدين عبد الرحمان . شرح مختصر المنتهى الأصولي ، تح : محمد حسن إسماعيل ، بيروت : دار الكتب العلمية ؛ ط1، 1424 هـ/2004 م ،ج3 ، ص :575 .
[4]) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص177 .
[5]) المرجع نفسه ، ص:169 .
[6]) الغزالي . المستصفى من علم الأصول ،ج2 ، ص: 467 .
[7]) المصدر نفسه ، ص: 469 .
[8]) المصدر نفسه ، ص : 468 .
7) الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر ، المحصول في علم الأصول ، تح : طه جابر العلواني ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، د ت ، ج6 ، ص : 128 .
[10]) الإيجي . شرح مختصر المنتهى الأصولي ، ج3 ، ص : 575 .

و قال : " إنّما الاستحسان تلذذ " [1] .

أما "ابن جني" فقد ضعّفه ومنع القياس عليه بناءً على مفهومه للاستحسان الذي يُترك فيه الدليل لمسوغ لا يبلغ مرتبة العلّة الموجبة ، وهذا أمر مُسَلَّمٌ به ؛ فلا ينبغي أن يُترك الدّليل الثابت إلى شيء لا دليل عليه لأجل تنبيه على أصل أو تفريق بين نظيرين ، وما جاء من ذلك ينبغي أن يُوقف عنده ولا يُقاس عليه .

ومفهوم "ابن جني" هذا واضح من تعقيبه المنع بقوله : (و لا يُقاس هذا ولا ما قبله لأنّه لم تستحكم علّته ، و إنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا [2]) " [3] .

يقول الأستاذ "تمام حسان" : "وبهذا المعنى يُصبح للاستحسان طابع شبه اعتباطي جعل النّحاة يعدُّونه في الأدلة الضعيفة ، و مع ذلك يعتمد النّحاة على هذا الدّليل فيما خالف أصولهم ممَّا رُوُي عن العرب ولم تكن هناك علّة قويّة تبرّر العدول به عن الأصل ؛ كما في ترك الأخف إلى الأثقل في نحو الفتوى ، و الشروى ، والبقوى ، و كالخروج عن حكم للتّنبيه عن الأصل نحو : استحوذ ... " [4] .

و أما من أبطل الاستحسان ومنع الأخذ به من النّحويين والأصوليين فحجته في ذلك ؛ " ما فيه من التّحكّم وترك القياس"[5] ، فهم يرون الاستحسان تركا للقياس تحكما ، ومن غير دليل، وهذا لا خلاف في بطلانه . ولهذا أفرد الإمام "الشافعي" مبحثا في كتابه "الأم" سمّاه " كتاب إبطال الاستحسان " ، منع فيه أن يحكم أحدٌ أو يفتي بالاستحسان لما فيه من ترك الدليل إلى ما لا دليل عليه [6] .

إذن فالاستحسان الذي أبطله "الشافعي" ؛ - و من رأى رأيه - هو الاستحسان المجرّد من الدّليل ، وهذا لا شك أنّه لا ينبغي الاعتماد عليه ولا يصحّ الاحتجاج به .

"و أما مناقشات الأصوليين وجدلهم في الاستحسان فلا طائل تحتها ؛ لأنه لا خلاف فيه في واقع الأمر ، فالآخذون به عدُّوه في أقل أحواله قياسا خفيا ، وكلّ القائلين بحجية القياس منهم يقسمونه قسمين : جليٌ وخفيٌ كل واحد منهما حجّة ؛ وبهذا يكون الاستحسان دليلا من الأدلّة المتفق عليها ... ؛ و أما من أنكر الاستحسان منهم فلم ينكروه – وهو بهذا

9) الشافعي ، محمد بن أدريس ._الرسالة ، تح : أحمد محمد شاكر ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د ت ، ص : 507
[2]) ابن جني . الخصائص ، ص: 177 .
[3]) السبيهين . اعتراض النحويين للدليل العقلي ، ص: 110 .
[4]) تمام ، حسان . الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ... ، ص : 186 .
[5]) الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص: 133 .
5) الشافعي ، محمد بن إدريس . الأم ، تح : رفعت فوزي ، المنصورة : دار الوفاء ؛ ط1 ، 2001 م ، ج9 ، ص: 67-68 .

المفهوم – و إنّما أنكروا الحكم بالتشهي والهوى وما تميل إليه النفس من غير حجّة هادية ، وهذا لا يمكن أن يُنسب إلى أئمة الدين الأجلاء - كالإمام "أبي حنيفة" ، و "محمد بن الحسن" [1] ، و من تبعهما – الأخذُ به " [2] .

إذن : " فسبب الخلاف في حجّية الاستحسان هو عدم الاتفاق على معناه ؛ فالمحتجون به يريدون منه معنى غير الذي يريده من لا يحتجون به . ولو اتفقوا على تحديد معناه ما اختلفوا في الاحتجاج به ، لأن الاستحسان عند التّحقيق عدول عن دليل ظاهر ، أو عن حكم كليٍّ ؛ إلى دليل اقتضى هذا العدول ، وليس مجرّد تشريع بالهوى . وكل قاض قد تنقدح في عقله في كثير من الوقائع مصلحة حقيقية ، تقتضي العدول في هذه الجزئية عمّا يقضي به ظاهر القانون ؛ وما هذا إلا نوع من الاستحسان " [3] .

و ممّا يؤكد أنّ سبب الاختلاف في حجية الاستحسان إنّما هو عدم الاتفاق على معناه ؛ هو أنّ "الشافعيّ" نفسه – وهو أشدّ من قاوم هذا الدليل واجتهد في ردّه والتشنيع على من قال به- قد " ثبت عنه بشهادة المحقّقين من أتباعه أنّ لفظه قد جرى على لسانه في عدّة مواضع ، وأنّه قد أعمله بوجه آخر لم يسمّه استحسانا ، وأنّ الخلاف بينه وبين من قال به من الأئمة وأتباعهم لا يعود إلى حقيقة الدليل بل مرده إلى عدم تحريرهم لمحلّ النزاع فيه " [4] ، ولهذا ولهذا قال "الزركشي الشافعي" : " و اعلم أنّه إذا حُرِّر المراد بالاستحسان زال التشنيع ، و "أبو حنيفة" بريء إلى الله من إثبات حكم بلا حجّة ... ، ثم نبه "ابن السمعاني" على أنّ الخلاف بيننا وبينهم لفظي ، فإنّ تفسير الاستحسان بما يشنع عليهم لا يقولون به " [5] .

إنّ الخلاصة التي نخرج بها من خلال هذا العرض أن الاستحسان الذي أبطله النّحاة و ردّوه هو الحكم بالتشهي والتلذّذ ، و ما تميل إليه النفس ؛ وهو ترك القياس من غير دليل . أما الاستحسان الذي اصطلح عيه جمهور النّحويين والأصوليين حين أطلقوا لفظ الاستحسان ؛

---

1) محمد بن الحسن الشيباني ؛ صاحب أبي حنيفة ، وصاحب الكتب النادرة في الفقه ، منها الجامع الكبير والجامع الصغير . وهو ابن خالة الفراء. ويُروى عن الشافعي رحمه الله أنه قال: (ما رأيت سمينا ذكيا إلا محمد بن الحسن) . مات بالريّ سنة 198ه ؛ في اليوم الذي مات فيه الكسائي ؛ وقيل إن الرشيد قالّ:(دفنت الفقه والعربية بالري) ، يُنظر : ابن خلكان ، أبو العباس أحمد بن محمد . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تح : إحسان عباس ، بيروت : دار صادر ، 1414 هـ/ 1994 م ، ج4 ، ص : 184-185 .

2) يُنظر: هامش محقق المحصول في علم الأصول للرازي ، ج6 ، ص: 123 ، بتصرّف .

3) خلاف ، عبد الوهاب . علم أصول الفقه ، تح : محمد بشير حملاوي ، بيروت : دار الكتب العلمية؛ ط3 ، 2010 م ، ص: 62 .

4) الزركشي ، البحر المحيط ، ج6 ، ص : 88-89 .

2) الحاج سالم ، محمد البشير ، مفهوم خلاف الأصل ، فرجينيا (و م أ) ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ؛ ط1 ، 1429 هـ/ 2008 م ، ص : 163 .

فذكروه في الأدلة العقلية المعتدّ بها ، فهو القياس الخفي ، أو العدول عن القياس إلى ما هو أولى منه ، و هو (حجّة لأن ثبوته بالدلائل التي هي حجّة إجماعاً) [1] .

المبحث الخامس : بين الاستحسان النّحوي والاستحسان الفقهي

لقد كان القرآن الكريم والسّنّة النّبوية الشّريفة - وهما المصدران الأساسيان للتّشريع الإسلامي – سببان رئيسيان في نشأة العلوم اللّغوية من نحو وصرف وبلاغة وغيرها ، ولا شكّ أنّ من أهم علوم اللغة العربية ؛ علم النّحو إذ أنّه أكثرها ارتباطا بالشريعة الإسلامية لكونه طريقا لفهمها وتعلمها .

وقد عدّهُ العلماء لعظم أهميته شرطا من شروط بلوغ رتبة الاجتهاد في علوم الشريعة ، وهي مرتبة عالية لا يبلغها إلاّ الخاصّة من أهل العلم الرّاسخين فيه .

قال "ابن حزم" رحمه الله : " ففرضٌ على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ليفهم عن الله عز وجل ، وعن النّبيّ صلّى الله عليه وسلم ، ويكون عالما بالنّحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن و به يَفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ ، فمن جهل اللغة وهي الألفاظ الواقعة على المسميات ، وجهل النّحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني : فلم يعرف اللّسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا عليه السلام ، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه ، لأنّه يفتي بما لا يدري ، وقد نهاه الله تعالى عن ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [2] " [3] .

[1]) التفتازاني ، سعد الدين ، حاشيته على شرح مختصر المنتهى الأصولي ، ج3 ، ص:576 .
[2]) سورة الإسراء ، الآية : 36 .
2) ابن حزم ؛ أبو محمد . الإحكام في أصول الأحكام ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، د ت ، ج5 ، ص : 12 .

ولمّا كان تَدَاخُلُ العلوم ، وتأثّر بعضها ببعض حقيقة واضحة لا ينكرها أحد ، فإنّها ثابتة بالأدلّة القطعية ، والبراهين الواقعيّة .

والنّحو كغيره من العلوم لم يشذّ عن هذه الحقيقة ؛ فقد ثبت تأثره بالمنطق و علم الكلام ، و الفقه وأصوله... . هذا الأخير : (كان أثره كبيرا في النّحو ، منذ بدايات نشأة النحو ، لأنّ نظرة النّحاة إليه كانت نظرة خاصّة ؛ فقد وجدوا فيه تجسيدا لعلم أصيل في الحياة الإسلامية وعدّوا النحو علما تابعا للفقه ، يخدمه ويوسع دائرته) [1] .

قال "الرازي" في "المحصول" : " اعلم أنّ معرفة اللّغة والنّحو والتّصريف فرض كفاية ، لأنّ معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل ، فلا بد من معرفة أدلتها ، و الأدلّة راجعة إلى الكتاب و السنة ، و هما واردان بلغة العرب ، و نحوهم وتصريفهم ، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلّة ، ومعرفة الأدلّة تتوقف على معرفة اللّغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق ، وهو مقدور للمكلف فهو واجب ، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة " [2] .

ومظاهر تأثر النّحو بالفقه كثيرة واضحة المعالم ، ونجدها بشكل أوضح في طرق استدلال أصحاب كل علم من هذين العلمين ، أو بالأحرى أصول كل علم ؛ أقصد علمي : أصول النّحو وأصول الفقه .

وقد أشار كلّ من ألّف في أصول النّحو إلى وجود هذا التّأثر ؛ يقول "الأنباري" مُعرِّفا علم أصول النّحو : (أصول النّحو أدلّة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله) [3] .

أمّا "السيوطيّ" فقد قال في مقدمة كتابه "الاقتراح" : (فهذا كتاب غريب الوضع ، عجيب الصّنع ، لطيف المعنى ، طريف المبنى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ، في علم لم أُسبَق إلى ترتيبه ، ولم أُتقدّم إلى تهذيبه ، و هو أصول النحو ، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه ؛ بالنسبة إلى الفقه) [4] ، و قال في موضع آخر : (ورتّبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتّراجم) [5] .

---

1) حتحات ، أمان الدين . الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، سوريا ، دار القلم العربي ؛ ط1، 1427هـ / 2006 م ، ص : 88 .

2) الرازي ، فخر الدين . المحصول في علم الأصول ، تح : طه جابر فياض العلواني ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، د ت ، ج1 ، ص : 203 ، بتصرف .

3) الأنباري . لمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 80 .

4) السيوطي . الاقتراح في أصول النحو ، ص : 05 .

5) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 7-8 .

وكذلك "ابن جني" ؛ فقد قال في "الخصائص" : (وكذلك كُتُبُ "محمد بن الحسن" رحمه الله -صاحب "أبي حنيفة" - إنما ينتزع أصحابنا منها العلل ، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيُجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرِّفق) [1] .

إذن فقد كان علم أصول الفقه أشدّ العلوم الإسلامية أثرا في الدّرس النّحوي منذ نشأته ؛ ومن أوضح مظاهر هذا التأثير ما يأتي [2] :

أولا : العناية البالغة بالنّصوص جمعا واستقصاءً ، والحرص الكامل على سلامتها بما وضعوه لها من حدود زمانية ومكانية ، وضوابط لنقد النّص سندا ومتنا ، ثم الاعتداد بها فيما يضعون من قواعد استشهاداً أو تأويلا وتخريجا .

ثانيا : المصلحة في أصول الفقه غاية تلخصها عبارة : " لا ضرر ولا ضرار " ، و الفائدة في أصول النّحو غاية يمكن أن تلخصها عبارة : " لا خطأ ولا لبس" ، فهما يستمدان من مصدر واحد هو المنهج الإسلامي .

ثالثا : قضية الأصل والفرع التي شغل بها النّحاة منذ المرحلة الأولى للدرس النّحوي وافدة عليهم من أصول الفقه ، فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه ، وكان النّحاة يقفون على جهودهم في الدرس الفقهي ، ويأخذون عنهم ، فالمعروف أنّ "الخليل بن أحمد" كان معاصراً لأبي حنيفة ، وكان يقتبس منه نصوصا فقهية تؤيّد ما يذهب إليه من مسائل النّحو ، وأنّ "سيبويه" عاصر "أبا يوسف" ، و"محمد بن الحسن" صاحبي "أبي حنيفة" .

رابعا : أثر العلّة الأصولية في العلّة النّحوية أظهر من أن ينكر ، فقد وقفت بها عند ما هو واقع من الظواهر اللغوية ؛ لتكون وسيلة لتبرير الحكم النّحوي وقبوله ، وكان لها الفضل في تحديد مسالكها ، وشروط سلامتها ، وأقسامها ، و القوادح فيها .

خامسا : تأثّر النّحاة بالأصوليين في تعريف الأبواب النّحوية وتحديد المصطلحات ؛ إذ كان الهدف منه عند الأصوليين تمييز المعرّف من غيره ؛ مما قد يختلط به أو يشترك معه ، دون قصد إلى تصوير ماهية المعرَّف وحقيقته ، وكذلك كان هدف التعريف عند النّحاة قبل غلبة الفكر المنطقي عليهم .

سادسا : تقسيم الحكم النّحوي إلى واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح و خلاف الأولى ، وجائز على السواء ؛ ليس إلا أثرا من آثار تقسيم الحكم الفقهي كما تحدّد في أصول الفقه .

---

[1]) المرجع نفسه . ج1 ص:163 .

4) نحلة ، محمود أحمد ، أصول النحو العربي ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2004 م ، ص : 15-17 .

سابعا :أ خذ النّحاة عن الأصوليين ما ارتضوه من قواعد وضوابط للترجيح بين الأدلة المتعارضة سواءً أكان تعارض سماع أم تعارض قياس، أم تعارض سماع وقياس .

ثامنا[1]: نقل النّحاة كثيرا من مصطلحات علم أصول الفقه ، خاصة ما يتصل منها بالأصول العامّة وطرق الاستدلال . فقد (ظهر تأثر النّحاة باستدلال الفقهاء قبل "سيبويه" أكثر ما ظهر في القياس و العلّة ، ثمّ تطور أخذهم عن الفقهاء عند "سيبويه" ، و من جاء بعده ، فأخذوا عنهم : الإجماع ، و الاستصحاب ، و مراعاة النظير ، و الاستدلال بالأولى ... و الاستحسان) [2] .

و يُضاف إلى ذلك [3] :

- وجود كثير من أوجه التشابه في "المنهج" عند علماء الأصول و النّحاة .
- اشتغال بعض النّحاة بعلم الأصول ، و اشتغال بعض الأصوليين بعلم النّحو و الانتهاء بالجمع بينهما لإتقان الصّناعة في العلمين .

وبعد هذه المقدمة ؛ فإنّ الذي يهمّنا من هذا كلّه هو بيان تأثر النّحاة بالفقهاء في مسألة الاستحسان ، وتوضيح العلاقة بين الاستحسان النّحوي والاستحسان الفقهي .

لقد عرفنا أن بعض النّحاة استعاروا أبوابا من علم أصول الفقه ، و عرضوا للموضوعات اللّغوية والنّحوية في ضوئها ، وأخذوا بعض العناوين الموجودة عند الفقهاء ، و يأتي على رأس أولئك ؛ "ابن جني" -في "خصائصه"- الذي عقد بابا سمّاه : "باب في الاستحسان"[4] وهو مستعار من مصطلحات أصول الفقه ، و هو – أي الاستحسان - أحد أدلّة الأحكام الشرعية عند الحنفية [5] و المالكية .

وقد مرّ معنا أنّ هناك تعاريف متعدّدة للاستحسان ، نذكر منها : (أن يعدل المجتهد عن أنْ يحكم في المسألة بمثل ما حَكَمَ به في نظائرها ، لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول) [6] . وهذا التعريف هو أبين التّعاريف ، وهو المعوّل عليه عند القائلين بالاستحسان ، من الحنفية والمالكية والشافعية ، فالاستحسان بهذا التّعريف ليس هو استحسان العقل أو النّفس

---

[1]) المرجع السابق : ص : 17 .

1) حتحات ، أمان الدين . الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، ص : 92 . بتصرف .

1) ياقوت ، محمود سليمان . أصول النحو العربي ، المدينة النبوية : دار عباد الرحمان ؛ ط1 ، 1431 هـ/ 2010 م ، ص : 81 .

[4]) ابن جني . الخصائص ، ج 1 ، ص : 133 .

[5]) ياقوت ، محمود سليمان . أصول النحو العربي ، ص : 93 .

[6]) الشنقيطي . مذكرة في أصول الفقه ، : ص 167 .

للشيء ، وإنما هو ترك القاعدة المشهورة إلى حكم آخر ، يجعل الخروج عن القاعدة أقرب إلى الشّرع من القاعدة المطّردة ، فيكون الاعتماد عليه أقوى استدلالاً في المسألة من القياس .

كما يعرّف الاستحسان - في الفقه -أيضا بقولهم : (أن يكون الفرع فيه أضعف في علّة الحكم من الأصل ، أي أنّه أكثر ارتباطا بالحكم من الأصل ، مثل قياس التّفاح على البُر بجامع الطُعم في كل منهما ، ليثبت فيه حرمة التّفاضل كما ثبت في البُر ، ومثل إلحاق النّبيذ بالخمر في تحريم الشّرب وإيجاد الحد) ، ويُسمّى : قياس الأَدْوَن [1] .

و معنى ذلك ؛ أنّ هذا الاستحسان في الفقه يعني : " أن يجتهد الفقيه في إعطاء فرع غير منصوص على حكمه الحكم الذي للأصل المنصوص عليه، لظنه أن العلّة الجامعة بينهما واحدة، رغم أنها علة لا يقبلها غيره من الفقهاء المجتهدين " [2] .

ومن تعاريف الاستحسان التي رفضـها العلماء مـن الفقهاء والأصوليين هو أن المراد به : " ما يستحسنه المجتهد بعقله " [3] .

و منهم من عرفه بأنّه : " دليل ينقدح في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه " [4] .

و مثال الاستحسان في التعريف الأول المقبول عند جمهور من يقول بالاستحسان ، " أنّ القياس يوجب أن يكون الشّهود عدولا في كل قضية معروضة للنظر بين يدي القضاء ، ولكن إذا كان القاضي في بلد لا يوجد فيه عدول ، فإنه يجب أن يقبل شهادة من يوثق بقوله في الجملة ، حتى لا تضيع الأموال والدماء " [5] .

هذا عند الفقهاء ، أما عند النحويين ، فقد ذكره "ابن جني" في "الخصائص" بقوله : (وجماعه أن علته غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف ، من ذلك ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم : الفتوى والبقوى والتقوى والشروى ، ونحو ذلك ، ألا تراهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة ؛ أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة ، وهذه ليست علة معتدة . ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير (حَسَنٍ) : (حِسَانٍ) ، فهذا كجبل وجبال ... " [6] .

---

1) الزحيلي ، وهبة . أصول الفقه الإسلامي ، دمشق : دار الفكر ؛ ط1 ، 1406هـ/ 1986 م ،ج1 ، ص: 102 .
2) الكندي . التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، ص: 111 .
3) الشنقيطي . مذكرة في أصول الفقه ، ص : 167 .
4) المرجع نفسه ، ص : 167 .
5) أبو زهرة ، أصول الفقه ، ص : 263 .
6) ابن جني . الخصائص ، ج 1 ، ص : 133-134 .

نلاحظ هنا النسبة بين الاستحسان في الفقه والنحو . فكلمات مثل : الفتوى والتقوى ، كان المتبادر إلى الذهن أن لا يجري فيها إعلال ، ولكن عارض هذا الأمر الجلي أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة [1] .

و لا شك أن "ابن جني" راعى هذا التشابه بين الموضوعين فسماه استحسانا ؛ قياساً على الاستحسان في الفقه .

إذن يكاد يتفق النّحاة والفقهاء في تعريف الاستحسان ، فقد مرّ معنا أن الاستحسان في النّحو ما هو إلا قياس خفيّ ، وكذلك الأمر عند الفقهاء ؛ يقول "التفتازانيّ" : (اعلم أنّ الذي استقرّ عليه رأي المتأخرين هو أنّ الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق إليه الأفهام) [2] .

و الخلاصة أنّ الجامع بين الاستحسان النّحوي و الاستحسان الفقهي ؛ هي أنّ كلاً منهما يشتمل على علّة خفية لا يتفق عليها كل النّحاة ولا كل الفقهاء ، و" أما الفارق بين الاستحسانين فهو أنّ استحسان النّحاة له نوعان – كما مر – أحدهما : قياس – أو حمل – خفي ، و الثاني : تعليل خفي ، و أما استحسان الفقهاء فليس إلا قياسا خفيا " [3] .

---

[1]) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
[2]) التفتازاني . حاشية شرح مختصر المنتهى الأصولي ، ج3 ، ص : 576 .
[3]) الكندي . التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، ص: 111 .

الفصل الثاني : أثر الاستحسان في إثبات المسائل النحوية والصّرفية

المبحث الأول : المسائل النحوية المثبتة بالاستحسان

المبحث الثاني : المسائل الصّرفية المثبتة بالاستحسان

المبحث الثالث : علاقة الاستحسان بالأصول الأخرى

المبحث الرابع : أسباب الاستحسان (أنواعه)

المبحث الخامس : الاستحسان عند المحدثين وأثره في إثبات المسائل النحوية والصّرفية

المبحث الأول : المسائل النحوية المثبتة بالاستحسان

ضمّت كتب النّحو عددا معتبرا من المسائل النحوية ؛ منها ما نصَّ النحاة على أنّ دليلها الاستحسان صراحة ، ومنها ما لمَّحوا فيه إلى ذلك ؛ حيث يرجع دليلها عند تدقيق النظر إلى الاستحسان ، وقد جمع هذا البحث عددا لا بأس به ؛ منها :

1 - دخل الإعراب الكلام استحسانا :

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الإعراب إنما دخل الكلام للتفريق بين المعاني كالفاعلية و المفعولية ، و الإضافة ونحو ذلك[1]، وخالفهم في ذلك الإمام "قطرب" (ت 206هـ) فقال: " دخل الإعراب الكلام استحسانا " [2] ، وذلك : " لأنَّ المتكلم يصل بعض كلامه ببعض ، وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلْفَةٌ ، فحُرِّك تسهيلا على المتكلم ، ولو كان الإعراب لحاجة الفصل وللفرق ، لاستُغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، و لَكَان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني ، وليس كذلك " [3].

وقال "الزجاجي" شارحا كلام قطرب :" لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني ، وللفرق بين بعضها وبعض ، لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيدا أخوك ، ولعلّ زيدا أخوك ، وكأنّ زيدا أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائما ، وما زيد قائمٌ . اختلف إعرابه واتفق معناه ...فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لَوَجب أن يكون لكل إعراب معنى يدل عليه لا يزول إلا بزواله ...وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا ؛ لَكَان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام..." [4].

وقد وافق "قطربا" من المعاصرين الدكتور "إبراهيم أنيس" ؛ حيث يقول : "لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل

---

[1]) الزجاجي . الإيضاح في علل النحو ، ص : 70 .

[2]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 55 .

[3]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 56 .

[4]) الزجاجي . الإيضاح في علل النحو ، ص : 70 .

لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض" [1].

وقال في موضع آخر : "نحن إذن نرجح أنّ تحريك أواخر كل الكلمات ؛ لم يكن في أصل نشأته إلاّ صورةً للتخلص من التقاء الساكنين" [2] ، وقريب منه أيضا رأي الدّكتور "إبراهيم مصطفى" ؛ حيث يوافق الجمهور في أنّ الحركات بعضها عَلَمٌ على معنى إعرابي ؛ فالضمة علَمُ الإسناد والكسرة عَلَمُ الإضافة ، لكنّه يرى : " أنّ الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة"[3] .

فتلخّص مما سبق أنّ الإعراب–على مذهب قطرب- إنّما دخل الكلام استحسانا واتساعا واستخفافا .

2 - إعراب الفعل المضارع لشبهه بالاسم :

أجمع النحاة على أنّ الأفعال المضارعة معربة ؛ ثم اختلفوا في علة إعرابها ، فذهب الكوفيون إلى أنّها إنّما أُعربت ، لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، وذهب البصريون إلى أنّها إنّما أُعربت لشبهها بالاسم [4] . وقال "العكبري" : " أمّا إعراب الفعل المضارع ففيه جوابان :

أحدهما : أنّ إعرابه يفرق بين المعاني أيضا ...
والثاني : أنّ إعراب الفعل استحسان ، لشبهه بالأسماء ، على ما ذكرناه هناك "[5]. فوافق البصريين ، لكنه سَمَّى علتهم استحسانا .

3 - حمل المنصوب على المجرور في جمع المؤنّث السالم استحسانا :

قال "الأنباري" :" فإن قيل : فلِمَ حُمِل النصب على الجر في هذا الجمع ؟ قيل : لأنّه لمّا وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل ،وجب

---

[2]) أنيس ، إبراهيم . من أسرار اللغة ؛ القاهرة : المطبعة الأنجلومصرية ، ط6 ، 1978 م ، ص : 237 .
[2]) المرجع نفسه ، ص : 254 .
[4]) مصطفى ، إبراهيم . إحياء النحو ، القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، ط2 ، 1413 هـ/1992 م ، ص : 50 .
[4]) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ج2 ، ص : 446 . بتصرف .
[2]) العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، ص : 74 .

أيضا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع ، حملا للفرع على الأصل..." [1] .

وقال "العكبري" [2] : "وإنَّما حُمِل المنصوب هنا على المجرور لوجهين أحدُهما : أنَّه جمع تصحيح فَحُمِلَ النصب فيه على الجرَّ كجمع المذكَّر لأنَّ المؤنَّث فرع على المذكَّر ، والفروع تُحْمَلُ على الأصول فلو جعل النصب أصلا لكان الفرع أوسع من أصله ، وهذا استحسان من العرب لا أنَّ النصب متعذَّر" .

4 - **رفع المثنى بالألف ؛ استحسانا :**

قال "العكبري" في "اللباب" :"وأمّا الألف فجُعلت في التثنية لأربعة أوجه :

أحدها : أنّ الجمع خُصّ بالواو والياء لمعنى يقتضيه ، فلم يبق للألف غير التثنية .

والثاني : أنّ الألف أخف من أختيها ، والتثنية أكثر من الجمع لدخولها في كل اسم ، وجَعْلُ الأخف للأكثر هو الأصل .

والثالث : أنّ الألف أسبق من أختيها في المخرج ، والتثنية أسبق من الجمع ، فجُعل الأسبق للأسبق .

والرابع : أنّ الألف جُعلت ضميرا لاثنين في نحو "قاما" ، فكذلك تكون في الأسماء" [3] .

وقال "الأنباري" : " إنّما خصوا التثنية بالألف ، والجمع بالواو لأنّ التثنية أكثر من الجمع ، لأنّها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل ، وعلى الحيوان ، وعلى غير الحيوان من الجمادات ، و النباتات ، بخلاف الجمع السالم ؛ فإنّه في الأصل لأولي العلم خاصة ، فلمّا كانت التثنية أكثر والجمع أقل ، جعلوا الأخف ؛ وهو الألف للأكثر ، والأثقل وهو الواو للأقل ، ليُعادلوا بين التثنية والجمع ؛ وإنّما أشركوا بينهما في النصب والجر ، لأنّ التثنية والجمع لهما ستة أحوال ، وليس إلا ثلاثة أحرف ؛ فوقعت الشركة ضرورةً " [4] .

---

[1]) الأنباري ، أبو البركات . أسرار العربية ، تح : محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي ، د ت ، ص : 62 .

[2]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 117 .

[3]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 99-100 .

[4]) الأنباري . أسرار العربية ، ص : 49 .

وهذا الذي ذكراه مخالف للقياس ؛ فإنّ القياس يقتضي أن يكون رفع المثنى بالواو لأن الضمة -وهي علامة الرفع في المفرد- من الواو . وهذه حقيقة الاستحسان ؛ لأنّهم تركوا القياس وأخذوا بما هو أرفق للموضوع وأقوى أثرا . وقد نصّ الدكتور "فخر الدين قباوة" على ذلك فقال : " ومن الاستحسان أنّ المثنّى لو سار على القياس لَكَانَ رفعُه بالواو ، ولكنّه رُفع بالألف لئلّا يلتبس بجمع المذكر السالم " [1] .

5 - فتح ما قبل الياء في الجر والنصب في المثنى استحسانا :

قال "العكبري" : "وإنّما فُتح ما قبل ياء التثنية ، وكُسر في الجمع لأربعة أوجه :

أحدها : أنّ الفتحة أخفّ والتثنية أكثر ؛ فجُعِل الأخف للأكثر تعديلا .
الثاني : أنّ الألف لمّا اختصت بالتثنية ، ولم يكن ما قبلها إلا مفتوحا حُمل النصب والجر عليه طرداً للباب ، ولم يكن ذلك في الجمع .
والثالث : أنّ نون التثنية مكسورة ، فكان فتح ما قبل الياء تعديلاً .
الرابع : أنّ حرف التثنية يدل على معنى في الكلمة ، ففُتِحَ ما قبله كحرف التأنيث " [2] .

وهذا -لا شكّ- استحسان كالذي قبله ؛ لأنه معارض للقياس الجلي ، فإنّ القياس يقتضي أن يكون ما قبل الياء مكسورا ، لمناسبتها له .

6 - إلحاق نون التوكيد باسم الفاعل استحسانا :

قال "ابن جني" : " ومن ذلك –يعني الاستحسان- أيضا قول الشاعر:

أرأيتَ إنْ جئتُ به أُملُودا مُرَجَّلا ويلبس البُرودا
أَقَائلنَّ أحضروا الشهودا [3]

---

[1]) قباوة ، فخر الدين . تحليل النص النحوي ، ص :97 .

[2]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 102 .

[3]) رؤبة ، ابن العجاج . ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى به: وليم بن الورد البروسي ، الكويت : دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، د ت ، ص : 173 . ونسبه في الخزانة لرجل من هذيل . يُنظر : البغدادي . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ج11 ، ص : 421 .

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيها له بالفعل المضارع ، فهذا إذَنْ استحسان ، لا عن قوّة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقائمُنّ يا زيدون ، ولا أمُنطلقُنَّ يا رجال ، إنّما تقوله بحيث سمعتَه ، وتعتذر له ، وتنسبُه إلى أنّه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة به " [1] .

وقال في " سر صناعة الإعراب" بعد أن ذكر البيت السابق : " يريد : أقائلون ؛ فأجراه مجرى أتقولون " [2] .

قال "البغدادي" :" قوله : أقائلُنّ جمع ، وأصلُه أقائلون كما ورد به الرِّواية ، وصرّح به "ابن جني" . ويلزم أن تكون لامه مضمومة ؛ فلمّا أكّد وصار : أقائلونَنَّ حُذفت نون الجمع لتوالي الأمثال ، وحُذفت الواو أيضا لاجتماعها ساكنة مع نون التأكيد ، وبقيت الضمّة دليلا عليها . ولا يجوز أن يكون أصلُهُ : أقائلُنْ إنّا ، لأنّه مقام الخطاب لا مقام التكلّم " [3] . وقال "ابن هشام" إنّ لحاقها باسم الفاعل :"ضرورة سوّغها شبه الوصف بالفعل" [4] .

ومن أمثلة ذلك في شعر العرب أيضا ؛ قول الشاعر [5] :

يا ليت شعري عنكمُ حنيفاَ أشاهرُنَّ بعدنا السيوفا

7 - إلحاق نون التوكيد بالفعل الماضي استحسانا :

من ذلك قول الشاعر [6] :

دامَنَّ سعدك إن رحمت متيما لولاكِ لم يك للصبابة جانحا

ومنه أيضا قول النبي صلَّى الله عليه وسلّم ؛ كما في الحديث : " فإمّا أدركنَّ واحد منكم الدجّال " [7] .

---

[1]) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 136 .

[2]) ابن جني ، أبو الفتح . سر صناعة الإعراب ، تح : محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي ، د ت ، ص : 447 .

[3]) البغدادي . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، ج11 ، ص : 422 .

[4]) ابن هشام ، جمال الدين . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تع : علي عاشور الجنوبي ؛ بيروت : دار إحياء التراث، ط2 ، 1428 هـ/2008 م ، ج2 ، ص : 05 .

[5]) رؤبة . ديوان رؤبة بن العجاج ، ص : 178 .

[6]) البيت بلا نسبة ، ينظر : المرادي ، الحسن بن قاسم . الجنى الداني في حروف المعاني ، تح : فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1413 هـ/ 1992 م ، ص : 143 . و: ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ، ص : 05 ، وغيرهما .

[7]) ابن حنبل ، أحمد . مسند الإمام أحمد ، جدّة : دار مكنز الجزيرة (دار المنهاج) ، د ت ، ج10 ، ص : 5567 .

قال "المرادي" : "والذي سوّغ ذلك أنّ الفعل فيهما مستقبل المعنى ، لأنّه في البيت دعاء وفي الحديث شرط" [1] .

أمّا "ابن هشام" ؛ فقال : "ولا يؤكّد بهما [2] الماضي مطلقا ، و شذّ قوله :... – فذكر البيت السابق ؛ ثمّ قال -: والذي سهّله أنّه بمعنى اِفْعَلْ" [3] ، فكأنّه وافق "المرادي" ؛ إلاّ أنّه سمّاه ضرورة .

8 - ما خرج تنبيها على أصل بابه :

مرّ معنا في الفصل الأوّل قول ابن جني أنّ من الاستحسان : " ما يخرج تنبيها على أصل بابه ؛ نحو استحوذ ، وأَغْيَلَتِ المرأة ، و: صددتَ فأَطْوَلْتَ الصدود..." [4] [4] ، وقد مثّل "ابن جني" لهذا النوع من الاستحسان بمسائل جلّها صرفية ؛ سنشير إليها في المبحث الموالي .

ولم تخل كتب النحو من المسائل النحوية التي يمكن إدراجها تحت هذا النوع من الاستحسان ؛ منها :

- **الجرّ بـ "لعل" تنبيها على الأصل :**

قال "المرادي" : "وقد جروا بـ"لعلّ" في لغة عقيل ؛ منبهةً على الأصل" [5] [5] ؛ وقوله : مَنْبَهَةً على الأصل ؛ لأن "لعلّ" مما يختص بالاسم ، والذي يختص بالاسم حَقُّهُ أن يَجُرَّ لأنّ الجرّ من خصائص الأسماء . ولذلك قال في موضع آخر : " وإنّما خرجت "إنّ وأخواتها" عن هذا الأصل فعملت النصب والرّفع ؛ لشبهها بالفعل...وروى الجرّ بها عن العرب : أبو زيد ، والفراء ، والأخفش ، وغيرهم من الأئمة" [6] .

ومن شواهد الجر بـ "لعل" في لغة العرب قول الشاعر [7] :

---

[1]) المرادي . الجنى الداني في حروف المعاني ، ص : 143 .
[2]) أي نونا التوكيد ؛ الخفيفة والثقيلة .
[3]) ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ، ص : 05 .
[4]) ابن جني . الخصائص ، ج 1 ، ص : 143 .
[5]) المرادي . الجنى الداني ، ص : 26 .
[6]) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
[7]) البيت بلا نسبة في : الجنى الداني ، ص : 584 . وشرح ابن عقيل ، ج3 ، ص : 04 . والخزانة ، ج4 ، ص : 368 . وغيرها .

لعلّ اللهِ فضّلكم علينا بشيء أنّ أمّكم شريمُ

وقول الآخر [1] :

فقلت : ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً
لعلّ أبِـي المغـوار منك قريبُ

وقول الآخر [2] :

علَّ صروفِ الدهر ، أو دولانها يُدلننا اللّمّة من لمّاتها
فتستريح النفس من زفراتها

وقول الآخر [3] :

لعلّ اللهِ يمكنني عليها جهارا من زهير أو أسيد

والجر هنا استحسان منهم ، وتنبيه على أنّ "لعل" حقّها وأصل بابها أن تجر الاسم بعدها لاختصاصها بالدخول عليه ، وتأوّل بعضهم ذلك ، فزعم أنّ لعلّ هنا زائدة ، وأنّ الاسم بعدها مبتدأ ؛ قال "ابن هشام" :"واعلم أنّ مجرور "لعل" في موضع رفع على الابتداء لتنزيل "لعل" منزلة الجار الزائد ، نحو :"بحسبك درهم" بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل" [4] . وكذا "ابن عقيل" في شرح الألفية [5] . وردّ ذلك "المراداي" فقال أنّه : "تأويل ضعيف وبعيد... ، ثمّ قال : وإذا صحّت الرواية بنقل الأئمة ؛ فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد" [6] .

- **تسكين لام الأمر تنبيها على أصل بابها بعد الواو والفاء و "ثم" :**

في مثل قوله تعالى: ﴿ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي ﴾[7] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ ﴾[1] على قراءة الكوفيين .

---

[1]) البيت لكعب بن سعد الغنوي : شرح ابن عقيل ، ج3 ، ص :04 . والمغني ، ج1 ، ص : 248 . والجنى الداني، ص : 584 . وغيرها .

[2]) انظر : الخصائص ، ج1 ، ص : 316 . والجنى الداني، ص : 583 . والمغني ، ج1 ، ص : 135 . وغيرها .

[3]) البيت لخالد بن جعفر كما في : الخزانة ، ج4 ، ص : 370 . و غيرها .

[4]) ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1 ، ص: 248 .

[5]) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : دار الطلائع ، 2009 م ، ج3 ، ص : 05 .

[6]) المرادي . الجنى الداني، ص : 586 .

[7]) سورة البقرة : الآية : 186 .

قال "المُرَادايّ" [2] : " واختُلف في وجه تسكين هذه اللام ، بعد هذه الأحرف ؛ فقال الأكثرون : إنه من باب الحمل على عين "فَعِلَ" إجراءً للمنفصل مجرى المتصل .

وقال ابن مالك [3] : بل هو رجوع إلى الأصل ، لأن لِلاَم الطلب الأصالةُ في السكون ، من وجهين :

أحدهما مشترك : وهو كون السكون مقدّما على الحركة ؛ إذ هي زيادة والأصل عدمها .

والثاني خاص : وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها ، كما فُعِل بباء الجر ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكُسرت . فإذا دخل حرف العطف رُجِع إلى السكون ليُؤمن دوام تفويت الأصل ... ، وليس حملا على عين "فَعِلَ"، لأن مثله لا يكاد يوجد إلا في ضرورة " [4] .

- **استغناؤهم بـ "يجِد" عن "يوجُد" تنبيها على الأصل :**

وذلك ما ذكره سيبويه في "الكتاب"، قال : "وقالوا : وجَدَ يَجُدُ ، ولم يقولوا في يفعُلُ ؛ يوجُدُ ، وهو القياس ، ليُعلموا أنّ أصله يَجِدُ " [5] .

9 ـ صرف الممنوع من الصرف إذا كان ساكن الوسط و اجتمعت فيه "العلمية والتأنيث" أو "العلمية والعجمة" :

فمثال الأول :"قدْر ،وعَنْز ، ودعد ، وجُمْل ، ونُعْم ،وهند"[6] ،ومثال الثاني : "نوح" و "هود" و "لوط" . قال "السيوطيّ" : "ومنه ـأي من الاستحسانـ : ما ذكره صاحب "البديع" [7] ؛ قال : إذا اجتمع التعريف العلمي ، والتأنيث السماعي ، أو العُجمة ، في الثّلاثيّ ساكن الوسط ؛ كـ "هند" و "نوح" ، فالقياس منع الصرف ، والاستحسان الصّرف لخفته" [8] .

---

[1]) سورة الحج ، الآية : 15 .
[2]) المرادي . الجنى الداني ، ص : 112 .
[3]) ابن مالك ، محمد بن عبد الله . شرح التسهيل ، تح : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ؛ الجيزة (مصر) : دار هجر ، ط 1 ، 1410 هـ/1990 م ، ج4 ، ص : 58 .
[4]) المرادي . الجنى الدّاني ، ص : 112 .
[5]) سيبويه . الكتاب ، ج 4 ، ص : 341 .
[6]) المرجع نفسه ، ج3 ، ص : 241 .
[7]) قال السيوطي : هو محمد بن مسعود الغزني ، وقال ابن هشام هو ابن الذكي ...
[8]) السيوطي . الاقتراح في أصول النحو ، ص : 393 .

وقال "سيبويه" : "وأمّا نوح ، وهود ، ولوط ، فتنصرف على كل حال لخفتها " [1] . وقال "الشاوي" :"ومنه : صرف هند مع وجود علة المنع" [2] .

وقال "ابن علاّن" بعد أن ذكر كلام صاحب البديع -السابق- :"فالقياس منع الصرف لوجود مقتضيه في العلتين ، والاستحسان الصرف لخفته ؛ فعلة الصرف الاستحسان مع قيام علة المنع ، والخفة علة الاستحسان " [3] . ثمّ قال منبها : "ظاهر كلامه تساوي العلم ذي التأنيث ، وذي العجمة في استحسان الصّرف ؛ وليس كذلك ، بل المستحسن منع صرف ذي التأنيث .

قال "ابن مالك" رحمه الله تعالى في الخلاصة :

وجهان في العادم تذكيرا سبق وعُجْمةٌ كهندَ والمنع أحق [4]

أمّا الأعجمي فقيل : إنّه منصرف لإلغاء العجمة ، وقيل : ذو وجهين ، إلاّ أنّ الصرف أرجحُ ، لضعف العجمة عن التأنيث" [5] . وقال سيبويه : "وترك الصرف أجود" [6] [6] .

وقال "ابن عقيل" في شرحه على ألفية ابن مالك :"...فإن لم يكن كذلك ، بأن كان ساكن الوسط ، وليس أعجميا ، ولا منقولا من مذكر ففيه وجهان : المنع ، والصرف ، والمنع أولى ؛ فتقول : "هذه هندُ ، ورأيت هندَ ، ومررت بهندَ" [7] . وقد وقد ورد بالوجهين قول جرير [8] :

لم تتلفّعْ بفضل مئزرها دعْدٌ ، ولم تُسْقَ دعْدُ في العلب

فقد صرف "دعد" في أول عجز البيت ، ثمّ منع صرفه بعد ذلك [9] .

10 - جمع "أرض" على "أرَضون" :

[1]) سيبويه . الكتاب ، ج3 ، ص : 235 .
[2]) الشاوي ، يحيى بن محمد . ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، تح : عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي ؛ بغداد : دار الأنبار للطباعة والنشر ، ط1 ، 1411هـ/1990 م ، ص : 103 .
[3]) ابن علان . داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو ، ص : 405 .
[4]) ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، القاهرة : دار المستقبل ؛ ط1 ، 1425 هـ /2005 م ، ص : 109 .
[5]) ابن علان . داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو ، ص : 405-406 .
[6]) سيبويه . الكتاب ، ج3 ، ص : 240 .
[7]) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج3 ، ص : 243 .
[8]) جرير ، ابن عطية الكلبي . ديوان جرير ، تح : نعمان محمد أمين طه ، القاهرة : دار المعارف ؛ ط3 ، 1986 م ، ص : 1021 .
[9]) عبد الحميد ، محمد محي الدين ، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، القاهرة : دار الطلائع ، 2009 م ، ج3 ، ص : 243 .

قال "الأنباري" : " إنّما جمعت "أرض" بالواو والنون ؛ فـقيل : "أرَضون" عوضا من حذف تاء التأنيث ؛ لأنّ الأصل أن يُقال في "أرض" : "أرضة" ، فلمّا حُذفت التاء جُمعت بالواو والنون عوضا عن تاء التأنيث المحذوفة . وهذه العلة غير مطردة لأنّها تنتقض بـ "شمس ، ودار ، وقدر" ؛ فإنّ الأصل : "شمسة ، ودارة ، وقدرة" ، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون ، فلا يُقال : "شمسون ، ولا دارون ، ولا قِدرون" [1] .

وقال في "أسرار العربية" : "فإذا قيل : فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض "أرضون" ، وفي جمع سنة "سنون" ، قيل : لأنّ الأصل في أرض "أرضة" بدليل قولهم في التصغير : أُريضة ، وكان القياس أن تجمع بالألف والتاء ، إلا أنّهم لما حذفوا التاء من أرض جمعوه بالواو والنون تعويضا عن حذف التاء ، وتخصيصا له بشيء لا يكون في سائر أخواته . وكذلك الأصل في سنة "سنوة" بدليل قولهم في الجمع سنوات ، و"سنهة" على قول بعضهم إلا أنهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضا من حذف اللام ، وتخصيصا له بشيء لا يكون في الأمر التام ، وهذا التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب ، لأنّهم لا يقولون في جمع شمس "شمسون" ولا في جمع غدٍ "غدون" ، فلهذا لمّا كان هذا الجمع في "أرض" و "سنة" على خلاف الأصل ، أُدخل فيه ضرب من التكثير ، وفتحت الراء من "أرَضون" ، وكُسرت السين من "سنون" إشعارا بأنّه جُمع جَمع سلامة على خلاف الأصل ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى" [2] .

قال :"ابن علاّن" شارحا كلام الأنباري : "إنّما جمعت أرض بالواو والنون مع أنّها ليست علم مذكّر ولا صفته فقيل : "أرَضون" عوضا عن تاء التأنيث المحذوفة من لفظه ...وهذه العلّة لجمعها بما ذُكر غير مطّردة لأنّها تنتقض بـ : "شمس" و"دار" و"قدر" –بكسر فسكون- الطنجرة ؛ من كل مؤنث معنوي لم يُجمع كذلك ، مع حذف التاء من لفظه" [3] .

وقال "العكبري" : "وأمّا "أرَضون" فجمعوها جمع السلامة جبرا لما دخلها من حذف تاء التأنيث الراجعة في التصغير ، وفتحوا الرّاء لوجهين :

أحدهما : التنبيه على مخالفة الأصل .

---

[1]) الأنباري . لُمع الأدلة في أصول النحو ، ص : 133 .

[2]) الأنباري . أسرار العربية ، ص : 85-59 .

[3]) ابن علان . داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو ، ص : 406 .

والثاني : أنّها الفتحة التي تستحقها في جمعها الأصلي ، وهو "أرَضات" ، وهذه علة استحسانية لا موجبة ، فعند ذلك لا تنتقض بـ "شمس" و "قدر" ونحوهما"[1] .

المبحث الثاني : المسائل الصرفية المثبتة بالاستحسان

بعد أن حاولت أن أجمع في المبحث السابق بعض المسائل التي استدل لها النحاة بالاستحسان ، سأحاول في هذا المبحث أن أجمع المسائل الصرفية التي استدل لها النحاة بهذا الدليل ، وليس المقصود تتبع جميع المسائل ، وإنّما جمع ما تيسر منها ؛ قصد بيان مدى أثر الاستحسان -باعتباره دليلا من الأدلة المعتبرة عند بعض النحويين- في إثبات المسائل والقواعد الصرفية .

وقد احتوت المؤلفات النّحوية على عدد لا بأس به من المسائل الصّرفية التي دليلها الاستحسان ؛ حيث يعتبر "ابن جني" من أكثر النحويين الذين وظّفوا الاستحسان في الاستدلال للمسائل الصرفية –وإن كان صرّح بأنّ علته ضعيفة غير مستحكمة [2]- ، ومن هذه المسائل ما يأتي :

1 - ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة :

والقياس ترك الأثقل إلى الأخف ؛ على عادة العرب في جنوحها واستراحها إلى الاستخفاف ؛ وهو الأصل في الإعلال . وذلك في الحالات الآتية :

- **قلب الياء واوا :**

قال "ابن جني" : "من ذلك : تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك . ألا ترى أنّهم قلبوا الياء ههنا واوا من غير استحكام علّة أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة ، وهذه ليست علّة معتدّة ، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم في تكسير:"حَسَنٍ" ؛ "حِسان" ، فهذا كجبل وجبال.... ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه ، إلا أنّ جميع ذلك إنّما هو استحسان لا عن ضرورة علّة" [3] .

---

[1]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 114 .

[2]) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص : 133 .

[3]) ابن جني . الخصائص ، ج 1 ، ص : 133 -134 .

وقال في موضع آخر :"ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عامّ الحال ، ثمّ مع هذا فقد مَلُّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج أكثر من الانتقال من حال إلى حال ؛ فإنّ المحبوب إذا كثُر مُلُّ .... وذلك الموضع الذي قلبت فيه الياء واواً على ما ذكرنا: لام فَعلى إذا كانت اسما من نحو: الفتوى ،والرّعوى[1] ،والثّنوى[2]،والبقوى[3] ، والتقوى ، والشروى[4] ، والعوَّى.... ؛ وعلى ذلك أو قريب منه قالوا : عوى الكلب "عوّة" ، وقالوا : الفُتُوّة ، وهو من الياء ، وكذلك النُّدُوَّة . وقالوا : "هذا أمر مَمْضُوٌّ عليه" ؛ وهي المُضواء[5] ؛ وإنّما هي من مضيت لا غير . وقد جاء عنهم : رجلٌ مَهُوبٌ ، وبُرٌّ مَكُولٌ ، ورجل مَسُورٌ[6] به . فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ، لأنّه يعتقد أنّ المحذوف من هذا ونحوه ؛ إنّما هو واو مفعول لا عينه ،وأنسه بذلك قولهم: قد هُوب ، وسُور به ، وكول"[7] .

وقال "الرضيّ الأستراباديّ" : "الواوي الناقص إن كان على فَعلى –بفتح الفاء- لا تقلب واوه ياءً لا في الاسم كالدعوى والفتوى ، ولا في الصفة نحو : شَهْوَى مؤنّث شهوان ، لاعتدال أوّل الكلمة وآخرها بالفتحة والواو ، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين . وأمّا اليائي منه فقُصد فيه التعديل أوّلا فعُدِّل الاسم الذي هو أسبق من الصفة ؛ بقلب يائه واوا ، فلمّا وُصِلَ إلى الصفة خُلِّيت بلا قلب ؛ للفرق " [8] . أي بينها وبين الاسم كما مرّ ، وسواء كان القلب للتعديل بين أوّل الكلمة وآخرها ، أم للفرق بين الاسم والصفة ، أم لمجرد الانتقال من حال إلى حال ؛ فإنّ هذا –ولا شك- استحسان لضعف علته وعدم اطرادها ، والله أعلم .

- **قلب الواو ياءً :**

قال "ابن جني" : " ومن ذلك قولهم : صبية وصبيان ؛ قلبت الياء من صبوان وصبوة في التقدير –لأنّه من صبوت- لانكسار الصاد قبلها ، وضعف الباء أن تعتد حاجزا ؛ لسكونها . وقد ذكرنا ذلك . فلمّا أُلِف هذا واستمر تدرّجوا منه إلى أن أقرّوا قلب الواو ياءً بحاله وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صبيان وصبية ، وقد

[1]) الرّعوي : بمعنى المراعاة والحفظ . انظر : هامش الخصائص ، ج1 ، ص : 87 .
[2]) الثّنوى : اسم من الاستثناء . انظر : هامش الخصائص ، ج1 ، ص : 87 .
[3]) البقوى : اسم بمعنى الإبقاء . انظر : هامش الخصائص ، ج1 ، ص : 87 .
[4]) الشّروى : المثل . انظر : هامش الخصائص ، ج1 ، ص : 87 .
[5]) المُضْواء : بضم الميم ؛ القدم . انظر : هامش الخصائص ، ج1 ، ص : 87 .
[6]) رجل مسور به ، و كذا طريق مسور فيه . وهما من السير . انظر : هامش الخصائص ، ج1، ص : 87 .
[7]) ابن جني . الخصائص ، ج 1 ، ص : 87 .
[8]) الأستراباديّ . شرح شافية ابن الحاجب ، ج 3 ، ص : 177-178 .

كان يجب –لمّا زالت الكسرة- أن تعود الواو ياء إلى أصلها ، لكنهك أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنّها كانت أصلا . وحسن ذلك لهم شيءٌ آخر ، وهو أنّ القلب في صبية وصبيان إنّما كان استحسانا وإيثارا ؛ لا عن وجوب علة ؛ ولا قوة قياس.... ، ومن ذلك قولهم : أبيض لِياح ، وهو من الواو ، لأنّه ببياضه ؛ ما يلوح للناظر ، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوة علّة ، إنّما هو للجنوح إلى خفّة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس ؛ ألا ترى أنّ هذا الضرب من الأسماء التي ليست جمعا ؛ كرياض ، وحياض ، ولا مصدرا جاريا على فعل معتل ؛ كقيام وصيام ، إنّما يأتي مصححا ؛ نحو : خوانٍ ، وصوانٍ ....

وقريب من ذلك قول الشاعر [1] :

ولقد رأيتكَ بالقوادم مرّة وعليَّ من سَدَفِ العشِيِّ رَياح

قياسه رَوَاح لأنّه فَعال من راح يروح ، لكنّه لمّا كثُر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة ياءً ؛ نحو: ريح ورياح ، ومريح ومستريح ، وكانت الياء أيضا عليهم أخف ، وإليهم أحبَّ ، تدرّجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رَياح ، وإن زالت الكسرة التي كانت قبلها في تلك الأماكن " [2] .

وقال في موضع آخر :"ومن الاستحسان : صِبية ، وقِنية ، وعِذيٌ ، وبِلْيُ سفر ، وناقة عِلْيَان ، ودَبَّةٌ مِهْيار ، فهذا كلُّه استحسان لا عن استحكام علّة " [3] .

وقال أيضا : " ومن الاستحسان قولهم : رجل غَديان ، وعَشيان ، وقياسه : غدوان وعشوان ؛ لأنّهما من غدوت وعشوت ، أنشدنا أبو علي [4] :

بات ابنُ أسماءَ يعشوه ويصبَحهُ من هجمةٍ كأشاءِ النّحل دُرّارُ

ومثله أيضا : دامت السماء تديم دَيْمًا ، لاجتماع العرب طُرّاً على الدّوام ، وهو (أدوم من كذا) " [5] .

2 - ما خرج تنبيها على أصل بابه :

---

[1]) البيت بلا نسبة ، وهو في : اللسان ، مج 3 ، ص : 1769 .
[2]) ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص : 349-350 .
[3]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 137 .
[4]) البيت لقرط بن التوأم اليشكري ، ينظر : ابن السكيت . إصلاح المنطق ، تح : أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، بيروت : دار المعارف ، د ت ، ص : 198 .
[5]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 143 .

"نحو : استحوذ ، وأغيلت المرأة ، و :

صددتَ فأطولتَ الصدودَ [1]

وقالوا : هذا شراب مَبْوَلَةٌ ، وهو مَطيبَةٌ للنفس ، وقالوا :

فإنّه أهلٌ لأن يؤكرما

ونظائره كثيرة ، غير أنّ ذلك يخرج ليُعلم أنّ أصل استقام استقوم ،وأصل مَقَامَة مَقْوَمَة ، وأصل يُحسِن يُؤحسِنُ ، ولا يُقاس هذا ، ولا ما قبله ؛ لأنّه لم تستحكم علّته ، وإنّما خرج تنبيها وتصرفا واتساعاً " [2] .

وقال "الرضي" :"...وشذّ أعول [3] ، وأغيلت المرأة ، واستحوذ ، وأجود ، وأطول ، واستروح : أي شمّ الريح ، وأطيب ، وأخيلت السماء ، وأغيمت" [4] .

فهذا كلُّه بالألف ، لكنَّه أُعلَّ تنبيها على أصله .

- ومن أمثلته أيضا ؛ فتح راء "أرَضون" ، قال "العكبري" : " وأمّا "أرَضون" فجمعوها جمع السّلامة جبراً لما دخلها من حذف تاء التأنيث الراجعة في التصغير ، وفتحوا الرّاء لوجهين :

أحدهما : التنبيه على مخالفة الأصل .

والثاني : أنّها الفتحة التي تستحقها في جمعها الأصلي ، وهو "أرَضات" ، وهذه علة استحسانية لا موجبة ، فعند ذلك لا تنتقض بـ "شمس" و "قدر" ونحوهما " [5] .

- **تعدية ما حقه اللُّزوم :**

ومن أمثلته قولهم :"صُغت الخاتم و حُكت الثوب" ، ونحو ذلك . قال "ابن جني" : "...فلولا أنّ أصل هذا فعَلت –بفتح العين- لما جاز أن تعمل فعُلتُ ..." [6] .

3 - بقاء الحكم مع زوال العلّة استرواحا إلى خفّة ذلك الحكم ، وأنسا به ، ودلالة على تقبل الموضع له [7] :

وذلك في مسائل ؛ منها :

---

[1]) سبق تخريجه في الفصل الأول ، انظر : ص : 09 .
[2]) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 143-144 .
[3]) أعول الرجل والمرأة ؛ وأعيلا ؛ إذا كثر عيالهما .
[4]) الأستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص : 96 .
[5]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 114 .
[6]) ابن جني . الخصائص ، ج 2 ، ص : 352 .
[7]) السبيهين . اعتراض النحويين للدليل العقلي ، ص : 107 .

- انقلاب فاء "ميثاق" للكسرة قبلها ياءً ، كما انقلبت في "ميزان" و "ميعاد" ، فجمعه الشاعر في قوله :

حميً لا يُحَلُّ الدهرَ إلاّ بإذننا ولا نسأل الأقوام عقد المياثق

على مياثق ، فأبقاها ياءً رغم زوال الكسرة ، وتركهم الياء على حالها ربّما أوهم أنّ انقلاب هذه الواو ياءً ليس للكسرة قبلها ، بل هو لأمر آخر غيرها ، إذ لو كان لها لوجب زواله مع زوالها " [1] .

- ومثله أيضا قول الشاعر [2] :

عداني أن أزورك أمَّ عمرٍو دياوين تُشقّق بالمداد

فلو أنّ ياء ديوان إنّما قلبت عن واو دِوّان للكسرة قبلها لَعادت عند زوالها [3] .

وإنّما "أُقرَّ حكمه مع زوال الكسرة عنه ؛ اعتذارا في ذلك بأنّ الأوّل لم يكن عن وجوب فيُزال عنه لزوال ما دعا إليه ، وإنّما كان استحسانا ، فليكن مع زوال الكسر أيضا استحسانا " [4] .

- قلب ألف "باز" همزة في لغة من قال :"بأز" : فلو كانت قلبت همزة لأنّها جاورت الفتحة فصارت الحركة كأنّها فيها ، فانقلبت همزة ، كما انقلبت لمّا حُرِّكت في نحو : شأبّة و دأبّة ، لكان ينبغي أن تزول الهمزة عند زوال الألف في قولهم : بئزان ؛ فقد حُكيت أيضا بالهمز" [5] .
- قول الرّاجز [6] :

لما رأى أن لا دَعَهْ و لا شِبَعْ مال إلى أرطاة حِقْفٍ فالْطَجَعْ

وهو "افتعل" من الضجعة ، وأصله : فاضتجع ؛ فأبدلت التاء طاءً ، لوقوع الضاد قبلها ، فصارت : فاضطجع ، ثمّ أبدل الضاد لاماً ، وكان سبيله –إذ أزال- جَرْس الضاد أن تصحّ التاء ، فيُقال : فالتجع ؛ كما يُقال : التحم ، والتجأ ، لكنّه أُقرّت الطاء بحالحها إيذانا بأنّ هذا القلب الذي دخل الضاد إلى اللام لم يكن عن استحكام ، ولا عن وجوب"[7] .

---

[1]) ابن جني . الخصائص ، ج3 ، ص : 157-158 .
[2]) البيت بلا نسبة في الخصائص ، ج3 ، ص : 158 . و اللسان ، مج 2 ، ص : 1462 ، مادة "دون" .
[3]) ابن جني . الخصائص ، ج3 ، ص : 158 .
[4]) المرجع نفسه ، ج 3 ، ص : 163 .
[5]) ابن جني . الخصائص ، ج3 ، ص 158-159 .
[6]) البيت بلا نسبة في الخصائص ، ص : 163 . ولم أقف له له على نسبة في غيره .
[7]) المرجع نفسه ، ج3 ، ص : 163-164 .

4 - ضمّ عين المضارع الثلاثي وكسرها إذا كان ماضيه على "فَعَلتَ" –بفتح العين- ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا حروف الحلق :

يقول "ابن درستويه":"اعلموا أنّ كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فَعَلتَ ؛ بفتح العين ، ولم يكن ثنيه ولا ثالثه من حروف اللّين ، ولا حروف الحلق فإنه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ، ويفعِل بكسرها ، كقولنا ضرب يضرِب ، و شكر يشكُر ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان ، والاستخفاف ..."[1].

ولعلّ الذي جوّز ذلك وحسّنه أنّ :"الضمّة أخت الكسرة في الثقل ، كما أنّ الواو نظيرة الياء في الثقل والاعتلال " [2] .

ثمّ نقل كلام "أبي زيد الأنصاري" مؤكدا :" لقد طفت في عُلْيَا قيس وتميم مدة طويلة ، أسأل عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم ؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى ، وما كان منه بالكسر أولى ، فلم أعرف لذلك قياسا ؛ وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف ؛ لا على غير ذلك" [3] .

ومما استحسنته العرب من هذه الأفعال ، فجاء بالوجهين : " نفر ينفِرُ وينفُرُ ، شتم يشتِمُ ويشتُمُ... " [4] .

5 - الإدغام استحسانا :

قال "ابن ولاّد" بعد أن استدرك على سيبويه في باب الإدغام استدلاله بقول الراجز[5] :

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحيٍ[6] مرُّ عقاب كاسرِ

يقول : "إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه ، لأنه لا يلزم الإدغام من وجهين :

---

4) ابن درستويه . تصحيح الفصيح وشرحه ، ص : 33 .

[2]) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[3]) ابن درستويه . تصحيح الفصيح وشرحه ، ص : 36 .

[4]) المرجع نفسه ، ص : 33 .

3) البيت بلا نسبة ، ينظر : سيبويه . الكتاب ، ج4 ، ص : 450 .

4) قال سيبويه يريدون : ومسحه . والبيت بلا نسبة في الكتاب ، ج4 ، ص : 450 .

أحدهما : أنه قد يكون موضع الهاء ما لا تُدغم فيه ؛ لأن الهاء ليست من الكلمة ، و إنما هي كناية ، فقد تضيف هذا الاسم إلى الكاف المضمرة وقد لا تضيفها وهذا وجه .

و الوجه الآخر : أنّ هذا الإدغام إنّما وقع استحسانا من قائله في لغته لا على أنّه لازم في اللغات ، واجتماع الساكنين ههنا كاجتماعهما في الوقف ، إلا أنه وصل فتركه على حاله في الوقف ، ومن ههنا صار قبيحا " [1] .

6 - تخفيف الهمز استحسانا :

قال "الرضيّ الأستربادي" :" اعلم أنّ الهمزة لمّا كانت أَدخَلَ الحروف في الحلق ، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوّع[2] ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ؛ فخفّفها قوم ، وهم أكثر أهل الحجاز ، ولاسيما قريش ، رُوي عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه : نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أنّ جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ما همزنا " ، ثمّ قال معلقا : "وحقّقها غيرهم ، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان" [3] .

7 - استحسان الفرق بين الاسم والصفة بضم أول الاسم وكسر أوّل الصفة :

قال "ابن دُرُستُويه" : "ذكر الخليل[4] : أنهم إذا جعلوا "الخَطّية" اسماً للرماح للرماح لازما ، ولم يصفوا به كسروا الخاء ، فقالوا : الخِطّية ، كما قالوا : ثياب قِبطيّة بالكسر ، فإذا جعلوها اسما قالوا : قُبطيّة بالضم ؛ فغَيَّروا الاسم ، وهذا حسَنٌ" [5] .

وهذه العلّة ، وهي الفرق بين شيئين –الاسم والصفة- علّة غير مستحكمة كما بيّن "ابن جنيّ" [6] ، وهي علّة استحسانية .

ومن هذا الباب أيضا :"فتح الاسم ، مثل : العُسرُ ، والجُهد ، والضُّعفُ ، والمصادر منها : الجَهد ، والضَّعف ، والفَقر" [7] .

---

5) ابن ولاّد . الانتصار لسيبويه على المبرد ، ص : 269 .

1) التهوُّعُ : تكلّف القيء . ابن منظور ، لسان العرب ، مج 6 ، ص : 4727 .

2) الأستراباذي . شرح شافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص : 32 .

4) الخليل بن أحمد . معجم العين ، ج 4 ، ص : 136 .

5) ابن درستويه . تصحيح الفصيح وشرحه ، ص : 270-271 .

6) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 134 .

7) ابن درستويه . تصحيح الفصيح وشرحه ، ص : 262 .

8 ـ منع صرف أشياء تنبيها على أصل بابها :

اختلف النحاة في تعليل منع صرف "أشياء" ، ولم يصرِّح واحد منهم بأن علّة ذلك هي الاستحسان ، لكنّني سأحاول هنا أن أبين من خلال كلامهم أنها إنّما مُنعت من الصرف استحسانا ، وذلك أنّها من باب التنبيه على أصل بابها ، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في موضع واحد ممنوعة من الصّرف ، وهو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ [1] ، ولم يرَ النحاة وصف ذلك بالشذوذ كما وصفوا مخالفات أخرى في غير القرآن ، وخلاصة ما ذهب إليه النّحاة في ذلك ما يأتي :

ـ أنّها منعت من الصرف لأنّ الألف فيها للتأنيث :

قال "ابن جني" :"اعلم أنّه إنّما ذهب الخليل وأبو الحسن في "أشياء" إلى ما ذهبنا إليه ، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها ، فيقولا : إنّها "أفعال" لأنّهما رأياها نكرة غير مصروفة نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ ، فلمّا رأياها نكرة غير مصروفة في حال التنكير ذهبا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث" [2] .

ـ قياسها على التأنيث توهّماً :

وقد صرح "الزجَّاج" بنسبة هذا القول إلى "الكسائي" [3] ، ونسبه "النحّاس" إليه وإلى "أبي عبيد" [4] ، أما "الفرّاء" فذكر رأي "الكسائي" دون تصريح باسمه ، قال : "وقد قال فيها بعض النحويين : إنما كثرت في الكلام وهي "أفْعال" فأشبهت فَعْلاء فلم تصرف ؛ كما لم تصرف حمراء ، وجمعها أشاوَى ـ كما جمعوا عذراء عذارى ، وصحراء صحارى- وأشياوات ؛ كما قيل: حمراوات" [5].
و ذهب "ابن جني" في تفسيره قول "الكسائي" إلى أنّ الذي دعاه إلى عدّها جمعًا

---

[1]) سورة المائدة ، الآية : 101 .
[2]) ابن جني ، أبو الفتح عثمان . المنصف ، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مطبوعات مصطفى البابي الحلبي ؛ ط1 ، 1954 ، ج2 ، ص : 94-95 .
[3]) الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري . معاني القرآن وإعرابه ، تح :عبدالجليل عبده شلبي ، بيروت : عالم الكتب ؛ ط1 ، 1988م ، ج2 ، ص : 212 .
[4]) النحاس، أبوجعفر . إعراب القرآن ، تح : زهير غازي زاهد ، بيروت : عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ؛ ط2 ، 1985م ، ج2 ، ص : 42 .
[5]) الفراء ؛ أبو زكرياء . معاني القرآن ، تح : أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، القاهرة : دار الكتب المصرية؛ ط1 ،1955م ، ج1 ، ص : 321 .

على "أفْعال" أن "أشْياء" أشبهت "أحْياءً" جمع "حيّ" ، فكما أنّ "أحْياء : "أفْعالٌ" لا محالة ، فكذلك "أشياء" عنده أفعال" [1] .

إذن فقد مال أكثر النحويين إلى اختيار القول الأوّل ، وهو أنّ "أشياء" إنّما صرفت لأنّ الألف فيها للتأنيث ، وهذا القول يرجع عند النظر إلى الاستحسان ، وذلك أنّهم قالوا : إنّ "أشياء" وزنها "فعلاء" وليس "أفعال" ، وذلك أنّه في الأصل :"شيئاء" اسم جمع لشيء ، ووجود همزتين في آخر الكلمة ثقيل ، لذلك قدّموا الهمزة التي هي ثالث الكلمة إلى أولها ؛ فصارت "أشياء" على وزن "أفعال" ، وإنّما منعوها من الصرف استحسانا ، وذلك للتنبيه على أنّ أصلها "شيئاء" على وزن "فعلاء" الممنوع من الصرف ، والله أعلم .

المبحث الثالث : أسباب الاستحسان (أنواعه)

بعد أن حاولت في الفصل الأوّل بيان مقصود النّحاة بالاستحسان ؛ باعتباره دليلا من أدلّة الصناعة النّحوية ، و اجتمع لدينا في المبحثين السّابقين عدد لا بأس به من المسائل النّحوية ، والصّرفية التي أثبتها النّحاة استنادا إلى دليل الاستحسان ؛ سنحاول من خلال هذا المبحث بيان أسباب الاستحسان ؛ على أنّه ينبغي ههنا أن نلفت الانتباه إلى أنّ المقصود بأسباب الاستحسان هو ما أشار إليه ابن جني حين عقد في "خصائصه" بابا سمّاه : "باب في الاستحسان" ، وقد ذكر تحته مسائل مختلفة ، إلاّ أنّه كان في كل مرّة يدرج ما تشابه من أفراد هذه المسائل تحت عنوان واحد ؛ حيث إنّ هذه العناوين ليست في الحقيقة إلاّ علّة هذا الاستحسان وسببه ، وهو مظهر آخر من مظاهر التّأثر الواضح بأصول الفقه ، فقد ذكر علماء الأصول أسباب الاستحسان وهم يتكلّمون عن أنواعه ؛ فعَدُّوا من ذلك [2] :

---

[1]) ابن جني . المنصف ، ج2 ، ص : 92 .

[2]) عطوش ، صبرينة ._التداخل بين الأدلة الشرعية وأثره ، رسالة ماجستير (غير مطبوعة) ، جامعة الحاج لخضر -باتنة- ، 1425 هـ/2005 م ، ص : 39-41 .

- الاستحسان بالنص : أي الذي سببه ومستنده النص .
- الاستحسان بالإجماع : أي الذي سببه ومستنده الإجماع .
- الاستحسان بالضرورة ورفع الحرج : أي الذي سببه ومستنده الضرورة ورفع الحرج .
- الاستحسان بالمصلحة : أي الذي سببه ومستنده المصلحة الشرعية .
- الاستحسان بالعرف : وهو الذي سببه ومستنده العرف .
- الاستحسان بالقياس الخفي : "وهو العدول بالمسألة عن مقتضى القياس الظاهر المتبادر إلى حكم قياس أدقّ منه وأخفى ،ولكنه أقوى منه" [1] . وانطلاقا ممّا ذكره ابن جني ، فإنّه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة للاستحسان ؛ ومن هذه الأنواع ما يأتي :

1 ـ ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ملجئة :

مع أنّ القياس ترك الأثقل إلى الأخف ، وهو شأن كل متكلم عربيّ ؛ فإنّ طلب الخفة في الكلام ، والجنوح إليها ، والهروب ممّا يستثقله اللسان سنّة عربية غير خافية .

وهذا النوع من الاستحسان –على ما بينه ابن جني- له أسباب ؛ منها :

- أن يكون مجرد التصرف والاتساع ، والانتقال من حال إلى حال ، كما في قلب الياء واوا في نحو : الفتوّة ، والنّدوّة ... [2] .
- أن يكون سببه الفرق بين الاسم والصفة ، كما في قلب الياء واوا في نحو : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ... [3] .

فهذه الألفاظ كلّها على وزن "فَعلى" ، ويأتي هذا الوزن في العربية مشتركا بين الأسماء والصِّفات ، وأصل صيغة هذا الوزن أن يأتي بالياء لا بالواو ، ولكنّ العرب قلبوا الياء ههنا واواً ، من غير استحكام علّة أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة .

- طلب الاستخفاف ، والجنوح إلى الخفة : كما في قلب الواو ياءً في قولهم : أبيض لَيّاح لانكسار ما قبلها... [1] .

---

[1]) شلبي ، محمد مصطفى . أصول الفقه الإسلامي ، بيروت : الدار الجامعية ، د ت ، ص : 276 .
[2]) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص : 87 .
[3]) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص : 133 .

– التعديل بين أول الكلمة وآخرها [2] .

2 ـ تشبيه الشيء بالشيء من غير استمرار عادة ولا عن قوة علّة :

وذلك كإلحاق نون التوكيد باسم الفاعل ، تشبيها له بالمضارع ، كقول الشاعر :

أقائلُنَّ أحضروا الشُّهودا [3]

3 ـ الاعتداد بما لا يُعتَدُّ به في الأصل :

كاعتدادهم بالساكن حائلا بين الكسرة والواو –رغم ضعفه- ، في قلب الياء واوا في نحو : صبية ، وقِنيةٌ ، وعِذيٌ ، وبليُ سفر ...وكلُّه من الواو [4] .

4 ـ ما يخرج تنبيها على أصل بابه[5] :

ومثال ذلك قولهم : استحوذ ، وأغيلت المرأة ، وأطولت الصدود ... ، فهذا وما أشبهه إنّما خرج تنبيها على أنّ أصل : استقام ، استقوم ، وأصل مَقامة ، مَقْوَمة .

ومن أمثلة ذلك أيضا قولهم : يؤحسن ، ويُؤكرم تنبيها على أنّ أصله : أحسن ، وأكرم .

ومن أمثلته أيضا : الجر بـ "لعلّ" منبهة على الأصل[6]، لأنّ "لعلّ" من الحروف المختصّة بالاسم ، والذي يختصّ بالاسم حقّه أن يجر لأنّ الجرّ من خصائص الأسماء ، ومن شواهده قول الشاعر [7] :

لعلّ اللهِ فضّلكم علينا بشيء أنّ أمّكم شريم

ومن أمثلته كذلك : بناء الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جماعة الإناث تنبيها على أصله [8] ، فإنّ الأصل في الأفعال البناء ، كما أنّ الأصل في الأسماء

---

[1]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 349 .
[2]) الأستراباذي . شرح شافية ابن الحاجب ، ج 3، ص : 177 .
[3]) ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص : 136 .
[4]) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص : 137 .
[5]) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص : 143-144 .
[6]) المرادي . الجنى الداني ، ص : 26 .
[7]) سبق تخريجه ، ص : 67 .
[8]) قباوة ، فخر الدين . تحليل النص النحوي ، ص : 98 .

الإعراب على ما قرّره النّحاة ، وإنّما أُعرب الفعل المضارع لشبهه بالاسم .

5 ـ بقاء الحكم مع زوال العلّة :

كقلب فاء "ميثاق" –بسبب الكسرة قبلها- ياءً ، كما انقلبت في "ميزان" ،و"ميعاد"؛ فجمعها الشاعر في قوله :

ولا نسأل الأقوام عقد المياثق

على "مياثق" فأبقاها ياءً رغم زوال الكسرة" [1] .

ومن ذلك أيضا ، قلبهم الواو ياءً في "قولهم : صِبية وصِبيان لأنه -في التقدير- من صَبوت لانكسار الصّاد قبلها ، وضعف الباء أن تُعدّ حاجزا ، لسكونها ... ، فلمّا أُلِف هذا واستمرّ تدرّجوا منه إلى أن قلبوا الواو ياءً بحاله ، وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضاً : صُبيان وصُبية ، وقد كان يجب -لمّا- زالت الكسرة أن تعود الياء واوا إلى أصلها ، لكنّهم أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنّها كانت أصلا . وحَسَّنَ ذلك لهم شيء آخر ، وهو أنّ القلب في صِبية وصِبيان إنّما كان استحسانا وإيثارا ، لا عن وجوب علّة" [2] .

قال "ابن جنّي" : " ...وعندي مثال يوضِّح الحال في إقرار الحكم مع زوال العلّة ... ؛ وهو العود تقطعه من شجرته غضّا رطيبا ، فيُقيم على ذلك زمناً ، ثمّ يعرض له فيما بعد من الجُفُوف واليُبْس ما يعرض لما هذه سبيله ، فإذا استقر على ذلك اليُبْس وتمكّن فيه حتى ينخر لم يُغن عنه فيما بعد أن تُعيده إلى قعر البحر فيقيم فيه مائة عام ؛ لأنّه قد كان بَعُد عن الرّطوبة بُعداً أوغل فيه ، حتى يئس من معاودته البتة إليها " [3] .

6 ـ مخالفة القياس والأخذ بما هو أرفق للموضوع وأقوى أثرا :

من ذلك أنّ : "المثنى لو سار على القياس لَكَانَ رفعه بالواو ، لأنّ الضّمة – وهي علامة الرفع في المفرد- هي من الواو . ولكنّه رُفع بالألف لئلاّ يلتبس بجمع المذكر السالم" [4] .

---

[1]) ابن جني ، الخصائص ، ج3 ، ص : 157-158 .
[2]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص : 349 .
[3]) المرجع نفسه ، ج3 ، ص : 160-161 .
[4]) قباوة ، فخر الدين . تحليل النص النحوي ، ص : 97 .

ومن معارضة القياس أيضا : "فتح ما قبل الياء في النصب والجر ، لأنّ القياس يقتضي الكسر ، لمناسبته للياء" [1] .

وممّا يندرج تحت هذا النّوع من الاستحسان : "جزم الفعل الناقص – أي معتل اللاّم - في قولهم: لم يرمِ ، لئلاّ يكون بمنزلة الرّفع في قولهم : هو يرمي " [2] .

المبحث الرّابع : علاقة الاستحسان بالأصول الأخرى

قال "ابن جني" في "الخصائص" حاصراً أدلّة النّحو : " أدلّة النّحو ثلاثة : السّماع ، والإجماع ، والقياس " [3] .

وقال "الأنباري" [4] : "أدلّة النحو ثلاثة : نقلٌ ، وقياسٌ ، واستصحاب حال" .

فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع ، فكأنّه لم يرَ الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأي جماعة من النّحويين .

" وقد تحصّل ممّا ذكراه أربعةٌ .... وكلٌّ من الإجماع والقياس لابدّ له من مستند من السّماع ، كما هما في الفقه كذلك ، ودونهما الاستقراء والاستحسان ، وعدم النّظير ، وعدم الدّليل.... " [5] .

وقد اختلف النّحاة في حجية الاستحسان –كما بيّنّا- إلاّ أنّهم ذكروا له أمثلة في كتبهم ، واستدلوا به في إثبات بعض المسائل ، وقد يكون من الضّروري أن أنبِّه هنا

---

[1]) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
[2]) المرجع السابق ، ص : 97 .
[3]) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 189 .
[4]) الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو، ص : 81 .
[5]) السيوطي . الاقتراح في علم أصول النحو ، ص : 13 .

إلى نقطة مهمّة أشار إليها أحد العلماء المعاصرين ، وهو الدكتور "تمام حسان" ؛ حيث يرى أنّ الاستحسان وغيره من الأدلة التي ذكرها السيوطي في الكتاب الخامس من "الاقتراح" تحت عنوان : "في أدلّة شتّى " [1] ، ليست من أدلة النّحو ، وإنّما هي – عنده - من قَبِيل "قواعد الترجيح" أو "أدلّة الجدل النّحوي" ؛ يقول : "...ولقد أورد صاحب الاقتراح أدلّة الجدل النّحوي ، أو أدلّة التعارض والترجيح إن شئت تحت عنوان : "أدلّة أخرى" فجعل القارئ يظنّ أنها تنتمي إلى قبيل السّماع والاستصحاب والقياس ، ولكنّها في الحقيقة ليست من هذا القبيل" [2] .

ثمّ قال معرِّفا الاستحسان : " وهو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف دون علّة قوية . وبهذا المعنى يُصبح للاستحسان طابع شبه اعتباطي جعل النّحاة يعدّونه في الأدلّة الضّعيفة ، ومع ذلك يعتمد النّحاة على هذا الدّليل فيما خالف أصولهم ممّا رُوي عن العرب ، ولم تكن هناك علّة قوية تبرزُ العدول به عن الأصل كما في ترك الأخف إلى الأثقل في نحو ، الفتوى ، والشّروى ، والبقوى..." [3] .

وقد رفض جمهور النّحاة – حسبه - أن يعتبروا الاستحسان من أدلّة التّعارض والترجيح ، ورأوه تحكما بلا سند ، لكنّ "جمهور حالات التّرخّص في الاستعمال على ألسنة الفصحاء يمكن عند الحاجة أن يرتدّ إلى استحسان المشاكلة ، أو المناسبة اللّفظية ، أو الجوار أو نحو ذلك ، وتفضيله على الاستصحاب ، فإنّ العربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف ، وارتجل ما لم يُسبق إليه ، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ، ولا سُبقا إليها " [4] .

وهو هنا يُلفت الانتباه إلى العلاقة الوطيدة بين الاستحسان والسّماع ، كما سيأتي ، كما أنّه يفضّل الاستحسان ، ويُقدِّمه على الاستصحاب خلافاً لغيره .

والمقصود من عقد هذا المبحث هو بيان العلاقة بين الاستحسان كدليل من أدلة النحو – عند من يعتدّ به - وبين بقية أدلّة الصناعة النحوية المعتبرة ؛ أعني : السماع ، والقياس ، والاستصحاب .

أولاً : الاستحسان وعلاقته بالسماع :

---

[1]) المرجع نفسه ، ص : 379 ، وما بعدها .
[2]) تمام ، حسان . الأصول ، ص : 182 .
[3]) المرجع نفسه ، ص : 186 .
[4]) المرجع نفسه ، ص : 186 .

يُعدُّ السّماع أهم أصول النّحو إذ " هو الأساس الأول الذي دُوِّنت بمقتضاه ، لأنه الطريق الطبيعي إلى تَعَرُّف كُنهِ اللّغة وتَبَيُّن خصائصها ... ؛ لأنّ اللّغات في أصلها نقليه أساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع " [1] ، وعلى هذا فإنّ السّماع عند النّحاة هو الأصل الذي تنطلق منه سائر أصول النّحو التي منها الاستحسان .

وقد نبّهنا سابقا أنّ الاستحسان ، وإن كان ضرباً من التّصرّف والاتساع كما بيّن "ابن جنّي" [2] ، إلاّ أنّه ليس صادراً عن تحكّم شخصي ، وليس مُهيئاً لكلّ طالب له ، بل هو مقصور على السّماع عن العرب ، ولذلك قرّر "ابن جني" – بعد أن ذكر أوجه الاستحسان عنده - فقال عن الوجهين الأوّلين : "ولا يقاس هذا ، ولا ما قبله لأنّه لم تستحكم علّته ، وإنّما خرج تنبيهاً وتصرّفا ، واتساعاً " [3] ، وقال عن الوجه الثّالث : "وهو الأقلّ في كلامهم" [4] .

ويمكن أن نلخِّص العلاقة بين الاستحسان والسماع باعتبارهما دليلين من أدلّة النحو فيما يأتي :

- السّماع هو المصدر الأصيل للاستحسان ، و هو المستند الذي يقوم عليه ؛ لا يكاد يستغني عنه ، و لذلك لا يجوز القياس على ما استحسنه فصحاء العرب [5] ، وهو اختيار "ابن جنيّ" [6] .
- الاستحسان مظهر من مظاهر شجاعة العربية ، واتساع فصحاء العرب ، وتصرّفهم فيها [7] .
- بعض ما سُمع من العرب ممّا خالف الأصول ، ليس له تفسير ولا تأويل سوى القول بالاستحسان [8] . ولذلك اضطرّ بعض النّحاة إلى الاحتجاج به .

ثانيا : الاستحسان وعلاقته بالقياس

سبق أن أوضحنا العلاقة بين الاستحسان و القياس في المبحث الثاني من الفصل الأوّل ؛ إذ لهما علاقة وطيدة ، فقد عرفنا أنّ التّعريف الذي يكاد يُجمع عليه النّحاة للاستحسان هو أنّ : " الاستحسان في الحقيقة قياسان أحدهما جليٌ ضعيف

---

[1]) الحديثي ، خديجة . الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص :134 .
[2]) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 133 .
[3]) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص : 144 .
[4]) المرجع نفسه ، ج3 ، ص : 161 .
[5]) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص : 144 .
[6]) المرجع نفسه ، ج3 ، ص : 161 .
[7]) ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص : 360 ، وما بعدها .
[8]) تمام ، حسان . الأصول ، ص : 186 .

الأثر يُسمى قياسا ، والآخر خفيٌّ قويُّ الأثر فيُسمى استحسانا ، أي قياسا مُستحسنا ، فالتّرجيح بالأثر لا بالخفاء والوضوح " [1] ، فهو عبارة عن قياس خفي ؛ أي أنّه قياس لم تكتمل كلّ شروطه ، ويمكن أن نجمل هذه العلاقة في النقاط الآتية :

- كلٌّ من القياس والاستحسان من أنواع الاستدلال الذهني .
- الاستحسان قياس خفي ، فهو جزء من القياس ، وأحد أنواعه .
- يفترق الاستحسان عن القياس من حيث الإجراء ، حيث إنّ القياس هو إلحاق أمر غير منصوص بأمر منصوص لاشتراكهما في علّة الحكم ؛ فالقياس فيه إلحاق المسألة بنظائرها . أمّا الاستحسان فإنّه يقطع المسألة عن نظائرها ، ويعطي لها حكما خاصّا لدليل من الأدلّة [2] .
- ويفترقان أيضا من حيث المسائل التي يعالجانها ؛ فالقياس يكون في المسألة التي لا دليل عليها غيره ، أما الاستحسان فيكون في المسائل التي تعارض فيها دليلان ، فيعمل المجتهد بأرجحهما ، وأقواهما أثرا ، وأرفقهما بالموضوع .
- القياس مقدّم على الاستحسان ؛ فالأوّل من الأدلّة المتفق عليه ، والثاني من الأدلّة الضعيفة المختلف في حجّيتها .

ثالثا : الاستحسان وعلاقته بالاستصحاب

الاستصحاب هو "إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر إنّما كان مبنيا لأنّ الأصل في الأفعال البناء " [3] ، ويشترك الاستصحاب والاستحسان في أنّ كليهما من الأدلّة المختلف في الاعتداد بهما عند النّحاة ، وهما من الأدلّة الضعيفة عندهم ؛ قال "ابن جني" : "باب في الاستحسان ، وجماعُهُ أنّ علّته ضعيفة غير مستحكمة إلاّ أنّ فيه ضربا من الاتساع و التصرّف " [4] .

وقال "الأنباري" : "استصحاب الحال من أضعف الأدلّة ؛ ولهذا لا يجوز التّمسّك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنّه لا يجوز التّمسّك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شَبَهِ الحرف ، أو تضمين معناه ، وكذلك لا يجوز التّمسّك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم" [5] .

---

[1]) السرخسي . أصول السرخسي ، ج2 ، ص : 203 .
[2]) عطوش ، صبرينة . التداخل بين الأدلة الشرعية وأثره ، ص : 53 .
[3]) الأنباري . الإغراب في جدل الإعراب ، ص : 46 .
[4]) ابن جني . الخصائص ، ج1 ، ص : 133 .
[5]) الأنباري . لمع الأدلّة ، ص : 142 .

كما يشتركان أيضا في أنّهما من أنواع الاستدلال الذهني . وقد مرّ معنا من أنواع الاستحسان : ما يخرج تنبيها على أصل بابه ، كقولهم : يؤحسن ، ويؤكرم تنبيها على أنّ أصله : أحسن ، وأكرم .

وهذا له شبه بالاستصحاب لأنّ فيه رجوعاً إلى الأصل ، والاستصحاب فيه احتفاظ بالأصل .

لكنّهما يختلفان في أن ما يخرج – استحساناً - تنبيها على أصل بابه " يمتاز بأنّ الموضوع كان قد بعُد من حكم الأصل ، لوجود صفة خارجية فيه حتّى صار هذا الحكم الجديد كالأصل ، ثمّ خرجت عليه بعض الأحكام فوافقت الأصل الأوّل تنبيهاً عليه ؛ ومثاله بناء الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جماعة الإناث [1] ، تنبيهاً على أنّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنّما أُعْرِب الفعل المضارع لشبهه بالاسم .

المبحث الخامس : الاستحسان عند المحدثين ، وأثره في إثبات المسائل النحوية والصرفية

بعد أن اتّضح موقف المتقدّمين من الاستحسان من خلال المسائل النحوية والصرفية التي اعتمدوا في إثباتها على دليل الاستحسان ، والتي تطرّق إليها البحث ، سأحاول أن أتطرّق في هذا المبحث إلى موقف المُحدثين منه ، حيث سأحاول أن أجمع بعض المسائل التي استدلّ لها هؤلاء معتمدين على دليل الاستحسان .

[1]) قباوة ، فخر الدين . تحليل النص النحوي ، ص : 98 .

إنّ استقراء كتب المحدثين بحثا عن مسائل استدلّوا لها بالاستحسان أمر غير ممكن ، غير أنّ البحث ليس هدفه استقراء جميع هذه المسائل ، وإنّما بيان مدى تأثير الاستحسان في إثبات المسائل النّحوية والصّرفية عندهم ، من خلال ما اجتمع لديّ من مسائل من هذا الباب .

ولابدّ من الإشارة هنا أن أغلب من ألّف في أصول النحو من المحدثين لم يشيروا في مؤلفاتهم تلك إطلاقا إلى مبحث الاستحسان مثل : "محمد عيد" ، و "محمود أحمد نحلة" ، و "سعيد الأفغاني" ، و "محمود سليمان ياقوت" ، و "محمد خير الحلواني" ، وغيرهم . كما أنّ من أشار إليه منهم ؛ مثل : "علي أبو المكارم" ، و "عفاف حسانين" وغيرهما ؛ اكتفى ببيان مفهومه فقط مكرِّرا كلام "ابن جني" ، و "الأنباري" ، و "السيوطي" .

أولا : مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

لم أجد في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة التصريح باعتماد الاستحسان ، لكنّ أحد الباحثين ذكر أن المجمع أخذ به في أربعة مسائل ، وهي [1] :

1 - إثبات الياء من اسم الفاعل المنقوص النكرة في الوصل ؛ إذا كان مرفوعا أو مجرورا ؛ فيقال هذا قاضي عادلٌ .
2 - إجازة وقوع المضارع شرطا لـ "لمّا" مطلقاً ، كأن يُقال : لمّا يطول الوقت يزداد الاهتمام .
3 - إجازة مجيء اسمي الزمان والمكان ، والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على "مَفعَل" بالفتح ؛ فيُقال : "المسار" لمعنى السير ، أو مكانه أو زمانه ، ويُقال : طار مطاراً ، والآن مطارُهُ ، وهناك المطار .
4 - النّسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء ، أو اللاّم برد المحذوف واواً قبل ياء النّسب سواءً عوض عن المحذوف أم لم يُعوّض ؛ نحو : عدوي ، وفِئوي ، و شَفوي ، و بنوي ، وجهوي ، في النسب إلى : عِدة ، وفئة ، وشَفة ، و ابن ، و جِهة .

وليس في جميع هذه المسائل ما يدلّ على أن دليلها الاستحسان ، فإنّ الباحث لم يشرح وجه استحسان المجمّع لهذه المسائل ، وإلاّ فإنّ عامّة النّحويين ذهبوا إلى أنّ القياس في اسم الفاعل المنقوص النّكرة حذف يائه إذا كان مرفوعا أو مجرورا ، يقول سيبويه : " اعلم أنّ كل شيء كانت لامه ياءً أو واوا ، ثمّ كان قبل الياء و الواو حرف

[1]) العصيمي ، خالد بن سعود بن فارس . القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والخمسين، بيروت : دار ابن حزم ، ط1 ، 1424 هـ/2003م ، ص : 710 .

مكسور أو مضموم ، فإنّها تعتل وتحذف في حال التنوين ، واوا كانت أو ياءً ، وتلزمها كسرة قبلها أبداً ، ويصير اللفظ بما كان من بنات الواو والياء سواء .

واعلم أنّ كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنّه ينصرف في حال الرفع والجر . وذلك أنّهم حذفوا الياء فخفّ عليهم ، فصار التنوين عوضا " [1] .

أمّا المسألة الثّانية فقد لمّح فيها المجمّع إلى الاستحسان ، وذلك أنّ نصّ القرار المتضمن لهذه المسألة هو : " يجوز وقوع المضارع في جواب "لمّا" استئناسا بقول الفرّاء وابن عصفور ، ويجوز وقوعه بعدها شرطا توسُّعاً في التعبير" [2] .

وقد رأينا كيف صرّح "ابن جنيّ" أنّ الاستحسان ضربٌ من التصرّف والاتساع [3] .

أمّا المسألة الثالثة ، فقد اتفق أغلب النحويين على أن المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المعتل العين يكون على وزن "مَفعَل" ، بفتح الميم والعين نحو : متاب ، ومآب ، ومعاش..." [4] .

و أمّا ما جاء منه على وزن "مفعِل" بكسر العين ؛ نحو : المقيل ، والمسير ، والمبيت ... فعدّوه شاذا خارجا عن القياس ، أمّا المجمع فعّدّه استحسانا . وممّا يقوي مذهب المجمع ما ذكره الفارسي معلِّقا على كلام سيبويه السابق ؛ قال : "هذا في بابه مثل استحوذ في بابه ، شاذٌّ في القياس مطّردٌ في الاستعمال" [5] ، وقد عَرَفْنَا قبلُ ؛ أنّ "استحوذ" خرج استحساناً وتنبيهاً على أصل بابه .

أمّا المسألة الرّابعة فليس فيها ما يدل على أنّ دليلها الاستحسان ، إلاّ إذا قلنا أنّه من قبيل التّصرف والاتساع .

وليس ما ذكره الباحث ؛ هو كلّ المسائل التي استحسنها المجمّع ، بل هناك بعض المسائل التي لم يُشِرْ إليها ؛ منها :

أوّلا : المسائل النحوية :

---

[1]) سيبويه ، الكتاب ، ج3 ، ص : 308 .

[2]) العصيمي ، خالد بن سعود بن فارس . القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص : 315 .

[3]) ابن جني ، الخصائص ، ج 1، ص : 133 .

[4]) سيبويه ، الكتاب ، ج4 ، ص : 87-88 .

[5]) الفارسي ، أبو علي . التعليقة على كتاب سيبويه ، تح : عوض بن حمد القوزي ، الرياض : مطابع الحسيني ، ط1 ، 1415 هـ ، ج 4 ، ص : 147-148 .

1 - استحسان إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية مبتدأ ، مع الإقرار بأنّ إعرابه فاعلا لفعل محذوف يفسرِّه ما بعده هو الأقيس . وظاهرٌ أنّ وجه هذا الاستحسان هو التيسير في الإعراب ، والبعد عن الافتراض والتكلف [1] ، والأخذ بما أرفق للموضوع ؛ وإن خالف القياس .

2 - استحسان إعراب الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية مبتدأ . ووجه هذا الاستحسان :

- أنّ فيه أخذا بالظاهر .
- الاستغناء عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام .
- التيسير على المتعلمين .
- التنظير بين إن وإذا الشرطيتين في هذا الاستعمال .

3 - استحسان إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد "لو" الشرطية مبتدأً للأوجه السابقة نفسِها [2] .

4 - استحسان مجيء التنازع في الحروف ، ومثاله ما يرد في بعض التعابير العصرية ؛ كقول بعضهم : إنّ صورتها لم ولن تغيب عني ، ومثل قولهم : إن موقفك لا ولن يغير رأيي [3] .

ووجه هذا الاستحسان هو التّوسع في الكلام . فقد " صرّح أكثر النّحاة بامتناع التنازع في الحروف ومنهم : "أبو حيان" و "المرادي" ، و "ابن هشام" ، و "ابن عقيل" ، و "المكودي" ، و "الأشموني" ، و "السيوطي" ... " [4] .

ثانيا : المسائل الصرفية : منها :

1 - استحسان تصحيح "مَفْعَلَة" –للدلالة على كثرة الشيء بالمحلّ- إذا كان فعلها معتل العين ، كقولهم فيما يكثر فيه التوت ، والخوخ : مَتْوَتَة ، ومَخْوَخَة [5] ، كما استحسن العرب التصحيح في الأفعال ، كقولهم : استحوذ ، واستقوَم ، وأَغْيَلَ ، وأَعْوَلَ ، وأَطْوَلَ، وقد عرفنا أنّ هذا إنّما صُحِّح استحسانا ، وتنبيها على أصل بابه .

2 - استحسان مجيء اسم الآلة على وزن "فعّالة" ؛ كغسّالة ، وجرّارة ، وخرّامة . وذلك أن صيغة "فعّالة" من صيغ المبالغة ، وتُستعمل بمعنى النّسب أو صاحب

---

[1]) العصيمي . القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص : 83 .
[2]) المرجع نفسه ، ص : 99 .
[3]) المرجع نفسه ، ص : 118 .
[4]) المرجع نفسه ، ص : 119 .
[5]) المرجع نفسه ، ص : 418 .

الحدث ، وأنّه يصحّ أن يُسندَ الفعل إلى ما يُلابس الفاعل ، إما في زمانه أو في مكانه أو في آلته [1] . هذا رأيُ المجمع ، وهو -في نظري- رأيٌ ليس بالقوي ، وإنّما حسّنه قبول الاستعمال له ، وإلاّ فإنّ وزن "مِفْعَلَة" ، فيقال :"مِغْسَلَة" أقرب منه إلى الصواب لمجيئه على أحد أوزان اسم الآلة . والله أعلم .

3 - إجازة مجيء اسم الآلة على "فاعلة" كضاربة وكاتبة ، معتمدين على أمرين :

الأول : ورود أمثلة كثيرة منها في النصوص العربية القديمة ، مثل : الخابية لظرف الماء المعروف ، والحاملة للزبيل ، والمائلة لمنارة المسرجة ...

الثاني : اتجاه المتكلمين في العصر الحاضر إلى اشتقاق اسم الآلة على زِنتها [2] .

وهذا الأمر عند النظر مجرد استحسان أيّده ترف المتكلمين وتصرّفهم ، واتساعهم ، واستحسانهم له ، ولذلك اعترض الأستاذ "محمد علي النجار" هذا القول نافياً أن تكون تلك الكلمات التي ذكروها علو وزن "فاعلة" من أسماء الآلة ؛ يقول : " الكلمات التي أُحتُجّ بها لا تدخل في الدّلالة على اسم الآلة ؛ لأنّها إمّا أن تكوم أوصافا غلبت عليها الاسمية ، ولحقتها تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ، فجاءت على فاعلة ، وإمّا أن تكون أدوات محضة لا يظهر فيها العلاج ، فمن ذلك الجارنة للدرع اللينة ؛ أصله وصف ، لأن جرون الدرع لينُها وانسحاقها ، ثمّ غلبت عليه الاسمية ..." [3] .

4 - جواز صياغة اسم الفاعل من كل ثلاثي متصرف إذا قُصِد به الحدوث . وقد ذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك سواء كان على : "فَعَلَ" أو "فَعِلَ" ، أو "فَعُلَ" ، كالزمخشري، و "ابن يعيش" ، و "ابن مالك" ، و"الرضي الأستراباذي" وغيرهم[4] ، يقول الرضي : "وإن قُصِد بها الحدوث رُدّت إلى اسم الفاعل ، فتقول في حَسُن : حاسنٌ الآن وغدا ، قال تعالى في ضيق لمّا قصد به الحدوث :﴿وضائقٌ به صدرُك﴾ [5] ، وهذا مطّرد في كلّ صفة مشبّهة " [6] .

---

[1]) مجلّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، القاهرة : المطبعة الأميرية ببولاق ، 1946 م ، الجزء العاشر ، ص : 63-64 .

[2]) العصيمي . القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص : 436 .

[3]) خلف الله ، محمد أحمد و محمد شوقي أمين . في أصول اللغة ، القاهرة : المطابع الأميرية ، 1388 هـ ، ج1 ، ص : 26-27 .

[4]) العصيمي ، خالد بن سعود بن فارس . القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص : 453-454 .

[5]) سورة هود ، الآية : 12 .

[6]) الأستراباذي . شرح كافية ابن الحاجب ، ج 3 ، ص : 414 .

هكذا استدلّ المجمع ، ولعلّ ذلك استحسان أيضا ، لأنّ اسم الفاعل من "فَعِلَ" ، يكون إمّا "فَعِلٌ" في الأعراض كفَرِحٌ ، أو "أفعل" في الألوان كخَضِرَ ، فهو أخضر ، أو "فعلان" في الامتلاء ، كعَطِشَ ، فهو عطشان [1] ، وما جاء منه على :"فاعل" ، كسَلِمَ فهو سالمٌ ، وأَثِمَ فهو آثمٌ ، فيقال : إنّما خرج ذلك –عن قياسه- استحسانا وتنبيها على أنّ الأصل في اسم الفاعل من الثّلاثي أن يكون على وزن "فاعل" . والله أعلم .

وخلاصة ما يمكن استنتاجه فيما يخصّ موقف مجمع اللغة العربية القاهري من الاستحسان ؛ التمييز بين استعمالين مختلفين له ، وهما :

- استعماله كدليل من أدلّة التعارض والترجيح ، كما هو الحال في المسائل الثلاث الأولى من المسائل النّحوية ؛ حيث رجّح المجمع –اعتمادا على الاستحسان- القول بإعراب الاسم المرفوع الواقع بعد إن و إذا الشرطيتين مبتدأ ، على القول بأنّه يُعرب فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور .
- استعماله كدليل من أدلّة الصناعة النحوية لإثبات مساءل نحوية أو صرفية لم يقم عليها دليل آخر ، كما هو الحال في باقي المسائل .

ثانيا : الأستاذ تمام حسان

عرّف "تمام حسان" الاستحسان بقوله : "هو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرّف دون علّة قوية " [2] ، ثم قال : " وبهذا المعنى يصبح للاستحسان طابع شبه اعتباطي جعل النحاة يعدّونه في الأدلّة الضعيفة ، ومع ذلك يعتمد النّحاة على هذا الدليل فيما خالف أصولهم ممّا رُوي عن العرب ، ولم تكن هناك علّة قوية تبرز العدول به عن الأصل كما في ترك الأخف إلى الأثقل في نحو : الفتوى ، والشروى ، والبقوى ...، ولقد رفض بعض النّحاة أن يعتبر الاستحسان بين أدلّة التعارض والترجيح ، ورآه تحكّما بلا سند .

ولكنّ جمهور حالات الترخص في الاستعمال على ألسنة الفصحاء يمكن عند الحاجة أن يرتدّ إلى استحسان المشاكلة ، أو المناسبة اللفظية ، أو الجوار أو نحو ذلك ، وتفضيله على الاستصحاب " [3] . ومما يمكن استخلاصه فيما يخص موقف "تمام حسان" من الاستحسان ما يأتي :

---

[1]) الأستراباذي . شرح شافية ابن الحاجب ، ج1 ، ص : 143-144 .
[2]) تمام ، حسان . الأصول ، ص : 186 .
[3]) المرجع السابق ، ص : 186 .

- الاستحسان عنده مبني على الاتساع والتصرّف .
- أنّه من الأدلّة الضعيفة .
- أنّه من أدلّة -قواعد- التعارض والترجيح ، وليس من أدلّة الصناعة النحوية ؛ ولذلك ذكره تحت عنوان : "التعارض والترجيح" [1] .
- أنّ النّحاة إنّما يعتمدون عليه فيما خالف أصولهم من كلام العرب ، ولم يكن لهذه المخالفة علّة قوية .
- أنه مفضّلٌ ومقدّمٌ على الاستصحاب .
- أنّه يفسره تفسيرا صوتيا ، ولذلك قال :"ولكنّ جمهور حالات الترخص في الاستعمال على ألسنة الفصحاء يمكن عند الحاجة أن يرتدّ إلى استحسان المشاكلة ،أو المناسبة اللفظية ، أو الجوار أو نحو ذلك"[2] .

ثالثا : إبراهيم أنيس

قال في سياق كلامه عن مدلول الحركات الإعرابية : "لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض " [3] .
وقال في موضع آخر: "نحن إذن نرجح أنّ تحريك أواخر كلّ الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلاّ صورة للتخلص من التقاء الساكنين " [4] .

وهو بهذا يوافق رأي "قطرب" في أنّ الإعراب إنّما "دخل الكلام استحسانا" [5] ، وقال : " لأنَّ المتكلم يصل بعض كلامه ببعض ، وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلْفَةٌ ، فحُرِّك تسهيلا على المتكلم ، ولو كان الإعراب لحاجة الفصل وللفرق ، لاستُغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، و لَكَان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني ، وليس كذلك" [6] .

ولذلك قال "الزجاجي" شارحا كلام قطرب :" لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني ، وللفرق بين بعضها وبعض ، لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، فمما اتفق إعرابه واختلف

---

[1]) تمام ، حسان . الأصول ، ص : 182 .
[2]) المرجع نفسه ، ص : 186 .
[4]) أنيس ، إبراهيم . من أسرار اللغة ، ص : 237 .
[4]) المرجع نفسه ، ص : 254 .
[5]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 55 .
[6]) المرجع السابق ، ج1 ، ص : 56 .

معناه قولك : إنّ زيدا أخوك ، ولعلّ زيدا أخوك ، وكأنّ زيدا أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائما ، وما زيد قائمٌ . اختلف إعرابه واتفق معناه ...فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لَوَجب أن يكون لكل إعراب معنى يدل عليه لا يزول إلا بزواله ...وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لَكَان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام..." [1].

وقد تلخّص ممّا سبق بيانه ما يأتي :

- يرى "إبراهيم أنيس" أنّ الحركات الإعرابية ليس لها مدلول ، وإنّما أُتِيَ بها للتخلص من التقاء الساكنين . وهو رأي قطرب أيضاً .
- رأي "إبراهيم أنيس" هذا ما هو إلاّ استحسان ، لأنّ يوافق رأي "قطرب" ، وقد سماه "العكبري" : استحسانا ؛ فقال : "فصلٌ : والإعراب دخل الأسماء لمَسِيسِ الحاجة إلى الفصل بين المعاني على ما سبق .

وقال "قطرب" : دخل الكلام استحسانا لأنَّ المتكلم يصل بعض كلامه ببعض ، وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلْفَةٌ ،فحُرِّك تسهيلا على المتكلم ،ولو كان الإعراب لحاجة الفصل وللفرق ، لاستُغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، و لَكَان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني ، وليس كذلك " [2].

رابعا : إبراهيم مصطفى

وافق "إبراهيم مصطفى" الجمهور في أنّ الحركات بعضها عَلَمٌ على معنى إعرابي ؛ فالضمة علَمُ الإسناد والكسرة عَلَمُ الإضافة ، لكنّه يرى : " أنّ الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة" [3].

---

[1]) الزجاجي . الإيضاح في علل النحو ، ص : 70 .

[2]) العكبري . اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1 ، ص : 56 .

[2]) مصطفى ، إبراهيم . إحياء النحو ، ص : 50 .

وهذا كما سبق يشبه مذهب "قطرب" في القول بأنّ الإعراب إنّما دخل الكلام استحساناً واستخفافاً . لأنّ معنى الاستحسان عنده – كما شرحه العكبري - هو التسهيل على المتكلّم ، ورفع كُلفَةِ عنه .

خامسا : فخر الدين قباوة :

عرّف الأستاذ "فخر الدين قباوة" الاستحسان بأنّه :"معارضة القياس الجلي ، والأخذ بما هو أرفق للموضوع وأقوى أثراً " [1] . ثم مثّل له بثلاث مسائلَ ؛ وهي [2] :

- أنّ المثنى لو سار على القياس لكان رفعه بالواو ، لأنّ الضمّة – وهي علامة الرّفع في المفرد - هي من الواو ، ولكنّه رُفِعَ بالألف لئلاّ يلتبس بجمع المذكّر السّالم .
- فتح ما قبل الياء في الجرّ والنصب ، مع أن القياس يقتضي الكسر لمناسبتها – أي للياء - .
- جزم الفعل الناقص –أي معتلّ اللاّم- بحذف حرف العلّة : لم يرمِ ، لئلاّ يكون بمنزلة الرّفع : هو يرمي .

سادسا : علي أبو المكارم

وقد اكتفى بالكلام عن تعريفه ، وحجيته عند العلماء ، ولم يمثّل له . يقول : "وأمّا الاستحسان فقد اختُلف في تعريفه ، كما اختلف في قيمته وحجيته في البحث النحوي ، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنّه ما يستحسنه الإنسان من غير دليل . ومن ثمّ رفض هؤلاء العلماء حجيته بناءً على أنّه مبني على التحكّم ؛ لأنّ مرتبط بالذوق الشخصي المجرّد من كلّ شرط موضوعي " [3] .

ثمّ علّق فقال : "ولكنّ هذا التعريف – عند الجمهور - لا يُعتدّ به ولا يُعَوَّلُ عليه ، وهم يُعَرِّفون الاستحسان بأنّه "ترك قياس الأصول لدليل ، أو هو تخصيص

[1]) قباوة ، فخر الدّين . تحليل النص النحوي ، ص : 97 .
[2]) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
[3]) أبو المكارم ، علي . أصول التفكير النحوي ، ص : 120 .

العلّة" . ومن ثمّ فإنّ الاستحسان - في ضوء هذا التحديد - ليس صادرا عن تحكّم شخصي ، ولا يقوم على أساس المصادرات المذهبية ، وإنّما يمتدّ عن الإدراك العلمي الذي يعي وجود ظروف خاصّة تحدّ من شمول حكم القياس الأصلي" [1] .

ويمكن أن نستخلص من كلامه ما يأتي :

- أن من رفض الاعتداد بالاستحسان من العلماء ؛ إنّما رفضه بناءً على ما فيه من التحكّم ، والذوق الشخصي المجرّد .
- أنّ التعريف الذي قبله الجمهور واعتدّوا به ، هو أن الاستحسان نوعان ؛ فهو إمّا :

- ترك قياس الأصول لدليل .

- وإمّا تخصيص العلّة .

- أنّ الاستحسان قائم عن إدراك علمي ، وأنّه يحلّ محلّ القياس عند عدم إمكان القياس بسبب تخلّف بعض شروطه .

ولذلك صرّح بعد ذلك فقال : " والواقع أنّ الاستحسان بمفهومه الذي قبله الجمهور نوع من القياس غير المستكمل الشروط " [2] .

سابعا : عفاف حسانين

اكتفت الدكتورة "عفاف حسانين" بذكر كلام المتقدّمين عن الاستحسان ، فلخّصت كلام "ابن جني" و "الأنباري" ، فلم تأت بالجديد في هذا الموضوع ؛ إلا أنّها ذكرت هذه المباحث تحت عنوان "وجوه الاستدلال بالقياس" [3] ، وهذا ما يُشْعِرُ بأنّ الاستحسان عندها نوع من القياس و أحد وجوهه .

---

[1]) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
[2]) أبو المكارم ، علي . أصول التفكير النحوي ، ص : 121 .
[3]) حسانين ، عفاف . في أدلّة النحو ، ص : 159 .

خاتمة

في خاتمة هذا البحث أرجو أن أكون قد وُفِّقت في تحقيق الهدف المنشود منه ؛ ألا وهو تقديم إجابات مقنعة للإشكاليات المطروحة ، والمساهمة ولو بالقليل في إثراء المكتبة العربية خاصّة في مجال الدراسات التي تُعنى بعلم أصول النّحو الذي تبقى بعض مباحثه لم تُشبَع بحثاً على غرار الاستحسان كما أسلفنا .

وقد توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط الآتية :

1- الاستحسان بمفهومه الذي قبله جمهور النّحاة هو : " ترك قياس الأصول لدليل آخر يكون أظهر من القياس ، و أقوى أثراً " ، فهو إذن نوع من أنواع القياس غير المستكمل للشّروط ، وهو من أنواع الاستدلال الذّهني ؛ ويمتدّ عن إدراك علمي يعي وجود ظروف خاصّة تحدّ من شمول حكم القياس الأصلي .

2- الاستحسان من أدلّة الصّناعة النّحوية المعتبرة عند بعض العلماء ؛ ومنهم : ابن جني ، وابن ولاّد ، وابن درستويه ، وقطرب ، وابن الشجري ، والأنباري ، والرّضيّ الأستراباذي ، والعكبري ، والسّيوطي ، وغيرهم ؛ بدليل استدلالهم به في مؤلفاتهم على بعض الفروع النّحوية .

3- الاستحسان الذي رفضه الجمهور هو الأخذ بالرأي المجرّد ، والتذوّق الشّخصي ، و التحكّم الاعتباطي الذي لا يستند إلى دليل .

4- اختلاف العلماء في حجّية الاستحسان راجع إلى الخلاف اللّفظي ، لذلك لم يرفض أحد منهم الاستحسان إذا كان مبنيا على دليل أقوى من القياس .

5 – الاستحسان عند بعض العلماء ليس من أدلّة الصّناعة النّحوية ، وإنّما هو من القواعد والأصول التي يُرجع إليها عند تعارض دليلين ، فيكون الترجيح بالاستحسان .

6- يُمكن التمييز بين نوعين من الاستحسان :

- قياس خفي ؛ لم تكتمل شروطه .

- علّة خفيّة ؛ وهي غير مقبولة عند أكثر النّحاة .

7 – الاستحسان له أسباب متنوعة منها :

- ترك الأخف إلى الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة كقلب الياء واوا في نحو : التقوى والبقوى والشروى... لمُجرّد التحوّل من حال إلى حال ، أو التعديل بين أوّل الكلمة وآخرها .

- التفريق بين شيئين ، كالفرق بين الاسم والصفة في كلمة : التقوى .

-بقاء الحكم مع زوال العلّة استرواحاً لخفّة ذلك الحكم وأُنساً به ؛ كقلب الواو ياءً في "ميثاق" وجمعها "مياثق" مع زوال الكسرة التي هي علّة القلب .

- ما يخرج عن القياس تنبيها على أصل بابه ؛ نحو : استحوذ .

8 – الاستحسان دليل معتبر عند المتقدِّمين وعند المحدثين ؛ بدليل استدلال مجمع اللّغة العربية بالقاهرة به ، وكذلك بعض العلماء المحدثين كفخر الدين قباوة ، وإبراهيم أنيس وغيرهما .

9 – الاستحسان وسيلة مهمّة من وسائل التيسير النّحوي يمكن اللّجوء إليها من أجل التيسير على المتعلمين ، وذلك بالترجيح بين الأقوال المختلفة ، وحصر الخلاف ؛ ليسهل على المتعلم ضبط المسائل ، وقد وظّف مجمع اللّغة العربية القاهري هذه الخاصيّة في أكثر من مسألة كما رأينا .

10 – الاستحسان من أبرز مظاهر تأثّر النّحاة بعلوم الشريعة على غرار علم أصول الفقه ، بل يمكن القول إنّ الاستحسان النّحوي امتداد ظاهر للاستحسان الفقهي .

الفهارس

1. قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم ؛ برواية حفص عن عاصم .

أولا : الكتب :

02- أبو المكارم علي . أصول التفكير النحوي ، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ؛ ط1، 2006 م .

03- أبو زهرة محمد . أصول الفقه ، بيروت : دار الفكر العربي ، د ت .

04- الأخطل ، غياث بن غوث . ديوان الأخطل . تقديم وشرح : كارين صادر . ؛ الجزائر : دار الأبحاث للنشر والتوزيع ، ط1. 2009 م .

05- الأزهري ، محمد بن أحمد . تهذيب اللغة ، تح : عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف ، د ت .

06- الأستراباذي ، رضي الدين . شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، تح : عبد العال سالم مكرم ،القاهرة : عالم الكتب ؛ ط1، 1421ه-/ 2000م .

07- ـــــــــــــــ . شرح شافية ابن الحاجب ، تح: محمد الزفزاف وآخرون ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1402 هـ/1982 م .

08- الإيجي ، عضد الدين . شرح مختصر المنتهى الأصولي ، تح : محمد حسن إسماعيل ، بيروت ، دار الكتب العلمية ؛ ط1، 1424 هـ/2004 م .

09- الأنباري ، أبو البركات . الإغراب في جدل الإعراب ، تح : سعيد الأفغاني ؛ سوريا : مطبعة الجامعة السورية ، 1957 م .

10- ـــــــــــــ . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، بيروت: المكتبة العصرية ، 1428 هـ/ 2008م .

11- ـــــــــــــ . أسرار العربية ، تح : محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي ، د ت .

12- ـــــــــــــ . لمع الأدلة في أصول النحو ، تح : سعيد الأفغاني ؛ سوريا: مطبعة الجامعة السورية ، 1957 م .

13- الأنصاري ، أبو زيد . كتاب النوادر في اللغة ، تح : محمد عبد القادر أحمد ؛ بيروت : دار الشروق ؛ ط1، 1401 هـ/1981 م .

14- أنيس ، إبراهيم . من أسرار اللغة ؛ القاهرة : المطبعة الأنجلومصرية ، ط6 ،1978م .

15- ابن جني ، أبو الفتح . الخصائص ، تح : محمد علي النجار ، القاهر : دار الكتب المصرية (المكتبة العلمية) ، د ت .

16- ـــــــــــــ . المُنصف ، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مطبوعات مصطفى البابي الحلبي ؛ ط1، 1954 .

17- ابن حزم ؛ أبو محمد . الإحكام في أصول الأحكام ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، د ت .

18- ابن حنبل ،أحمد . مسند الإمام أحمد ، جدّة : دار مكنز الجزيرة العربية (دار المنهاج) ، د ت .

19- ابن خلدون ، عبد الرحمان . مقدمة ابن خلدون ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 م .

20- ابن خلكان ، أبو العباس . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،تح : إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر ، 1414 هـ/ 1994 م .

21- ابن درستويه ، عبد الله . تصحيح الفصيح وشرحه ، تح : محمد بدوي المختون ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، 1419 هـ/ 1998 م .

22- ابن رشيق ، القيرواني . العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ؛ ط5 ، 1401 هـ/ 1981 م .

23- ابن السراج ، أبو بكر . الأصول في النحو ، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ؛ ط3، 1996 م .

24- ابن السكيت . إصلاح المنطق ، تح: أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، بيروت : دار المعارف ، د ت .

25- ابن الشجري ، هبة الله . أمالي ابن الشجري ، تح : محمود محمد الطناحي ؛ القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1413 ه-/1992م .

26- ابن عقيل ، عبد الله . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : دار الطلائع ، 2009 م .

27- ابن علان ، محمد علي . داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو ، تح : جميل عبد الله عويضة ، كتاب مصور، دون دار طبع ، 1432 هـ/ 2011 م .

28- ابن فارس ، أحمد . معجم المقاييس في اللغة ، تح : شهاب الدين أبو عمرو ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ؛ ط1 ، 1432 هـ/2011 م .

29- ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر . بدائع الفوائد ، تح: علي بن محمد العمران،إشراف : بكر بن عبد الله أبو زيد ، جدة : دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، د ت .

30- ابن مالك ، محمد . ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، القاهرة : دار المستقبل ؛ط1 ، 1425 هـ/2005 م .

31- ـــــــــــ. شرح التسهيل ؛ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تح : محمد عبد القادر عطا و محمد فتحي السيد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ؛ ط1، 1422ه- / 2001 م .

32- ابن منظور ، أبو الفضل . لسان العرب ، تح : عبد الله علي الكبير و آخرون ، القاهرة : دار المعارف ، ط1، د ت .

33- ابن هشام ، جمال الدين . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تع : علي عاشور الجنوبي ؛ بيروت : دار إحياء التراث ، ط2، 1428 هـ/2008 م .

34- ابن ولاد ، أبو العباس . الانتصار لسيبويه على المبرد ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ؛ط 1 ، 1416 هـ/ 1996 م .

35- ابن يعيش ، يعيش بن علي . شرح المفصل ، مصر : إدارة الطباعة المنيرية ، د ت .

36- امرؤ القيس . ديوان امرئ القيس ، ضبط وشرح : مصطفى عبد الشافي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط5، 1425 هـ/2004 م .

37- البغدادي ، عبد القادر . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ؛ ط4 ، 1418 هـ/1997 م .

38- تمام ، حسان . الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ... ، القاهرة : دار عالم الكتب ، 1420 هـ/ 2000 م .

39- ثلجي ، محمد فضل . دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ، الأردن ، دار الكتاب الثقافي ، 2005 م .

40- الجرجاني ، علي بن محمد . كتاب التعريفات ، بيروت : مكتبة لبنان ، 1985 م .

41- الجوهري ، إسماعيل بن حماد . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت : دار العلم للملايين ؛ ط4، 1990 م .

42- الحاج سالم ، محمد البشير . مفهوم خلاف الأصل ، فرجينيا (و م أ) ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ؛ ط1، 1429 هـ/ 2008 م .

43- حتحات ، أمان الدين . الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، سوريا ، دار القلم العربي ؛ ط1، 1427هـ / 2006 م .

44- الحديثي خديجة . الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1394 هـ/ 1974 م .

45- حسانين ، عفاف . في أدلة النحو ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ؛ ط1، 1996 م .

46- خلاّف ، عبد الوهاب . علم أصول الفقه ، تح : محمد بشير حملاوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ؛ ط3، 2010 م .

47- خلف الله ، محمد أحمد و محمد شوقي أمين . في أصول اللغة ، القاهرة : المطابع الأميرية ، 1388 هـ .

48- الرازي ، فخر الدين . المحصول في علم الأصول ، تح : طه جابر العلواني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، د ت .

49- الرازي ، محمد بن أبي بكر . مختار الصحاح ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1990 م .

50- ربابعة ، موسى سامح . الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها ، الأردن ، دار الكندي للنشر والتوزيع ؛ ط1 ، 2003م .

51- الزبيدي ؛ محمد . طبقات النحويين واللغويين، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ؛ ط 2، 1984 م .

52- الزجاج ، أبو إسحاق . معاني القرآن وإعرابه ، تح :عبدالجليل عبده شلبي ، بيروت : عالم الكتب ؛ ط1، 1988م .

53- الزجاجي ، عبد الرحمان بن إسحاق . الإيضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ؛ ط3 ، 1399 هـ/ 1989 م .

54- الزحيلي ، وهبة . أصول الفقه الإسلامي ، دمشق : دار الفكر ؛ ط1 ، 1406هـ/ 1986 .

55- الزمخشري ، جار الله . أساس البلاغة ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ب ت ، 1341 هـ/ 1922 م .

56- الزيات ؛ أحمد حسن . تاريخ الأدب العربي ، القاهرة : دار نهضة مصر للنشر والتوزيع ، د ت .

57- السبكي ، بهاء الدين . عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، بيروت: دار الهادي ؛ ط4 ، 1416هـ/1996 م .

58- السرخسي ، أبو بكر . أصول السرخسي ، تح : أبو الفا الأفغاني ، بيروت : دار الكتب العلمية ؛ ط1 ، 1414 هـ/1993 م .

59- سيبويه ، أبو بشر . الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ؛ ط 3 ، 1408 ه-/ 1988 م .

60- السيوطي ، جلال الدين . الأشباه والنظائر في النحو ، تح : عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ؛ ط1 ، 1406ه- /1985 م .

61- ـــــــــــــ . الاقتراح في أصول النحو ، تع : محمود سليمان ياقوت ؛ القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2006 م .

62- الشافعي ، محمد بن إدريس . الأم ، تح : رفعت فوزي عبد المطلب ، المنصورة ، دار الوفاء... ؛ ط1 ، 1422 هـ/2001 م .

63- ـــــــــــــ . الرسالة ، تح : أحمد محمد شاكر ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ت .

64- الشاوي ، يحيى بن محمد . ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، تح : عبد الرزاق عبد الرحمان السعدي ؛ بغداد : دار الأنبار للطباعة والنشر ، ط1، 1411هـ/1990 م .
65- شكري ، محمد عياد . اللغة والإبداع ؛ مبادئ علم الأسلوب العربي ، القاهرة ، انترناشيونال برس ؛ ط1 ، 1988 م .

66- شلبي ، محمد مصطفى . أصول الفقه الإسلامي ، بيروت : الدار الجامعية ، د ت .

67- الشنقيطي ، محمد الأمين . مذكرة في أصول الفقه ، المدينة النبوية : مكتبة العلوم والحكم ؛ ط5، 2001 م .

68-الشيرازي ، أبو إسحاق . اللمع في أصول الفقه ؛ بيروت ، لبنان : دار الكتب العلمية .ط4، 2009 م .

69 - الطنطاوي ، محمد . نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة ،مراجعة وتعليق: سعيد محمد اللّحام ؛ بيروت : دار عالم الكتب ، 1426 هـ/ 2005 م .

70- العبيدي ، عادل هادي . التوسع في كتاب سيبويه ، القاهرة ، مكتبة الثقافة الدينية ، 2004م .

71- العصيمي ، خالد . القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والخمسين ، بيروت : دار ابن حزم ، ط1، 1424 هـ/2003م .
72- العكبري ، ابن برهان . شرح اللمع ، تح : د. فائز فارس ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ؛ ط1، 1404 هـ/1984 م .

73- العكبري ، أبو البقاء . اللباب في علل البناء والإعراب ، تح : غازي مختار طليمات ؛ دمشق : دار الفكر ، ط 1، 1416 هـ/ 1995 م .

74- ـــــــــــــ . مسائل خلافية في النحو ، تح : عبد الفتاح سليم ، القاهرة : مكتبة الآداب ، ط3، 1428 هـ/ 2008 م .

75- عواد ، محمد حسن . تحقيق كتاب الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، الأردن ، دار عمار ؛ ط1 ، 1405 ه-/ 1985 م .

76- الغزالي ، أبو حامد . المستصفى من علم الأصول ، تح : د/ محمد سليمان الأشقر ، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1417 هـ/ 1997 م .

77- الفارسي ، أبو علي . التعليقة على كتاب سيبويه ، تح : عوض بن حمد القوزي ، الرياض : مطابع الحسيني ، ط1، 1415 هـ .

78- الفاسي ، محمد بن الطيب . فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، دبي : دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ؛ ط2 ، 1423هـ/ 2002 م .

79- الفراء ؛ أبو زكرياء . معاني القرآن ، تح : أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، القاهرة : دار الكتب المصرية ؛ ط1،1955 م .

80- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد . كتاب العين ، تح : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، بغداد ، دار الرشيد (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية) ، 1985 م .

81- الفيروز أبادي ، مجد الدين . القاموس المحيط ، تح : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، ط 8 ، 1426 هـ/ 2005 م .

82- قباوة ، فخر الدين . تحليل النص النحوي ؛ الجزائر : دار الوعي للنشر و التوزيع ، ط2، 1433 هـ/2012 م .

83- الكندي ، خالد بن سليمان . التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، عمان : الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ؛ ط 2 ، 1430 ه/2009 م .

84- المبرد ، أبو العباس . المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ؛ القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ؛ ط3، 1415ه-/1994م .

85- محي الدين ، عبد الحميد. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، القاهرة : دار الطلائع ، 2009 م .

86- المرادي ، الحسن بن قاسم . الجنى الداني في حروف المعاني ، تح : فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، بيروت : دار الكتب العلمية، ط1 ، 1413 هـ/ 1992 م .

87- مصطفى ، إبراهيم . إحياء النحو ، القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، ط2 ، 1413هـ /1992 م .

88- مطلوب ، أحمد . معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1403هـ/1983م .

89- الملخ ؛ حسن خميس . نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، عمّان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ؛ ط1، 2000 م .

90- النابغة ، زياد بن عمرو الذبياني . ديوان النابغة الذبياني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ، ط2، 1985 م .

91- نبهان ، عبد الإله . ابن يعيش النحوي ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1997 م .

93- النحاس، أبوجعفر . إعراب القرآن ، تح : زهير غازي زاهد ، بيروت : عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ؛ ط2 ، 1985م .

94- نحلة ، محمود أحمد . أصول النحو العربي ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2004 م .

95- ياقوت ، محمود سليمان . أصول النحو العربي ، المدينة النبوية : دار عباد الرحمان؛ ط1 ، 1431 هـ/ 2010 م .

ثانيا : الرسائل والمجلاّت والمقالات

1 - الرّاجحي ، فاطمة راشد . "أصول النحو عند البغدادي : دراسة في شواهد الخزانة" . حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت . العدد : 25 ، 2005 م .

2 - السبيهين ، محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله . اعتراض النحويين للدليل العقلي ، رسالة دكتوراه (مطبوعة) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1426 ه / 2005 م .

3 - عطوش ، صبرينة . التداخل بين الأدلة الشرعية وأثره ، رسالة ماجستير (غير مطبوعة) ، جامعة الحاج لخضر -باتنة- ، 1425 هـ/2005 م .

4 - هبّال ، خير الدين . الأحكام النحوية عند البصريين من خلال المدونة اللغوية الفصيحة ، رسالة ماجستير ، جامهة مولود معمري ؛ تيزي وزو ، د ت .

5 - العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين . التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تح : عبد الرحمان السليمان العثيمين، رسالة ماجستير (غير منشور) ، جامعة الملك عبد العزيز ،السعودية ، 1396هـ/ 1976م .

6- مجلّة مجمّع اللّغة العربية بالقاهرة ، القاهرة : المطبعة الأميرية ببولاق ، 1946 م ، الجزء العاشر .

2.فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدّمة	أ-هـ
الفصل الأوّل : الاستحسان في النحو العربي	01
تمهيد	02
المبحث الأوّل : مفهوم الاستحسان	05
الاستحسان لغة	05
الاستحسان اصطلاحاً	06
المبحث الثّاني : ورود الاستحسان في المؤلفات النحوية	14
أوّلاً : استعماله بمعنى الدّليل النحوي	15
ثانياً : استعماله بمعنى العلّة النحوية	21
ثالثاً : استعماله بمعنى الحكم النّحوي	27
المبحث الثّالث : مفاهيم لها صلة بمفهوم الاستحسان	32
أوّلاً : القياس	32
ثانياً :تخصيص العلّة	36
ثالثا :التوسّع (الاتساع)	39
رابعا : الاستخفاف والاسترواح	46
المبحث الرّابع : حجّية الاستحسان	49
المبحث الخامس : بين الاستحسان النحوي والاستحسان الفقهي	53
الفصل الثاني : أثر الاستحسان في إثبات المسائل النحوية والصرفية	61
المبحث الأوّل : المسائل النحوية المثبتة بالاستحسان	62

1 – دخل الإعراب الكلام استحساناً 62
2 – إعراب الفعل المضارع لشبهه بالاسم 63
3 – حمل المنصوب على المجرور في جمع المؤنّث السّالم استحساناً 64
4 – رفع المثنّى بالألف استحساناً 64
5 – فتح ما قبل الياء في الجر والنّصب في المثنّى استحساناً 66
6 – إلحاق نون التوكيد باسم الفاعل استحساناً 66
7 – إلحاق نون التوكيد بالفعل الماضي استحساناً 67
8 – ماخرج تنبيهاً على أصل بابه 68
- الجرّ بـ "لعلّ" تنبيهاً على الأصل 69
- تسكين لام الأمر تنبيهاً على أصل بابها بعد الواو والفاء و "ثمّ" 70
- استغناؤهم بـ "يجِد" عن "يَوجُدُ" تنبيها على الأصل 71
9 – صرف الممنوع من الصرف إذا كان ساكن الوسط واجتمعت فيه
"العلمية والتأنيث" أو العلمية والعجمة 71
10 – جمع أرض على أرَضون 73
المبحث الثاني : المسائل الصرفية المثبتة بالاستحسان 75
1 – ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة 75
2 – ما خرج تنبيهاً على أصل بابه 78
3 – بقاء الحكم مع زوال العلّة استرواحاً إلى خفّة ذلك الحكم 80
4 – ضمّ عين المضارع الثلاثي وكسرها إذا كان ماضيه على فعَلت 81
5 –الإدغام استحساناً 82
6 – تخفيف الهمز استحسانا 83

7 – استحسان الفرق بين الاسم والصفة 83
8 – منع صرف أشياء تنبيهاً على أصل بابها 84
المبحث الثالث : أسباب الاستحسان (أنواعه) 86
1 – ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة مُلجئة 87
2 – تشبيه الشيء بالشيء من غير استمرار عادة ولا عن قوّة علّة 88
3 – الاعتداد بما لا يُعتدّ به قي الأصل 88
4 – ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه 88
5 – بقاء الحكم مع زوال العلّة 89
6 – مخالفة القياس والأخذ بما هو أرفق للموضوع وأقوى أثراً 90
المبحث الرّابع : علاقة الاستحسان بالأصول الأخرى 91
أوّلاً : الاستحسان وعلاقته بالسّماع 93
ثانياً : الاستحسان وعلاقته بالقياس 94
ثالثاً : الاستحسان وعلاقته بالاستصحاب 95
المبحث الخامس : الاستحسان عند المحدثين وأثره في إثبات المسائل
النحوية والصرفية 97
أوّلاً : مجمع اللّغة العربية بالقاهرة 97
ثانياً : الأستاذ تمام حسان 103
ثالثا : إبراهيم أنيس 104
رابعاً : إبراهيم مصطفى 106
خامساً : فخر الدين قباوة 107
سادساً : علي أبو المكارم 107

سابعاً : عفاف حسانين 108
خاتمة 110
الفهارس 112
قائمة المصادر والمرا 113
فهرس الموضوعات 124